الخلافة...قضية أمة

حامد عبد العزيز

الفهرس

مقدمة

لم يع الجيل الحاضر على الدولة الإسلامية ولم يعش في كنف ظلالها الوارفة ولم يشعر بالعظمة التي كانت تلف جوانبها، كما لم يرى العدل الذي كان غالبا في نظامها، وإنما تفتحت عينيه على أشباه دول ومشيخات وكيانات هزيلة لا تمثل الأمة ولا تنتمي إلى عقيدتها، بل أكثر من ذلك لم يرى فيها يوما عدلا ولا إنصافا لمظلوم ولا ردا لكيد أعدائها، لم يرى سوى هزائم تتلوها هزائم، ورأى دجلا وألاعيب حولت من الانهزامت والإنكسارات والنكبات انتصارات يحتفل بها كل عام، كما عاش فقرا وعوزا وفاقة لم يمر مثلها على الأمة أبدا حتى في أشد حالات القحط التي مرت على الأمة طوال تاريخها الطويل، وبرغم كل هذا الهوان ترى الكثير من أبناء هذا الجيل ينظر للدولة الاسلامية نظرة سيئة ويفضل الأنظمة المعاصرة التي قامت على أنقاض الدولة الإسلامية التي تم هدم آخر دولة فيها وهي الدولة العثمانية، وقد ساهم في تلك النظرة السلبية للدولة الإسلامية عند الكثير من أبناء الأمة عدة عوامل من أبرزها:

١- حالة الانحطاط التي أصابت الأمة والتي بلغت ذروتها في القرن الأخير من حياة الأمة، والتي أدت إلى فقدان الأمة للمقاييس الصحيحة التي بها يمكن للأمة أن تصدر أحكاما صحيحة على الأحداث والوقائع والدول والأفراد، ذلك أن الأمة لم تتخذ قاعدتها الفكرية أساسا لوجهة نظرها في الحياة بعد أن دخلها الغبش وتأثرت بالغزو الثقافي والتبشيري أيما تأثر.

٢- ذلك التشويه المتعمد لتاريخ الدولة الإسلامية والذي قام به المستشرقون وتلامذتهم من أبناء الأمة والذين صوروا تاريخ الأمة بشكل مشوه وأبرزوا النقاط السوداء، إن كان فيه نقاط سوداء، وضخموها وجعلوا منها جبالا شاهقة جثمت على صدر الأمة كحِمْلٍ ثقيل كأن هذا هو تاريخ الأمة، والعجيب أن بعض أبناء الأمة قد ساهم في هذا التشويه بعد أن باع نفسه لشياطين الشرق والغرب ليصرف الأمة عن إسلامها فضلا عن المطالبة بعودة دولة الخلافة التي هدمها الغرب الكافر.

٣- نهضة أوروبا التي تمت في الوقت الذي تخلف فيه المسلمون عن ركب الحضارة بعد أن أصابهم الانحطاط وفقدان طريقة التفكير المنتجة، ولما كانت نهضة أوروبا قد تمت بعد أن فصلت أوروبا الدين عن الحياة بعد ذلك الصراع الدامي بين رجال الفكر من جهة والكنيسة والملوك من جهة ثانية، لما كان ذلك توهم البعض أن لا سبيل للنهضة إلا بحذو أوروبا حذو القذة بالقذة وفصل الإسلام عن الدولة

والحياة والسياسة، ومن هنا تصور البعض من أبناء الأمة أن الدولة الإسلامية ما هي إلا دولة دينية كالتي كانت قائمة في أوروبا في العصور الوسطى، والتي لابد من الحرص على عدم عودتها مرة ثانية.

٤- حرص الغرب الشديد على هدم الخلافة وحرصه الأشد على عدم عودتها مرة ثانية، فهو لم ولن ينسى كيف كانت الدولة الإسلامية حصنا حصينا للأمة الإسلامية وسدا منيعا وقف في وجه الهيمنة الغربية على العالم بل ووقفت جيوش الدولة الإسلامية على أسوار فيينا وكادت أوروبا بأكملها أن تخضع لسلطان الدولة الإسلامية ولذلك كان من شروط الصلح مع تركيا بعد الحرب العالمية الأولى التخلي عن الخلافة وعن الإسلام في العلاقات الخارجية. ولقد جيش الغرب في الأمة جيشا من مدعيي الفكر والثقافة سنوا أقلامهم في الهجوم على نظام الخلافة لتشويهها في أذهان الأمة، ولقد نجحوا في مهمتهم تلك نجاحا كبيرا في فترة من الفترات السابقة مما كان له أكبر الأثر في نفوس أبناء الأمة الذين كانوا ينظرون لهؤلاء وأمثالهم نظرة إكبار واحترام، ولقد مضى وقت طويل وبذلت مجهودات جبارة حتى تم كشف هؤلاء الأدعياء وفضحهم وتعريتهم أمام أبناء الأمة.

ولما رأى الغرب أن كل مجهوداته السابقة في تشويه الخلافة وفي إبعاد الأمة عن المطالبة بها والسعي لإقامتها مرة ثانية قد ذهبت أدراج الرياح، وأن الأمة قد استفاقت من غفوتها مرة ثانية وأنها والمخلصين فيها قد شمروا عن ساعد الجد لتكون الخلافة أمرا واقعا من جديد، كان ما كان من استغلال ما أعلنه تنظيم الدولة الإسلامية من قيام دولة خلافة مشوهة تُنَفِّرُ الأمة وتبعدها عن المطالبة بعودتها مرة ثانية، ولقد ساعدهم في نجاح ذلك الأمر ما يقوم به التنظيم من أفعال نفّرت أبناء الأمة من الخلافة ظنا منهم أن هذه هي الخلافة، ومن هنا كان لابد من تبيان صورة الخلافة الحقيقية المنشودة وأنها ستكون إن شاء الله على منهاج النبوة، وأنها الدولة التي ستكون نموذجا فذا سينبهر العالم به وستشرأب لها الأعناق وسينكشف به زيف الغرب وأنظمته وعملائه في بلادنا. كما لابد من التصدي للمضبوعين بالغرب في بلادنا الذين انبروا في هذه الأيام للهجوم على فكرة الخلافة وحملة لوائها الذين يصلون ليلهم بنهارهم لتكون أمرا واقعا تسعد به الأمة.

الإسلام مبدأ ولا يمكن فصله عن الحياة والدولة والسياسة

لقد ابتلي المسلمون في هذا العصر بقوم باعوا عقولهم للغرب ورضوا بأن يكونوا أدوات ومعاول هدم في يده، يضربون بها دين الله الذي جعله الله خاتمة الرسالات بما يمتلكه من قدرة عجيبة على معالجة كل المشكلات التي تواجه الناس في معاشهم وكل ما قد يستجد من مشكلات تحتاج إلى حلول صحيحة تجعل من حياة الإنسان حياة مطمئنة وسعيدة. ولقد تطوع هؤلاء لإثارة الشبهات حول الإسلام وقدرته على معالجة مشاكل الإنسان معالجة صحيحة، وحاولوا أن يدلسوا على الناس ويفسدوا عليهم دينهم، وما خجلوا من أنفسهم ولو ساعة من نهار عندما ساوَوْا بين النصرانية والإسلام، فجعلوا الإسلام عدوا للعلم والعلماء وسببا لتخلف الأمة كما كانت النصرانية في العصور الوسطى، وما على المسلمين اليوم إلا أن يسيروا خلف الغرب حذو القذة بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضب دخلوه وراءهم كما أسس لهذا زعيمهم طه حسين فيما زعموا في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" الذي قال فيه: (إن سبيل النهضة واضحة بينة مستقيمة، ليس فيها عوج ولا التواء، وهي أن نسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أندادا ولنكون لهم شركاء في الحضارة خيرها وشرها، حلوها ومُرّها، وما يُحب منها وما يكره، وما يحمد منها وما يعاب).

وأصحاب هذه الدعوى لا يستطيعون أن يظهروا إنكارهم للإسلام كعقيدة دينية بل تراهم يحمدون في الإسلام عقيدته ويستحسنون ما يرمي إليه من تهذيب للسلوك الشخصي والأخلاق الإنسانية، ولكنهم يعتقدون أن وظيفته تنتهي عند الوصول إلى عتبة الحياة العامة سواء بشكلها السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو غير ذلك، فالله هو الخالق ولكنهم يصرون على أن لا دخل له بتنظيم الحياة وسياسة الدنيا، وهم يريدون أن يصوروا للأمة أنها لن تتحرر من تخلفها ولن تنطلق نحو الرقي الحضاري إلا إذا أُوقف الإسلام عند حدوده هذه وأبعد عن خضم الحياة العامة، لأن أوروبا لم تتحرر من تخلفها إلا يوم ثارت على الكنيسة وطوت ما كان منبسطاً من سلطانها على شؤون المجتمع والعلم والسياسة.

ولا ريب أن هذا تصور خاطئ مبني على الجهل بأمور واضحة لا يُعذر العاقل في الغفلة عنها وعدم التنبه إليها، وتتجلى هذه الجهالة في بيان الأمرين التاليين:

الأمر الأول: أن الإسلام يختلف عن النصرانية بنقاط جوهرية كبرى من أهمها أن عقيدته عقيدة عقلية توافق فطرة الإنسان وتقنع عقله، وهي لم تُعادِ في يوم من الأيام العلم وحقائقه والعقل وبدهياته، ومن ثم فهو يشرع السبل كلها إلى المعرفة الإنسانية المطلقة. ويحمل الناس جميعاً على رفض التقليد والمحاكاة خصوصا في مسائل العقيدة بحيث لا يعد المقلد في إسلامه مسلماً، حتى يتحرر عن ربقة التقليد

ويقيم معتقداته الإسلامية على براهين يهضمها العقل وتطمئن إليها النفس. وحسبك أن دستور الإسلام في هذا هو قوله عز وجل: ﴿ **وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا** ﴾ (٣٦ الإسراء). هذا على أن النصرانية إنما تقوم على تصورات لا سبيل لها إلى عقل ولا إلى علم، وإنما تحفظ هذه التصورات عند أهلها في مخازن الوجدان وتحت مظلة الفطرة الإنسانية النزاعة إلى الدين من حيث هو. ولما وجد أهل النصرانية أن كلاً من العقل والعلم يجابه هذه التصورات مجابهة صريحة لا تحتمل التوفيق ولا التأويل، منهم من رفض الدين مطلقا، ومنهم من اكتفى بفصله تماما عن الحياة وسياسة الدنيا، ومن هنا نشأت فكرة العلمانية وفصل الدين عن الحياة.

وإنه لمن العجب أن يبلغ بعض الناس في تقليدهم الأعمى للغرب مبلغاً يجعلهم يأخذون الإسلام بجريرة النصرانية، فينادون بحبس فعالية الإسلام في المساجد لأن النصرانية تناقض العلم وتقف في سبيل حرية البحث والفكر، ويلحون على فصل الإسلام عن الحياة العامة والهيمنة عليها، لأن النصرانية فقيرة في مضمونها الاجتماعي والتشريعي.

ومما هو معلوم أن العلمانية التي يتبجح برفع لوائها بعض المضبوعين بالغرب في بلادنا، هي فكرة نشأت نتيجة تطور تاريخي معين، تولدت عنه تيارات فكرية معينة متناغمة مع فكرة إقصاء الدين من الحياة، وهي في مجملها كانت ردة فعل على حقب القهر والظلم التي سادت أوروبا في العصور الوسطى، وهو قهر خرجت من رحمه فكرة الحل الوسط التي هي جوهر العلمانية، وذلك النتاج التاريخي غريب عن الأمة الإسلامية وتاريخها، وبعيد كل البعد عن الإسلام كمبدأ شامل، فالإسلام لم يكن يوما سلطة استبداد بالناس، ولم ينظر أبدا للعلم على أنه كفر وزندقة وارتداد يعاقب عليه بمحاكم التفتيش كما في الغرب في العصور الوسطى.

الأمر الثاني: أن تناقضاً كبيراً يكمن في قبول الدين عقيدة وعبادة، ورفضه نظاماً وتشريعاً. ذلك لأن العقيدة من التشريع ونظام الحياة كالجذع من الأغصان وثمارها. فإذا غرست العقيدة في القلب غرساً صحيحاً، فلا بد أن تمتد منها إلى حياة صاحبها فروعاً وثماراً تتجلى في منهج للحياة ونظام للسلوك، قال تعالى: ﴿**أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾(٨٥ البقرة).

وما أرسل الله رسله بالعقائد التي ابتعثهم بها إلى الناس إلا لتكون برهاناً على ضرورة انضباطهم بما يتفق معها من الأخلاق والأعمال والعلاقات، وإلا لكان الإلزام بهذه العقائد وحدها تشاكساً عابثاً مع ما لا يتفق معها من السلوك وأنظمة المجتمع والحياة، إذ ما هي قيمة الإيمان بألوهية الله وحده وبعبودية الإنسان له وتساوي الناس جميعاً في عبوديتهم له، إذا كان أصحاب هذا الإيمان أحراراً بعد ذلك في أن

يدينوا بالحاكمية لغير الله سبحانه وتعالى، وفي أن يسوسوا الدنيا بعيدا عن منهج الله الذي خلق الإنسان ويعلم ما يصلحه في هذه الحياة؟! قال تعالى: ﴿**أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾(١٤ الملك).

والحقيقة أنه ما من رسول بعث إلى أمة من الناس إلا وجاءها من عند الله بتشريعات تتفق وحياتهم وتتسع للفترة التي تنتهي ببعثة من بعده من الرسل. وليس للمفارقة التي تبدو بين هذه الحقيقة وما يتصوره العلمانيون من أن الإسلام، كأي دين آخر، يجب أن يكون قاصراً على العقائد والأخلاق الفردية، إلا تحليل واحد لا ثاني له، هو أنهم إنما يحمدون نتائج هذه العقائد وآثارها التي تبرز في صعيد الوجدان والشعور، دون أن يستيقنوها بحد ذاتها ويؤمنوا بها الإيمان العقلي السليم. وإلا لساقتهم العقيدة إلى الالتزام، ولتنبهوا إلى التلازم الضروري الواضح بين العقيدة التي تستقر في النفس وآثارها التي لا بد أن تظهر في الحياة والسلوك على كل من الصعيدين الفردي والمجتمعي.

إن هؤلاء العلمانيين يريدون فصل الدين عن الدولة فلا يبقى منه سوى مراسم الأعياد والمناسبات الدينية، وهذا هو قمة النفاق بعينه، وإن كانت النصرانية تقنع بهذا وينخدع أتباعها به فإن الإسلام لا يقنع بذلك ولا ينخدع بذلك أبناء الأمة الحقيقيين، فكما لا يجوز أن ينفصل الفرد المؤمن بالله ورسوله عن دينه فيكون في أفعاله محررا من الالتزام بالأحكام الشرعية، لا يجوز لدولة تدعي أنها دولة إسلامية فصل الدين عن نفسها، يفعل فيها الحاكم ونواب مجلس الأمة ما يشاؤون غير مقيدين بأمر الله ونهيه، فالإسلام مبدأ؛ أي عقيدة عقلية ينبثق عنها نظام، ولا يمكن فصله عن الحياة والدولة والسياسة، عن عدي بن حاتم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقرأ سورة براءة، فلما قرأ: ﴿**اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ**﴾، قلت: يا رسول الله، أما إنهم لم يكونوا يصلون لهم! قال: (**صدقت، ولكن كانوا يُحلُّون لهم ما حرَّم الله فيستحلُّونه، ويحرّمون ما أحلّ الله لهم فيحرِّمونه**).

من هنا لا تزال الأمة الإسلامية تتطلع لليوم الذي يعود فيها الإسلام من جديد ليسوس الدنيا بأحكامه، وتنتهي فترة الحكم الجبري الذي أقصي فيها الإسلام عن الحكم ونُقضت فيه عروة الحكم وفُصل الدين عن الحياة والدولة وهيمنت العلمانية على بلاد المسلمين هيمنة مطلقة، والتي أطلقت كلابها ينهشون في عقل الأمة ليرسخوا تلك الفكرة الغريبة عن عقيدة الأمة وتراثها وتاريخها الطويل، ولقد أُسقط في أيدي هؤلاء عندما رأوا مجهوداتهم التي بذلوها طوال أكثر من قرن من الزمان تذهب أدراج الرياح، فإذا بهم يتفاجأون بمدى إصرار الأمة على إعادة الإسلام إلى الحكم ومزج المادة بالروح وسياسة الحياة بأحكام الله، وإعادة دولة الخلافة على منهاج النبوة من جديد، مما دفعهم دفعا إلى المجاهرة بالعداء للأمة وعقيدتها وتراثها وعلمائها وحملة الدعوة فيها، ولكن سيرتد كل كيدهم هذا في نحورهم وسينصر الله سبحانه هذه الأمة ويعيد لها عزها ومكانتها التي أرادها الله لها خير أمة أخرجت للناس.

قوة الأمة وقدرتها على استعادة مكانتها رغم هدم دولتها

برغم الضعف الشديد الذي طرأ على الأمة الإسلامية ردحا من الزمن، وبرغم سقوط دولتها منذ تسعة وتسعين عاما، وبرغم ما عملته الأيادي الآثمة من حكام خونة وعملاء فكريين لأعداء الأمة في جسد الأمة بأن مزقته إلى مزق وكيانات هزيلة تسمى زورا وبهتانا دولا، وبرغم تلك الأسلاك الشائكة والأسوار العالية التي وضعوها بين شعوب الأمة، التي قد تكون قد نجحت في وقت ما في إضعاف الأمة وإفقادها لقدرتها وطاقتها الحيوية وغياب شعورها القوي بأنها أمة واحدة من دون الناس، إلا أن الأمة الإسلامية ما لبثت أن استفاقت من تلك الغفوة وعادت لها الحيوية التي بدأت تدب في أوصالها من جديد والتي تدفعها دفعا لتقديم التضحيات في سبيل رفعتها وعودتها كما كانت من قبل خير أمة أخرجت للناس.

ذلك أن الأمة الإسلامية تمتلك عقيدة عقلية ينبثق عنها نظام، تمتلك مبدءًا لا مثيل له في الدنيا فهو وحي الله الى نبيه ﷺ، وهو يدفعها دفعا لتكون في مقدمة الشعوب والأمم، كما قد يسر الله لها من أسباب القوة والمنعة ما يدفعها دفعا لاسترداد مكانتها إن هي تزحزحت عنها في يوم من الأيام أو أزيحت عنها، كما يسر الله لثلة واعية فيها وهداها الي تلمس طريق النهضة الصحيحة، مما دفع تلك الثلة إلى تحمل كل العقبات والمصاعب التي تقف في طريق إعادة الأمة إلى سابق عزها ومجدها، ولقد بذل الرعيل الأول لتلك الثلة المؤمنة بربها الواثقة بوعد ربها لهذه الأمة بالنصر والأمن والتمكين، بذلوا الغالي والنفيس وعملوا على استئناف الحياة الإسلامية مرة ثانية بإقامة الخلافة على منهاج النبوة، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا، ولقد استلم الراية من بعدهم رجال لا يلهيهم صعوبة وطول الطريق عن تسلم الراية من بعدهم وهاهم يغزون السير وكلهم أمل في نصر من الله وفتح قريب .

وفي تلك العجالة، تعالوا بنا نبين ذلك بشيء من التفصيل لأن هناك الكثير من المرجفين بين أبناء الأمة الذين يريدون أن يوهموا الأمة أنها أمة ميتة لا حول لها ولا قوة وأننا لا قبل لنا بأمريكا والغرب، بل منهم من قال لا يوجد شيء اسمه أمة إسلامية وأن هذه الأمة قد تودع منها، بل رأينا حركات إسلامية تجري ما تسميها مراجعات فكرية وما هي إلا تراجعات وتنازلات فكرية تقربهم من العلمانية وإرضاء الغرب وتبعدهم عن الإسلام وتغضب عليهم الرب سبحانه وتعالى. وهؤلاء جميعا قد أصابهم اليأس من

القدرة على التغيير وظنوا في أمتهم ظن السوء، بل منهم من نظر للأمة نظرة استعلاء واستكبار؛ فقال إن هذه الأمة تستحق ما يجري لها على يد أعدائها لأنها رفضته وانساقت وراء غيره برغم أنه لم يقدم لها شيئا ولم يطبق عليها إسلاما، ولم يرد عنها كيدا ولم يقطع تدخلات أعدائها في شؤونها. إن هذه الأمة أمة عظيمة قوية بعقيدتها، يجمعها شعور عظيم بالوحدة وأنها أمة واحدة من دون الناس برغم تشرذمها وفقدانها للراعي الذي يقاتل من وراءه ويتقى به، والدليل على ذلك:

أولا: لو أن أمة من الأمم غير أمة الإسلام تعرضت لما تعرضت له الأمة، لما بقي لها في الواقع ذكرا ولا في التاريخ حكاية، فقد تكالبت عليها الأمم من كل حدب وصوب كما تتكالب الأكلة إلى قصعتها، فقطعوا أوصالها وجعلوها أشلاءً متناثرة ونهبوا خيراتها وثرواتها واحتلوا أرضها ونكلوا بأبنائها؛ فعلوا ذلك بأنفسهم تارة وبيد أناس من أبناء الأمة تارة أخرى، وقد رأينا كيف تكالب الروس على أبناء الأمة هناك حتى كادوا أن يقضوا عليهم، وكيف تكالب الهندوس على المسلمين في الهند وكشمير، والصرب على أبناء الأمة في ألبانيا والبوسنة والهرسك، واليهود في فلسطين، والأمريكان في أفغانستان والعراق، واليوم نرى كلاب الأرض كلها تتكالب على الأمة في الشام، كما رأينا كيف يتم التنكيل بأبناء الأمة من قبل تلك الأنظمة المجرمة المسلطة على رقاب الأمة، وبرغم كل ذلك ظلت الأمة صامدة متماسكة تبذل الغالي والنفيس وتجاهد بالمال والنفس والولد باستثناء حفنة قليلة باعت نفسها للشيطان، ولن يمضي وقت طويل حتى تدوسها الأمة بالأقدام وتنتصر لنفسها ودينها وعرضها.

ثانيا: لقد ظلت الأمة عصية على الكسر برغم الخطط التي وضعها الكافر المستعمر ليلفتها عن دينها وعقيدتها، وبرغم أن حجم المؤامرة كان كبيرا وكبيرا جدا، وبرغم أن التضليل كان متقنا لدرجة كبيرة، خدع الأمة ردحا من الزمن انساقت فيه الأمة وراء زعامات زائفة وقيادات خائنة وعلماء ضالون مضلون، إلا أن الأمة ما لبثت أن أدركت ذلك وانفضت من حول هؤلاء وكشفتهم وعرتهم أمام انفسهم وأمام الأمة ليسقطوا في مكان سحيق غير مأسوف عليهم.

لقد أدركت الأمة بما تملكه من إيمان ووعي من هم قادتها الحقيقيون من أبنائها المخلصين الذين يصلون ليلهم بنهارهم ليستأنفوا حياتهم الإسلامية التي انقطعت بهدم دولتهم وغياب شريعتهم من الحكم والسلطان، وما هي إلا مسألة وقت ليُمكن للإمة من جديد في دولة مهيبة عظيمة تعيد سيرة الأولين من الصحب الكرام والمجاهدين العظام.

ثالثا: برغم غياب الدولة الجامعة التي تجمع الأمة في بوتقة واحدة، لا تزال الأمة من أقصاها إلى أقصاها تتحر ك مشاعرها تجاه ما يصيب إخوانهم في أي بقعة من العالم، وما يحدث في بورما مثلا ينتقل صداه إلى مصر والعراق والشام والمغرب، وما يحدث في الشام تتحرك له قلوب ومشاعر أبناء الأمة في إندونيسيا وماليزيا، وإن اكتفت الأمة بالمسيرات والاحتجاجات ورفع الصوت عاليا، فذلك لأنها مغلوبة على أمرها، مقهورة من قبل حكام نواطير لا يتحركون لما تتحرك له مشاعر الأمة، حكام رويبضات ماتت أحاسيسهم وتبلدت مشاعرهم وصاروا كالأحياء الأموات، ولو رد الأمر للأمة لرأينا منها الأعاجيب.

رابعا: برغم القهر والذل وتكميم الأفواه وقطع الأعناق والأرزاق، ثارت الأمة على حكامها وما إن بدأت الشرارة من أرض تونس الخضراء حتى انتقلت إلى مصر فليبيا فسوريا فاليمن، ولا زالت الشرارة موقدة ولن تخبو إلا بعد أن تزلزل عروش الطغاة وتقتلعهم واحدا تلو الآخر رغما عن أمريكا والغرب وأذنابهم في بلاد المسلمين، فلن يستقر لهؤلاء الطواغيت قرار في بلادنا، ولن تستكين الأمة مرة أخرى لهم، فالنار تحت الرماد، والهدوء الذي يخيل للرائي يسبق العاصفة التي ستطيح بكراسيهم المعوجة، وكما نفضت الأمة يدها من هؤلاء الحكام، نفضت يدها أيضا ممن خدعوها عقودا من الزمن ولعبوا على مشاعرها واستغلوا اندفاعها نحو إسلامها، بعدما أسفروا عن وجههم الحقيقي، فالغنوشي مثلا الذي قال لصحيفة لوموند الفرنسية في ٢٢ مايو/آيار سنة ٢٠١٦م: (أنه لم يعد هناك مبررا للإسلام السياسي بتونس)، ثم ما لبث أن قال أن حركته ليست فصيلا من (الإسلام السياسي)، وأنهم حركة ديمقراطية مدنية، أو أردوغان الذي قال أنه: (لا يمكن تطبيق الإسلام بأحكام صدرت قبل ١٤ و١٥ قرناً)، وأنه لابد من تحديث أحكام الإسلام، ليتبين لمن كان يراهن عليه لسنوات؛ أي إسلام يريد أردوغان!!!.

إن هذه الأمة كالجسد الواحد إذا دبت الحيوية في جزء منه انتعش الجسد كله أو بعضا منه، ولقد كانت انتفاضة تونس بادرة خير، ما لبثت أن تلقفها الناس في مصر ومن ثم انتقلت شرارة الثورة في باقي بلاد الثورات، وبرغم أن الثمن كان أرواح بعض أبناء الأمة الذين وقفوا عرايا الصدور أمام آلة القتل التي استعملتها تلك الأنظمة المهترئة ضد شعوبها وجنبتها صدور أعدائها، وبرغم اختطاف أغلب تلك الثورات من يد الثوار وإجهاضها في أغلب البلدان التي انطلقت فيها، لا زالت الأمة عصية على الكسر، فلا زالت الأمة مستمرة في حراكها لإعادة الثورة إلى طريقها الصحيح.

نعم إن هذه الأمة أمة الخير وهي دائما على استعداد للتضحية والبذل والعطاء من أجل قضاياها المصيرية، وأن الأمل معقود على شبابها الذي بدأ الثورة والذين لن يهدأ لهم بال حتى يصلوا إلى مبتغاهم خلافة راشدة على منهاج النبوة.

خامسا: برغم أن المستعمر الكافر كان مدركا لأهمية التعليم في تكريس استعماره وتدجين شعوب الأمة، وبرغم سهره على وضع المناهج التعليمية وفق سياسته ووجهة نظرة في الحياة لإخراج جيل من أبناء الأمة منقطع الصلة بعقيدته وحضارته وقيمه الإسلامية، وحرصه الشديد ألا تخرج جزئية من تلك المناهج عن تصوراته وجعل شخصياته ومفكريه هم المثال والقدوة، وبرغم علمنة التعليم والثقافة في بلادنا إلا أن الأمة أجبرتهم على الاعتراف بضعفهم وفشلهم في إبعاد أمة قوية كالأمة الإسلامية عن عقيدتها وحضارتها، وكأن لسان حالهم يقول: ماذا نفعل إذا كان الإسلام أقوى منا جميعا؟. صحيح أن تلك المناهج قد تربى عليها حفنة من أبناء الأمة ورضعوا مع حليب أمهاتهم فكرة فصل الدين عن الدولة، بل منهم من يهاجم الإسلام وأحكامه جهارا نهارا ويكيل الشتائم لعلماء الأمة الأفذاذ كالبخاري ومسلم، ولكن هؤلاء برغم شهرتهم هم قوم منبوذون في الأمة، لا يلتفت إليهم أحد؛ فهم لقطاء في الأمة أدوات ومعاول هدم في يد أعداء الأمة، ولقد أدارت الأمة لهم ظهرها ليلتفتوا لأبناء الأمة المخلصين الذين يُبَّصرون الناس بطريق النهوض الصحيح ليقولوا لهم من هنا الدرب أيها التائهون.

هذا هو حال الأمة برغم غياب دولتها وضياع الحامي الذي يزود عن حياضها والقضاء على جنتها الذي يقاتل من وراءه ويتقى به، أمة فريدة بين الأمة قوية بدينها عزيزة بربها مجاهدة بنفسها ومالها وولدها، فكيف بها في اليوم الذي يمن الله عليها بإقامة دولتها وعد الله وبشرى رسوله ﷺ خلافة على منهاج النبوة، لا شك أنها ستكون أكثر خيرية وأقوى إيمانا وأعظم جهادا، نسأل الله العلي القدير أن يكون هذا اليوم قريبا، وأن يكون على أيدينا، إنه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه.

﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾

أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير؟

يطالب العلمانيون بدولة مدنية ويقصدون بذلك دولة علمانية تقوم على أساس المواطنة، تفصل الدين عن الحياة، والذين يرفعون شعار (الإسلام الوسطي) يقولون أنهم يريدون دولة مدنية، ولكنهم يأكدون أن دولتهم المدنية تلك يجب أن تكون ذات (مرجعية إسلامية). فما هي الدولة المدنية تلك ومن أين جاء هذا المصطلح؟ وهل حقا يمكن أن تكون ذات مرجعية إسلامية؟ وهل يقبل الإسلام مثل هذا المصطلح، أم أنه مصطلح يتناقض مع واقع الدولة الإسلامية؟ وهل الدولة الإسلامية هي دولة دينية؟ وماهي الدولة الدينية؟ هذه الأسئلة وغيرها لابد من الإجابة عليها حتى يفهم الناس ما هي هذه الدولة التي روج لها الجميع بعد ثورات الربيع العربي.

لقد برز هذا المسمى بفعل التضليل الثقافي الذي تقوم به أمريكا في المنطقة للتلبيس على المسلمين ليقبلوا بهذا المصطلح. وتأثر به الكثيرون باعتبار الدولة المدنية بديلاً عن حكم العسكر والطواغيت. كما روج لها البعض وجعلوها في مقابل الدولة الدينية المرفوضة من الجميع.

والحقيقة أن لفظ (الدولة المدنية) غير مستخدم في اللغات الغربية، بل الموجود هو لفظ (المجتمع المدني)، بمعنى المجتمع الحي الذي تنشط فيه الجماعات والمؤسسات غير الحكومية في مجالات الفن والثقافة والفكر وغيرها، فاللفظ في الأساس غير مرتبط بالعلمانية ودولتها بشكل مباشر، وفي اللغات الغربية تستخدم عبارة (الدولة العلمانية) بشكل صريح ويروج لها، لأن عبارة العلمانية تترك انطباعاً إيجابياً في وجدان الإنسان الغربي الذي ضجّ من ظلم الكنيسة المسيحية وحكمها باسم الدين في العصور الوسطى، فاعتنق العلمانية عقيدة له، أما المسلم فإن عبارة "الدولة العلمانية" تترك انطباعًا سلبياً في وجدانه، فهو يدرك أنها تخالف إسلامه العظيم، الذي أنهضه من الانحطاط وبه ساد العالم، لذلك ابتُدِعت عبارة (الدولة المدنية) في العربية كمرادف مزخرف للدولة العلمانية كي تُسَوَّق هذه الدولة للمسلمين ويقبلوا بها، كما جاءوا من قبل بلفظ (القانون المدني) مرادفاً مزخرفاً للقانون الوضعي غير المأخوذ من الإسلام ليسوقوا أحكام الكفر بين المسلمين.

وأيضاً فإن لفظ (المدنية) له انطباع إيجابي عند الناس، فهو يوحي بالتحضر والتقدم والرخاء، إذ أن نقيض (المدنية) هو (البدوية) أو حتى (الهمجية) في وجدان الناس، فما دمت لا تريد أن تكون (بدوياً) ولا (همجياً) فعليك إذاً أن تكون...(مدنياً)! .. هكذا يُسَوَّق الكفر إلى الناس بأسلوب مخادع لئيم!

وصدق فيهم قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ**﴾(الأنعام: ١١٢).

ومن ناحية أخرى فهناك فرق عظيم بين الدولة الإسلامية والدولة الدينية في الثقافة الغربية، وكما يفهمها العلمانيون في بلادنا المضبوعون بهذه الثقافة. ففي الفكر الغربي الدولة الدينية هي الدولة التي تقوم على أساس نظرية الحق الإلهي أو دولة الكنيسة، والدولة المدنية في المصطلح هي الدولة التي لا سيطرة للدين عليها ولا تتصف بالصفة الدينية، أي تفصل الدين عن الحياة، أي الدولة العلمانية، ولذلك أطلقت العلمانية على عملية نزع الصفة أو السيطرة الإكليريكية عن الدولة: secularization. وهذا المعنى للدولة الدينية التي كانت قائمة في أوروبا في العصور الوسطى لا وجود له في الإسلام. فالدولة الدينية هي التي يسيطر عليها رجال الدين، وتوصف بأنها دولة إلهية مقدسة تستمد سلطتها من الله، ولا يجوز لأحد محاسبتها لأن أوامرها إلهية، لا تقبل النقد ولا حتى مجرد المناقشة. وهي تسمى أيضا دولة الحق الإلهي، حيث كان القياصرة والملوك في أوروبا وروسيا يتخذون الدين مطية لذلك، ويستغلونه لإبقاء ظلمهم وقهرهم للشعوب، فانتفض فلاسفة ومفكرون ضد هذا الظلم، منهم من أنكر الدين مطلقا، ومنهم من أقر به ولكنه دعى بفصله عن الحياة، فنشأ صراع رهيب بينهم وبين الملوك ورجال الدين، انتهى بحل وسط هو فصل الدين عن الحياة، ونتج عن ذلك طبيعيا فصل الدين عن الدولة.

أما الدولة الإسلامية فليست دولة دينية بهذا المعنى الكهنوتي الأوروبي أبداً، ولا تشابه مطلقا بينهما، فالدولة الإسلامية ليست دولة إلهية ولا مقدسة، وهي تستمد سلطانها من الأمة، فهي التي تنيب عنها من يحكمها وتنتخبه انتخاباً، والسيادة فيها للشرع وليست للشعب، وخليفة المسلمين ينفذ الشرع الذي بويع على الحكم به، ويستمد سلطانه من بيعة الناس له وليس من حق إلهي، وهو ليس حاكما مقدسا ولا معصوماً بحال من الأحوال، بل هو يخطئ ويصيب، وعلى الأمة أن تُقَوِّمَه وتوجهه، ولكل مسلم محاسبة الخليفة فيما يقوم به من أعمال، بل لغير المسلمين من رعايا الدولة إظهار الشكوى منه إن هو قصر في رعايتهم.

كما أن الإسلام ليس فيه رجال دين، يحللون ويحرمون كيفما شاؤوا، أو يكونون وسطاء بين الناس وبين الله، بل إن الدولة الإسلامية يجب أن تمنع كل ما يشعر بوجودهم، وإنما في الإسلام علماء

مجتهدون، يستنبطون الأحكام من مصادرها الشرعية، ولا يحللون ويحرمون كما يشاؤون، وهم دائما مطالبون بالدليل الشرعي على أقوالهم. كما أنه لا يوجد شيء في الإسلام اسمه سلطة روحية كهنوتية يقابلها سلطة دنيوية زمنية.

وبرغم ذلك الفارق الكبير بين الدولة الإسلامية والدولة المدنية العلمانية، لازلنا نسمع البعض يتسائل هل الدولة في الإسلام مدنية أم دينية؟ إن الذي يسأل هذا السؤال كمن يسأل هل الدولة في الإسلام اشتراكية أم رأسمالية، ونحن نقول أن الدولة في الإسلام لا هذه ولا تلك.

إن مطالبة العلمانيون بالدولة المدنية، ربما يكون أمرا مقبولا نوعا ما، فهو أمر منسجم مع قناعاتهم، وهم مدركون تماما أن الدولة المدنية تلك هي الدولة العلمانية التي تفصل الدين عن الدولة، أما قول من يقول دولة مدنية بمرجعية إسلامية فهو يلبس على الناس دينهم، فالنقيضان لا يجتمعان.

فلفظ (مدني) كما بينا دائماً ما يذكر كمضاد لكلمة الشرع أو الشريعة، فأنت تسمع قولهم قضاءً مدنيا مقابلًا للقضاء الشرعي، فمعني القضاء المدني القضاء الذي يحكم بالقوانين الوضعية الغير مأخوذة من الشرع الإسلامي، والقضاء الشرعي هو الذي يحكم بالقوانين الشرعية، وكذلك التفريق بين الزواج المدني والزواج الشرعي، والقانون المدني والشرائع السماوية، والتربية المدنية والتربية الشرعية، والمراجع المدنية والمراجع الشرعية. وفي الدولة المدنية يجري انتخاب رئيس الدولة دون النظر لكونه مسلما أو غير مسلم.كما تفتح الدولة المدنية المجال أمام جميع التيارات العلمانية أو اليسارية أو غيرها ليكون لها نشاط سياسي وإعلامي، يعطيها الحق في الترشح لمجلس الأمة ورئاسة الدولة.

إن الدولة هي تجسيد لمجموعة الأفكار والمقاييس والقناعات التي تعتنقها الأمة، والأمة الإسلامية تعتنق العقيدة الإسلامية، ومن هنا لابد أن تعبر دولتها عن هذه الأفكار والمقاييس والقناعات، أي لابد أن تقوم الدولة على العقيدة الإسلامية، قال تعالى ﴿**الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ**﴾ (الحج:٤١)، وقال أيضا ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ**﴾ (المائدة:٤٨).

فالدولة الإسلامية هي دولة الخلافة، وهي دولة لا يُفْصَلُ الدين فيها عن السياسة، بل هي دولة قائمة على عقيدة ثابتة وقيادة فكرية ينبثق عنها أنظمة الحياة التي تنفذها الدولة. هي دولة لها حضارة معينة هي طريقتها في الحياة، ولها عمل أصلي وجدت من أجله وهو تطبيق الإسلام وحمل الدعوة الإسلامية للناس كافة. هي دولة تقوم على قواعد أربعة:

١- السيادة للشرع

٢- السلطان للأمة

٣- نصب خليفة واحد فرض على المسلمين

٤- للخليفة وحده حق تبني الأحكام الشرعية وجعلها قوانين.

ولنا أن نتسائل لماذا يلجأ البعض للعب بالمصطلحات، لماذا لا يقول العلماني أنا أريد دولة علمانية، أي لا أريد للدين أثرا في الدولة، ولماذا لا يقول (الإسلامي) أنا أريد دولة إسلامية؟ يمكننا أن نجيب بأن العلمانيين يدركون أن تصريحهم بشكل واضح أنهم يرفضون الدين كنظام حاكم للدولة يفقدهم الكثير من التأييد الشعبي القائم على عدم إدراك حقيقي لما يريده هؤلاء من السير خلف الغرب، لذا فهم يختبئون خلف مصطلح الدولة المدنية. كما أن الإسلاميين الذين وصلوا إلى الحكم، بعد ثورة يناير في مصر، كانوا يدركون أن الدولة المدنية تعنى على الحقيقة الدولة العلمانية التي تفصل الدين عن الحياة والدولة، وأدركوا أيضا أنهم قد وقعوا بين خيارين أحلاهما مر، فهم إن رفضوا تلك الدولة وقعوا في فخ عدم الرضى عنهم من الغرب وخصوصا أمريكا، وهم إن قبلوها خسروا قاعدتهم الشعبية التي لا ترضى بالإسلام بديلا، لذا فقد لجئوا لمصطلح الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية، وهذا نوع من التلبيس والالتفاف على الناس.

كما يمكننا من خلال قراءة الواقع الراهن أن نؤكد وجود حالة من عدم الثقة بين الطرفين، فالإسلاميون لا يثقون بالعلمانيين ويدركون أنهم — أي العلمانيون- إذا سنحت لهم الفرصة فسيجعلون من الدولة التي يصلون للحكم فيها دولة علمانية على النمط الأتاتوركي، والعلمانيون لا يثقون بالإسلاميين، ويدركون أن الإسلاميين إذا تمكنوا فسينقلبون على ديمقراطيتهم المقدسة.

لذا أقول وبكل صدق، يجب على الإسلاميين أن يعلنوا بكل وضوح رفضهم للدولة المدنية، وألا يستحوا من الحديث عن الدولة الإسلامية التي يجب أن يسعوا لإقامتها، فإذا كانوا يرون أن الدولة المدنية لا تناقض الدولة الإسلامية، بل أن الدولة الإسلامية هي الدولة المدنية، فلينادوا صراحةً بالدولة الإسلامية، وليتخلوا عن هذا المصطلح المبهم (دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية)، ولا يستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير، وإذا كانوا يرون أن الدولة المدنية مناقضة للدولة الإسلامية، فهم أولى الناس بالسعي لإقامتها ورفع لوائها والتخلي نهائيا عن الدولة المدنية. كما يجب عليهم أن يدركوا أن الصراع بين الحق والباطل صراع أبدي، وأن عليهم أن يكونوا مع الحق، وألا يكونوا أداة هدم في يد الباطل الذي لم يشفع لهم عند من يبطش بهم ويظلمهم. قال تعالى: ﴿ **الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ** ﴾(الحج: ٤٠)، وقال أيضا ﴿... **كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ**﴾ (الرعد:١٧).

حتمية عودة الخلافة

الحديث اليوم عن عودة الخلافة قد يصطدم بعقول بعدت الشقة بينها وبين رؤية الإسلام مطبقًا في واقع الحياة من خلال النظام السياسي الممثل في دولة الخلافة تلك، ولذلك فإن مشكلة مسلمي اليوم تكمن في فَهمِهم لطريقة ممارسة هذا النظام السياسي في حياتِهم، إذ التبس عليهم أمرُها من خلال نظرتِهم في تاريخها، وتحوُّلِها من الممارسة على منهج النبوة إلى العمل بِها على منهج الملك العضُوض، ثم قويت هذه المشكلة في وعيِهم على حقيقتِها وإدراكهم لها في حركة التاريخ، ولا سيما بعد حصُولِ المعاناة من ظلم بعض الحكام وجَورهم، فاختلط مفهوم طَاعة وَلِي الأمر مع مفهوم الاستكانة للظلم والرضُوخ للجور، وصولًا بعد الغزو الفكري والثقافي الرأسمالي الذي تقصَّد تشويهَ صورةِ الخلافة وشَكل السلطة في الإسلام، واستغلال المظالم ليُعطي صورةً أخرى غيرَ صورة الخلافةِ على منهاجِ النبوَّة، بالإضافة إلى التشويه الذي سببه تنظيم الدولة وخلافته المزعومة.

إن منصبَ الخلافةِ يشغله الإمامُ المبايَع نيابةً عن الأمةِ، لتنفيذ أحكامِ الشريعة الغراء، وتتجسدُ هذه النيابة في شخص الخليفة أو الإمام بعد مشُورة الأمة، وأخذ البيعة بالعهد بالطاعة له على أساسِ ما تفرضهُ العقيدة الإسلامية فيه، فتُعطَى الخلافة لمن يَستَحِقها بعد مَشُورَة الأمة. وعلى هذا كان واقع الخلافة أنها شُورى على البداهة والسجية في حياة المسلمين، فضلًا عن النُّصوصِ الشرعية التي تؤكد ذلك وتثبته.

وإننا وإن عانينا في دعوتنا للعمل لإقامة الخلافة على منهاج النبوة من الاصطدام بمثل هذه العقول، واحتاج الأمر منا لبذل جهد مضاعف قد لا يثمر في تحول من نناقشه عن اقتناعه التام باستحالة عودة الخلافة، إلا أننا مطمئنون بتحقيق هذه العودة للخلافة بإذن الله، يطمئننا إلى ذلك وقائع الصراع في أرجاء العالم، والوعي المتنامي في الأمة في شتى بلدانها، كما وتبشر بها نصوص القرآن والسنة. قال تعالى: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمْ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْفَاسِقُونَ**﴾ (النور: ٥٥). وقال أيضًا: ﴿ **هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ**﴾ (الصف: ٩).

والقادم من الزمان هو إن شاء الله عودة الإسلام والظهور على الرأسمالية التي تسود العالم اليوم، والتي هي في طريقها إلى الزوال بعد أن اكتوى العالم بنار ظلمها وبان عوارها وانكشف غيها. روى الإمام أحمد في مسنده، قال ﷺ: (**تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ،ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُون، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ الله أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيًّا، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، ثُمَّ سَكَتَ**). (رواه الإمام أحمد)

في هذا الحديث يبين لنا رسول الله ﷺ المراحل التي ستمر بها الأمة الإسلامية منذ بعثته ﷺ، وحتى آخر الزمان. فكانت المرحلة الأولى، هي مرحلة النبوة والرحمة التي بدأت بنزول الوحي على رسول الله ﷺ، واستمرت ثلاثة وعشرين عامًا، قضى منها الرسول ﷺ ثلاثة عشر عامًا في مكة، قام فيها بأعمال معينة، كان من شأنها أن تؤدي إلى قيام الدولة الإسلامية في المدينة. هذه المرحلة هي محل القدوة والأسوة لنا ولكل من يعمل لإقامة الدولة الإسلامية اليوم. فقد سلك الرسول ﷺ طريق دعوة من يأنس فيه قبول الإسلام، ثم قام بتكتيل من آمن منهم سرًا في دار الأرقم بن أبي الأرقم لمدة ثلاث سنين، وهذا ما نسميه مرحلة التثقيف، ولما نزل قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿**فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ**﴾، خرج رسول الله ﷺ وجعل من آمن به في صفين على رأس الأول حمزة، وعلى رأس الثاني عمر. فأظهر الكتلة وخاض بها ما نسميه صراعًا فكريًا وكفاحًا سياسيًا، وهذه هي مرحلة التفاعل مع المجتمع. ثم تأتي المرحلة الثالثة التي هي مرحلة استلام الحكم عن طريق طلب النصرة من أهل القوة والمنعة التي تتم في نهاية مرحلة التفاعل. وقد رأينا في كتب السيرة النبوية كيف أن الرسول ﷺ قد أصر عليها وطلبها من العديد من القبائل. فلما أراد الله إعزاز دينه ونصرة نبيه ساق له هذا الحي من الأنصار، فبايعوه بيعة العقبة الأولى ثم الثانية، ثم بعد ذلك هاجر الرسول ﷺ إلى المدينة لتبدأ الفترة المدنية التي كان يتصرف فيها الرسول كرئيس دولة هو الحاكم فيها بجانب كونه رسولًا. ومن هذه المرحلة استنبطنا الأحكام الشرعية المنظمة لشكل الدولة، وصلاحيات الحاكم، وعلاقات الدولة الخارجية، ونظام العقوبات، والنظام الاقتصادي، والنظام الاجتماعي، وهي ولا شك في ذلك أحكامٌ شرعيةٌ يجب التقيد بها باعتبارها أحكامًا شرعية واجبة الاتباع.

وبوفاة النبي ﷺ بدأت المرحلة الثانية في حياة الأمة الإسلامية، وهي كما سماها رسول الله ﷺ، خلافة على منهاج النبوة، كما سماها أيضًا خلافة راشدة، والتي بدأت بخلافة أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم أجمعين، وقد استمرت هذه المرحلة ثلاثين عامًا، بإضافة الستة أشهر التي قضاها الحسن بن علي رضي الله عنهما في الحكم قبل أن يتنازل عنها لمعاوية، كما أخبر المصطفى ﷺ: (**الخلافة ثلاثون عامًا ثم تكون ملكًا عضوضًا**). وغني عن البيان كيف كانت هذه الفترة من أعظم الفترات التي حكم فيها المسلمون، ولن أستعرض الآن نماذج مشرقة من سيرة الخلفاء الأربعة، فهو أمر غني عن البيان، وقد ملأ سمع العالم وبصره.

نأتي على ذكر المرحلة الثالثة وهي فترة الملك العاض، ووصف النبي ﷺ لهذه المرحلة بالملك يعني أنه بعد أن كان السلطان للأمة تنيب عنها من تشاء بمحض اختيارها ليطبق عليها الإسلام، فتبايعه الأمة على السمع والطاعة، على أن يحكمها بالإسلام، تحولت الخلافة إلى ملك بمعنى أن الخليفة بدأ يأخذ البيعة لابنه أو أخيه في حياته، وهذا يعد إساءة لنظام البيعة في أخذ الحكم في الإسلام، ولكنه لا يعد خروجًا على الإسلام، ففي تلك المرحلة والتي بدأت بالخلافة الأموية، ثم العباسية، وانتهاء بالخلافة العثمانية، لم يكن يطبق فيها شيء سوى الإسلام. وهذا لا يعني أنه لم تكن هناك إساءة في تطبيق بعض الأحكام، وقد خاطب الرسول ﷺ الأنصار قائلًا لهم: (**ستجدون بعدي أثرة**)، قالوا فما تأمرنا، قال: (**اصبروا**). فكون الرسول ﷺ يأمرهم بالصبر ولا يأمرهم بالخروج بالسيف يعني أن الحكام ما زالوا يحكمون بالإسلام لكن مع وجود بعض الظلم، قال ﷺ: (**من خلع يدًا من طاعة الله لقي الله يوم القيامة لا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**).

والملاحظُ أنه إذا كانت النِّزاعات كثيرةً في عصرِ بني أمية، فإنَّها كانت لتركيزِ مفهوم فكرة الخلافةِ على منهج الملك العضوض؛ التي أنبتَت جذورَها في ذهنِ معاوية، وسقَا زرعَها بنو أُمية حتى قبِلَتها الأمَّة مكرهةً وبعد نزاعاتٍ دموية أخذت من الأُمة أبناءَها، وحَرَمَتها كثيرًا من معطياتِها الخارجية للانشغالِ بالمشكلات الداخلية، لتكون أوَّل حكومة إسلامية بنظامِ الخلافة على منهج الملك العضوض، ليأتِي من بعدهم بنُو العبَّاس، ثم بنو عُثمان. هذا هو الفهمُ المتاح لواقعِ الملك العضوض بالضرورة التاريخيَّة.

وفي هذه الفترة كانت الدولة الإسلامية هي الدولة الأولى في العالم، وكانت الأمة الإسلامية هي الأمة الأولى في العالم، وإن مرت الأمة والدولة الإسلامية بفترات انحطاط في تلك المرحلة، إلا أنها ما كانت

تلبث أن تعود كما كانت خير أمة أخرجت للناس، فاستطاعت أن تهزم الصليبيين وتخرجهم من بلاد الشام وإن طالت فترة احتلالهم لها. كما أن الأمة والدولة استطاعت أن توقف زحف التتار، وأن تؤخر ذلك. فالأمة كانت لا تزال تعتز بإسلامها، ولم تصب – برغم الهزيمة العسكرية القاسية التي حلت بها – بهزيمة فكرية كتلك التي أصيبت بها بعد فقدان دولتها وهيمنة الغرب الكافر على مقدراتها.

ولقد انتهت هذه المرحلة بهدم الخلافة على يد مجرم العصر مصطفى كمال بالتعاون مع أعداء الأمة الإنجليز، الذين كانوا يرون أنه لا يمكن أن تقوم للمسلمين قائمة بعد هدم دولتهم، التي كان يخاطبها ملكهم في وقت عزها موقعًا على رسالته بخادمكم المطيع. وقد حصل هدم الخلافة والأمة مصابة بحالة شديدة من الانحطاط الفكري، فلم تكن مدركة أن قضية الحكم بالإسلام واستمرار دولة الخلافة قضية مصيرية يجب عليها أن تتخذ حيالها إجراء الحياة أو الموت. وبعد القضاء على الدولة الإسلامية تم تفتيت الأمة الإسلامية باتفاقية (سايكس–بيكو) إلى ما يقارب الخمسين مزقة، وأوجدوا بين الأمة تلك الحدود المصطنعة، وكان هذا إيذانًا بدخول الأمة في مرحلة الحكم الجبري.

ومنذُ أن أعلنَ الكفَّار المتآمِرون على المسلمين إلغاءَ الخلافةِ، بدأت المرحلةُ الرابعة بتحول النظامِ السياسي من الحكومةِ الإسلامية إلى حكوماتِ الأنظمة الجبرية التي تُعَطِّل إقامةَ كتاب الله بالفصل بينه وبين الدولة، فنُقضَت عروةُ الحكم آخرُ عُرى الإسلام. وبنَقضِ هذه العُروة ينقطعُ أمر الإسلامِ من النظامِ السياسي في بلادِ المسلمين، وتتحوَّلُ دارُهم إلى إقامة النظم الكفريَّة والقهرية، وتعطيلِ الشرائعِ الإسلامية لا محالةَ. وهذا معنى حديثِ الأُمراء (**ثُمَّ تَكُونُ مُلْكاً جَبْرِيّاً**).

أما أنَّ معنى الملكِ الجبريِّ: هو إقامةُ شرائعِ الكفر في بلادِ المسلمين، فهذا ظاهرٌ من دلالةِ النصوصِ الشرعيَّة في تعريفِ الملك الجبريِّ، فَضلاً عن مُشاهدتهِ في الواقعِ المحسوسِ تَفسيرًا لنُبوءَةِ الرسولِ ﷺ، وتحقيقًا لمَناطِ الأنظمةِ الجبرية، وبَيانًا للمسلمين المطلوبَ الشرعيَّ. حيث أُقْصِي نظام الخلافة عن الممارسة السياسيَّة، وأُعلِن عن سُقوط دولة الإسلام ذات الملك العضوض، وإقصاءِ آخرِ خليفةٍ للمسلمين الخليفة العثماني (عبد الحميد الثاني رحمه الله)، وتعيين مكانه أَميرًا ضَعيفًا لحين الإعلان عن إلغاءِ الخلافة عام ١٩٢٤م. فحلَّت الأنظمةُ الرأسمالية بطريقتِها العنفية الاستعمارية مكانَ نظام الإسلام، وصار الحكام لبلاد المسلمين يدُورون في فلك الدول الاستعمارية.

أما النصوصُ الشرعية الدالَّة على أنَّ الملكَ الجبريَّ هذا هو معناهُ، فعن ابن فيروزَ الدَّيلَمي عن أبيهِ، قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (**لَيُنْقَضَ الإِسْلاَمُ عُرْوَةً عُرْوَةً، كَمَا يُنْقَضُ الْحَبْلُ قُوَّةً قُوَّةً**). وعن أبِي أُمَامة البَاهِلِيِّ – رضي الله عنه – عن رَسولِ اللهِ ﷺ قاَلَ: (**لَيَنْقضَنَّ عُرَى الإِسْلاَمِ عُرْوَةً عُرْوَةً، فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيْهَا، وَأَوَّلُهُنَّ نَقْضاً الْحُكْمُ؛ وَآخِرُهُنَّ الصَّلاَةُ**)، أي أوّلُهن نقضاً الخلافةُ بتحوّلها بينَ المسلمين من شُورى إلى مُلك، (**وَآخِرُهُنَّ الصَّلاَةُ**) ومعلوم أن الصلاة كناية عن الحكم، أي آخرهن نقضًا تطبيق الكتاب وإقامة أحكامه وحدوده؛ بتمكن الكفار على رقاب المسلمين وتسلطهم على أعراضهم ودمائهم وأموالهم. وعلى هذا فإن الحديث من قِبل من يدعي أنه يعمل للإسلام في المرحلة الراهنة عن طريق دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية هو تأكيد لاستمرارية مرحلة الملك الجبري وابتعاد عن العمل لتمكين شرع الله بعودة الخلافة على منهاج النبوة.

إن الملك الجبري هو هذه المرحلة التي نعيشها اليوم من بعد هدم الخلافة، والتي تسلط فيها على الأمة حكام عملاء للغرب الكافر أبوا إلا أن يبيعوا أمتهم ودينهم بثمن بخس، وهو أن يرضى عنهم أسيادهم في بلاد الكفر، أعداء الله ورسوله والمؤمنين، ولكن الأمة الإسلامية بدورها أبت إلا أن تستفيق من غفوتها، وبدأت في خلع الظالمين، وهي تقترب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، من إعلان قيام دولة الخلافة على منهاج النبوة، وبزوغ نور الإسلام من جديد، كما بشرنا الرسول ﷺ، فنحن اليوم نرى إرهاصات المرحلة الخامسة التي بينها رسول الله ﷺ في الحديث السابق، وهي الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. وإن محاولة الغرب الكافر الالتفاف على الثورات المباركة التي تكتنف بلاد المسلمين اليوم، ستبوء بالفشل، إذ إن أساس حياة المسلمين يقوم على عقيدتهم، وأسمى أمانيهم أن يرضى عنهم رب العالمين، الذي لن يرضى عنهم إلا إذا أعادوا الثقة بأحكام دينه، وشمروا عن سواعد الجد ليطبقوا شرعه سبحانه وتعالى في واقع حياتهم، من خلال إعادة الخلافة الإسلامية، التي بها عزهم ورضا ربهم.

وإن مبشرات عودة الخلافة لا تقتصر على هذا الحديث الذي ذكرناه سابقًا، بل لقد بشرنا الرسول ﷺ بفتح روما... روما؟ نعم روما... روما معقل الكنيسة الغربية، **فقد سُئل رسول الله ﷺ أي المدينتين تفتح أولًا؟ القسطنطينية.. أم رومية؟ فقال الرسول ﷺ**: (**مدينة هرقل تفتح أولًا**)، ومفهوم الحديث أن الثانية تفتح ثانيًا. وانظروا معي كيف أنها كانت بديهية عند الصحابة من أن المدينتين ستفتحان، ولكن السؤال الذي كان يشغل بالهم هو أيهما ستفتح أولًا؟ وقد تم فتح القسطنطينية على يد محمد

الفاتح فكان نعم الأمير، وكان جيشه نعم الجيش. والسؤال الآن هل يمكن أن تفتح روما على أيدي أمثال هؤلاء الحكام؟ الذين أمثلهم طريقة يعلن بكل فخر أنه ملتزم بالاتفاقات الدولية، وأنه لا يجرؤ حتى على أن يعلن أنه سيعمل على تحرير بيت المقدس، فأين هو من فتح روما؟

وهناك حديث آخر يزرع الأمل في نفوسنا، ويجعلنا على يقين تام بأن هذه الأمة ستعود لتمتلك زمام أمرها وتسود بدينها على الأمم، فقد قال رسول الله ﷺ: **(ليبلغن هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار، ولا يترك الله بيت مذر ولا وبر إلا أدخله الله هذا الدين بعز عزيز أو بذل ذليل، عزا يعز به الإسلام وذلا يذل به الكفر)** ويقول أيضًا: **(لقد زوى لي الله الأرض من مشارقها إلى مغاربها، وسيبلغ ملك أمتي ما زوي لي منها)** وانظروا لقوله ﷺ (ملك) لتعرفوا أن هذا لا يعني أن المسلمين سينتشرون في جميع بقاع الأرض كما يحلو للبعض أن يفسر قول الرسول هذا، فكلمة (ملك أمتي) تعني أن الحكم سيكون للمسلمين في تلك البقاع، كما أن ذل الذليل يعني الخضوع لأحكام الإسلام. إن الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة قائمة قريبا بإذن الله فقد آن أوانها، وأظل زمانها وما هي إلا صبر ساعة فلنعمل لها حتى نفوز في الدنيا والآخرة.

الدعوة إلى استعادة الخلافة مرة ثانية

عندما تأسس حزب التحرير سنة ١٩٥٣م، على يد العالم الجليل تقي الدين النبهاني رحمه الله، وحدد قضية المسلمين المصيرية بأنها هي استئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الإسلامية، كان الحزب لدى الكثير من المراقبين حينها كأنه ينفخ في رماد، أو أنه يحلم في زمن ليس زمنا للمعجزات، فعن أي خلافة يتحدث الحزب وقد تم تشويهها في أذهان الأمة، ولأي وحدة يسعى حزب التحرير وقد مزق مبضع (سايكس – بيكو) الأمة إلى مزقٍ تسمى دولاً وإمارات ومشيخات، ترسخت حدودها في عقول وقلوب الأمة بعد أن ترسخت على الأرض وأصبحت واقعا لا يمكن تجاهله.

ولكن الحزب ظل مثابرا يصل ليله بنهاره يعمل بين الأمة ومعها، يخوض صراعا فكريا وكفاحا سياسيا وكأنه ينحت في الصخر، وبرغم وعورة الطريق وصعوبته، إلا أن الحزب بتوفيق الله وعونه شق طريقه ونجح نجاحا منقطع النظير ليعيد للخلافة رونقها، ويجعل منها مطلبا تسعى له الأمة، وتتمنى اليوم الذي تصحو فيه على البيان الأول الذي يتلوه خليفة المسلمين، لينهي عقودا من الفرقة والتشرذم، ويهيل التراب على فترات الضعف والتخلف، ويقطع دابر الكافر المستعمر من بلاد المسلمين.

ومع اندلاع ثورات الربيع العربي تساءل البعض في خبث شديد، أين حزب التحرير من تلك الثورات؟! بل تصور البعض أن الأمة قد سبقت الحزب وتقدمت عليه، ونحن نقول لهؤلاء كيف تنكرون دور الحزب في انفجار حالة الغضب الشعبي في وجه حكومات ظل الحزب طوال عقود يردد على مسامع الأمة؛ أن تلك الحكومات وهؤلاء الحكام ما هم إلا صنائع الغرب الكافر وعملاؤه الذين نصبهم على رقابنا ليكونوا أحجار عثرة في طريق سعي الأمة نحو نهضتها، وإنا نتساءل مَنْ مِن الحركات والأحزاب تصدى لهؤلاء الحكام وفضحهم للأمة وأبرز خيانتهم لله ولرسوله وللمؤمنين، فبينما كان الحزب يخوض هذا الكفاح السياسي مع هؤلاء الرويبضات كان البعض ينظر إليهم باعتبارهم ولاة أمر شرعيين تجب طاعتهم، بل هناك من وصفهم أو بعضهم بأنهم أمراء المؤمنين.

لقد طوى الحزب فصولا عدة في مشروع الخلافة المرتقبة، منذ تأسيسه وحتى الآن، فحسم مسألة فرضيتها بأن استخرج للأمة تلك الأدلة من كتاب الله وسنة نبيه، وإجماع الصحابة، وبين للأمة طريقة إقامتها بعد أن درس سيرة المصطفى ﷺ فحدد مراحل إقامتها، فأدركت الأمة ذلك واقتنعت به، وبدأت

تتوق ليوم عزتها بإقامة فرض ربها، وها هو الحزب اليوم بصدد افتتاح الفصل الأخير في مشروع الخلافة العظيم.

لقد أعلن الحزب موقفه من الخلافة التي أعلنها (تنظيم الدولة)، وهو موقف شرعي يستند إلى دليل شرعي، إذ هناك شروط يجب أن تتوفر في الخلافة حتى تصح، ولو كانت توفرت تلك الشروط في تلك الخلافة التي أعلنها (تنظيم الدولة)، لكان حزب التحرير أول من بايع. وبرغم أن هذا الإعلان بهذا الشكل، قد رأه البعض ضرباً لفكرة الخلافة في أذهان الأمة ومحاولة يائسة لتشويهها، إذ ظهر للمراقب أنها دولة تهدد بفلق هامات مخالفيها من التنظيمات والحركات بالرصاص. إلا أن هذا الإعلان جعل الحزب ينتقل مع الأمة للفصل الأخير نحو مشروع الخلافة العظيم، فقد أصبح الحديث اليوم عن تفاصيل التفاصيل، عن الشروط التي يجب أن تتوفر في المكان الذي تقام فيه الخلافة، من كونه يجب أن يكون أمانه بأمان المسلمين، وأن يكون للتنظيم الذي يقيم الخلافة سلطان ظاهر في هذا المكان يحفظ فيه أمنه في الداخل والخارج، وأن يكون هذا المكان فيه مقومات الدولة في المنطقة التي تعلن فيها الخلافة...، فهذا ما كان من رسول الله ﷺ عند إقامة الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، فقد كان السلطان فيها للرسول ﷺ والأمان الداخلي والخارجي بأمان سلطان الإسلام، وكان لها مقومات الدولة في المنطقة المحيطة.

نعم هو الفصل الأخير نحو إقامة الخلافة الإسلامية، التي وعد الله بها، وبشر بها نبيه ﷺ، خلافة على منهاج النبوة، خلافة حقيقية تجمع ولا تفرق، تؤمّن الخائف وابن السبيل، تبسط سلطانها الذاتي على الأراضي التي تحكمها، يعيش في ظلها المسلم وغير المسلم آمنا على نفسه وماله وعرضه، إذ تنظر الدولة للجميع نظرة الرعوية فلا تفرق بين مسلم وغير مسلم، فالكل أمام القضاء سواء. لم يبق سوى وقت قصير لتطوي الأمة هذا الفصل الأخير فتدرك كيف هي خلافتها، لتصطف خلفها وتدفع عنها غائلة أعداءها وتبذل الغالي والنفيس في سبيل الحفاظ عليها.

دستور جاهز للتطبيق في دولة الخلافة المرتقبة

لقد قام حزب التحرير بوضع دستور كامل متكامل لدولة الخلافة التي يسعى لإقامتها، قام الحزب بوضع هذا الدستور سنة ١٩٦٣م وقدمه للأمة ليكون موضع نقاش في الأمة الإسلامية التي كانت قد تخلصت أو بدأت في التخلص من الاستعمار العسكري المباشر الذي جثم على صدرها في أواخر الدولة العثمانية وبعد سقوطها، والتي تكالبت عليها قوى الكفر فاقتطعت أجزاء منها إبّان ضعفها، ومن ثم قامت بالقضاء عليها وإنهاء وحدة أراضيها التي كانت عليها وتقسيمها إلى وحدات جغرافية تسمى دولاً، تم توزيع النفوذ فيها بين الإنجليز والفرنسيين باتفاقية سايكس بيكو اللعينة سنة ١٩١٦م.

في فترة الستينات بدأ مسلسل تغيير وجوه الاستعمار – بعد أن تعرض لحملة عالمية عليه قادها الاتحاد السوفيتي آنذاك بعد الحرب العالمية الثانية – فبدأ مسلسل الاستقلالات المزعوم، فكان أن خرج الاستعمار بجيوشه العسكرية وبقي بنفوذه السياسي من خلال عملاء مخلصين له، زينوا للناس أنهم مُخَلّصوه من الاستعمار اللعين. ومع هذه الاستقلالات بدأت تلك الدول بوضع (أعلام الاستقلال) والأناشيد الوطنية، ومن ثم وضع دساتير للبلاد. وبدأت تلك (الدول المستقلة) تلتفت شرقا وغربا تستجدي دستورا (للوطن)، ولم تلتفت لما تملكه الأمة من تراث تشريعي وفقهي عملي لا تمتلكه أية أمة من الأمم، ولعل المدونة الفقهية للإمام مالك كانت أكبر غنيمة حصل عليها نابليون عندما احتل مصر، فقام بإرسالها إلى فرنسا مباشرة.

أراد حزب التحرير بوضعه لهذا الدستور في هذا الوقت أن يقول لهؤلاء الحكام وللمضبوعين بالغرب وبثقافته وقوانينه ودساتيره، لا تُتعبوا أنفسكم بالتسول على عتبات الغرب الكافر، وفتشوا في تراثكم التشريعي الغني فسوف تجدون منظومة تشريعية متكاملة، ليس فيها أي شيء غير إسلامي ولا متأثرة بأي شيء غير إسلامي. فقام الحزب بإخراج مشروع دستور دولة الخلافة مشروعا متناسقا، بارع الصياغة متكامل الأركان، مناديا الأمة الإسلامية أن تعمل على وضعه موضع التطبيق، وأن تصرخ في وجه هؤلاء المضبوعين الذين سموا أنفسهم لجنة تأسيسية، لتقول لهم الأمة: تأسيسية لماذا؟! فهل نحن أمة وليدة اليوم ليس لها نظام تريد أن تؤسس لنفسها مكانا تحت الشمس فتستعين بغيرها، إننا أمة عريقة في التاريخ حملت الخير للبشرية طوال قرون ناهزت العشرة قرون، ولدينا اليوم ما نقدمه للعالم لنخرجه من حالة

التخبط والضياع والقهر، فالإسلام دين عظيم جاء رحمة للعالمين، قال تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ**﴾.

بعد ثورات الربيع العربي وسقوط بن علي ومبارك وغيرهما، ظن البعض أن النظام قد سقط، وبدأ الحديث عن وضع دستور جديد للبلاد، وتم تشكيل لجان تأسيسية لا تختلف كثيرا عن سابقاتها، جمعت بين اليساري والعلماني والإسلامي لوضع ما أسموه بدستور توافقي، والسؤال كان توافقي بين ماذا وماذا؟!!!، توافقي بين أصحاب المصالح، أم توافقي بين الشرق والغرب، أم توافقي بين الكفر والإيمان، وبدأ الجدل من جديد حول المادة التي تتحدث عن أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، التي تم إقرارها في أغلب الدساتير عندنا ذرا للرماد في العيون، إن الأمة لا ترضى إلا أن يكون الإسلام هو المصدر الوحيد للتشريع، بل أكثر من ذلك لا ترضى إلا أن تكون العقيدة الإسلامية هي أساس الدولة، بحيث لا يتأتى وجود أي شيء في كيانها أو جهازها أو محاسبتها أو كل ما يتعلق بها، إلا بجعل العقيدة الإسلامية أساسا له. وهي في الوقت نفسه أساس الدستور والقوانين الشرعية بحيث لا يسمح بوجود شيء مما له علاقة بأي منهما إلا إذا كان منبثقا عن العقيدة الإسلامية.

لم يختلف هؤلاء عمن سبقهم من لجان الظلم التي قنّنت الظلم دستورا، فهم لا يريدون للأمة دستورا منبثقا من عقيدتها، بل يريدون إرضاء الغرب عدو الأمة الأول، وأقل ما يقال عنهم أنهم ظالمون، ﴿**وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾، إن دساتيرهم تلك، ما كان منها قبل الثورات أو بعدها، ما هي إلا دساتير زائفة غير متناسقة من كل وادٍ عصا، هي دساتير مستوردة من عند الغرب الكافر الذي يعيش أزمة اقتصادية وقيميّة خانقة من جراء نظامه الرأسمالي العفن الذي انبهروا به فصم أعينهم وآذانهم.

إن الأمة بمجموعها لا تقبل حكما غير حكم الإسلام، إيمانا وعملا، ولا تريد دولة غير دولة الإسلام، دولة الخلافة الموعودة على منهاج النبوة، وإن دساتيرهم التي بها يفرحون سيكون مصيرها في واد سحيق عندما تقوم دولة الإسلام من جديد.

إن الفقه عند المسلمين هو العلم بالمسائل الشرعية العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية، وبهذا فإننا نمتلك تشريعا عمليا مستنبطا من الكتاب والسنة ومما أرشدا إليه من أدلة كإجماع الصحابة والقياس المبني

على علة شرعية، قادر على علاج كل مشكلات العصر؟ قال تعالى ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلامَ دِينًا**﴾ ويقول ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾.

والأمة ليست مخيرة بين دستور إسلامي أو غيره، بل الواجب هو أن يكون دستورنا دستورا إسلاميا فقط، فالإسلام هو عقيدة هذه الأمة، وهو يعبر عن ثقافتها وحضارتها وتراثها الفقهي والتشريعي، والأمة تحيا به كل يوم، وتسمع أحكامه ومواده في كل مكان – لا في قاعات المحاكم (المظالم) فحسب كالقوانين الوضعية – بل هي تراه حيّاً في كل مفصل من مفاصل حياتها، وتسمع به على المنابر وفي المدارس والجامعات وفي المنتديات، فهو في حلها وترحالها حاضر بكل قوة، فكيف نأتي بعد كل هذا في محاكمنا بقوانين وضعية جامدة لا حياة فيها مقطوعة عن وجدان الأمة؟!

والأمة ترضى أحكام الإسلام بل وتسلّم بها تسليما، ولا تتحايل عليها للهروب من تطبيقها، ومثال ذلك أن المسلم يدفع زكاة ماله عن رضا وحُبّ وتسليم، بينما تراه يتحايل في الوقت نفسه على دفع ضرائب مفروضة عليه بقوانين ظالمة جائرة، قال تعالى: ﴿**فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾.

والدستور الإسلامي في دولة الخلافة القادمة إن شاء الله سيقضي على حالة التبعية والانضباع لدى بعض أبناء هذه الأمة بما عند الغرب، ولو كان أظهر شيء فسادا، بينما يستنكفون عمّا يُعرض عليهم من دينهم وثقافتهم وحضارتهم العظيمة، قال تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودا**﴾.

وأخيرا نقول للمضبوعين بالحضارة الغربية لا تفتروا على الله الكذب، وتقولوا أن الإسلام لا يملك نظاما للحكم، وأنه يمكننا أن نبني نظاما جمهوريا ديمقراطيا مدنيا برلمانيا أو رئاسيا أو مختلطا، ونكون في الوقت نفسه ملتزمين بجعل مبادئ الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع فهذه تنقض تلك، وما هو إلا نظام واحد أُمرنا أن نُحكَمَ ونَحكُمَ به، وهو نظام الخلافة الإسلامية الذي أسس بنيانه رسول الله ﷺ، وسار عليه الخلفاء الراشدون من بعده، والذي يجب علينا العمل بكل ما أوتينا من قوة لجعله نظاما حاكما لنا، خلافة على منهاج النبوة، يرضى عنها ربنا ويُلَمّ بها شَعثُنا وتُحفَظ بها أعراضُنا، وأموالُنا وثرواتُنا، نكون

فيها سِلمًا لأولياء الله، حربًا على أعدائه، ويومئذٍ نضع الدستور الإسلامي موضع التطبيق، فيفرح المؤمنون بنصر الله.

في زمن سقوط الأقنعة

نحن الآن في زمن سقوط الأقنعة؛ ولعل ما أصاب العالم من وباء كورونا، وما سببه من انكشاف عوار النظام الرأسمالي الذي يحكم العالم اليوم، هو ما عجل في سقوط تلك الأقنعة. فما يعيشه العالم اليوم في ظل انتشار وباء كورونا وفشل نظام الرعاية الصحية في أغلب دول العالم، أبرز الحديث عن ضرورة البحث الحثيث عن بديل للنظام الرأسمالي الحاكم اليوم.

لقد سقط القناع عن كل الأفكار العفنة التي تولدت بعد سقوط دولة الخلافة، والتي كان للغرب دورٌ كبير في نشرها بين أبناء المسلمين، كأفكار الديمقراطية والحريات والوطنية والقومية. فمن قبل كانت أمريكا قد أعلنت حرباً صليبية على المسلمين جميعاً، بدأت بأفغانستان ثم من بعدها العراق، ثم ما لبثت أن أعلنت أمريكا حربا عالمية ضد الإرهاب، وما هي إلا حرب على الإسلام وأفكاره ومفاهيمه وأنظمته، وحرب على حملة الدعوة والعاملين على إعادة الإسلام إلى الحكم من خلال إقامة الخلافة واستئناف الحياة الإسلامية. وقد أدرك المسلمون شراسة هذه الحرب وأن دول الكفر جميعاً قد رمتهم عن قوس واحدة، وأعلنت العداء للمسلمين الذين وصمتهم بالإرهاب، وتداعت عليهم كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها.

سقط قناع الديمقراطية وانكشف زيفها وهشاشتها، فقد داس عليها السيسي بانقلابه العسكري وتلقى دعما لا نظير له من دول الغرب التي ترفع شعار الديمقراطية الزائف هذا، كما دعمت دول الغرب الديمقراطية نظام بشار أسد المجرم، وهو نظام ديكتاتوري رفض ثورة شعبية عليه، كان الأولى بدول الغرب التي تدعي دعمها للديمقراطية والحرية أن تقف مع الشعب الثائر ضد نظام ديكتاتوري مجرم، ولكنها لم تفعل وإن ادعت غير ذلك. لقد انهارت ديمقراطية المنظومة الغربية السياسية الزائفة تباعاً. فبعد مشاهد غوانتانامو وأبو غريب والمعتقلات الأمريكية الشريرة، والتمييز العنصري، إضافة إلى حرب الحجاب بلا هوادة في فرنسا وفي غيرها من البلاد الأوروبية، وملاحقة وطرد وحظر كل من يمارس العمل السياسي الفكري على أساس الإسلام دون اللجوء للعنف، كما هو شأن ألمانيا والدنمارك وأستراليا وبريطانيا مع حزب التحرير... فبعد كل ذلك وغيره، نستطيع أن نقول إن أفول نجم الديمقراطية بات أمراً حتمياً ومسألة وقت لا أكثر، وإن البشرية أمام تحول قادم لا محالة، بخاصة مع تصاعد درجة الظلم الذي تمارسه

الدول الكبرى وأذنابها في العالم بشكل مقزز وعلى مرأى ومسمع الجميع باسم تعزيز الديمقراطية ونشرها ومحاربة (الإرهاب).

سقط القناع عن تلك الأنظمة القائمة في العالم... تلك الأنظمة التي لم يهتز لها جفن وهي ترى دماء أبناء أمتها تهرق في أفغانستان والعراق وفلسطين وسوريا واليمن. لقد انكشفت وضاعة هؤلاء الحكام وخيانتهم لله ولرسوله وللمؤمنين، بعد أن تلطخت أيديهم بدماء أبناء الأمة الذين رفعوا الصوت عاليا لإسقاط تلك الأنظمة العميلة التي نصبها الغرب الكافر على رقاب المسلمين. لقد بات واضحاً أن هؤلاء الحكام الرويبضات المتربعين على كراسي السلطة لا يمكن أن يشعروا بالخزي والندامة والعار لما ألحقوا بأمتهم من ذل وهوان وأنهم يمكن أن يفعلوا أي شيء في سبيل احتفاظهم بكراسيهم.

كما سقط قناع حاولت الأنظمة القائمة في بلاد المسلمين أن تجعله واقعا لا يمكن الفكاك منه، وهو أن تلك الأنظمة العميلة قدر مسلَّم به، لا يمكن الخروج عليها وإسقاطها، وأن الأمة قد استسلمت لقدرها هذا ورضيت العيش في ظل هكذا أنظمة، وأن الأمة قد ماتت والسلام وقد تودع منها، فإذا بالأمة تثور في وجه تلك الأنظمة، ولا تحسب للعواقب أي حساب، فلا الخوف من بطش الأنظمة يلجمها، ولا البراميل المتفجرة ترعبها، ولا التنكيل بحملة الدعوة يثنيها عن الوقوف وبقوة في وجه تلك الأنظمة التي أدركت الأمة خيانتها لله ولرسوله وللمؤمنين. لقد تعرّت تلك الأنظمة وبان عوارها وانكشف زيفها وعمالتها لأعداء الأمة الذين يريدونها أمة ميتة لا روح فيها ولا حركة.

نعم لقد أثبتت الثورات التي هبت جوّالة في بلاد المسلمين، حيوية تلك الأمة وقدرتها على الحركة، وحبها للإسلام ورغبتها الجامحة في العودة للعيش في ظل عدله وأمنه، وعاد لفكرة الخلافة بريقها ورونقها برغم محاولات التشويه التي قام بها أعداء الأمة والخلافة من دول الغرب وأذنابهم في بلاد المسلمين.

سقط القناع عن بعض الحركات الإسلامية التي قضت سنوات طويلة في بناء المستشفيات والمدارس والمساجد على اعتبار أنها خطوات في طريق نهضة الأمة دون أن يركزوا جهودهم، بالإضافة إلى ذلك، في العمل لإقامة الدولة التي تحمي هذه المدارس والمساجد والمستشفيات، تلك الحركات التي رفعت شعار الإسلام الوسطي أو المعتدل، والتي أرادت من خلاله التقرب إلى الغرب عله يرضى عنها ويدعمها، فإذا بها تتلقى ضربات كادت أن تعصف بها، ولم يشفع لها تنازلها عن الكثير من ثوابت الإسلام، ولا انبطاحها أمام أفكار الغرب الفاسدة كالديمقراطية والحريات وغيرهما.

سقط القناع عن أولئك المشايخ الذين باعوا آخرتهم بدنيا غيرهم... وحاولوا إرضاء أمريكا التي لا يمكن أن ترضى عنهم. قال تعالى: ﴿**وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ**﴾ [البقرة: ١٢٠]، وأغضبوا رب العالمين الذي خلقهم، وأنعم عليهم بنعمة الإسلام وحمّلهم أمانة عظيمة، أن يقولوا كلمة الحق ولا يخافوا في الله لومة لائم... وجعلهم ورثة الأنبياء، إلاّ أنهم أبوْا أن ينالوا هذه المكانة العظيمة التي أرادها الله لهم فكانوا كأحبار بني إسرائيل (كالحمار يحمل أسفاراً)... انكشف القناع عن أولئك المشايخ – علماء السلاطين – الذين أفتوْا بجواز أن يقتل المسلم الأمريكي أخاه المسلم الأفغاني أو العربي استناداً إلى أدلة ما أنزل الله بها من سلطان، والذين انحازوا لحكام يحكمون بغير ما أنزل الله، ضد أمتهم التي ثارت عليهم لخلعهم، بل أجازوا لهؤلاء الحكام قتل أبناء الأمة بدم بارد بعد أن جعلوا من هؤلاء الحكام ولاة أمر شرعيين، ومن أبناء الأمة الثائرين خوارج يجب قتلهم دون أن يرف لهم جفن.

سقط القناع عما أسموه، تضليلاً، عملية السلام، وإذا بنا نرى جميعاً بأم أعيننا السلام في عرف يهود وأمريكا هو الاستسلام والخضوع للهيمنة الأمريكية بعين راضية، والتنازل عن كل المقدسات، والقبول بصفقة ترامب التي أعلنها لإنهاء القضية الفلسطينية، فالأمة اليوم لا تنتظر من حكام المسلمين عربا وعجما حراكا، فقد أدركت الأمة أن هؤلاء الحكام ما هم إلا خدم وعملاء ينفذون ما يملى عليهم من أسيادهم في الغرب الكافر المستعمر ظنا منهم أن هذا سيحفظ لهم عروشهم المهترئة. نعم إن الأمة قد نفضت أيديها من هؤلاء الحكام الذين ما أورثوها إلا ذلا وخنوعا، وإنها تعول على المخلصين من أبنائها في القوات المسلحة الذين لا يرضون بالذل والهوان، وهم يرون كيف أن النظام قد فرط بمقدرات الأمة وأسلم الأمة إلى أعدائها يسومونها سوء العذاب. سقط القناع وانكشف كل هؤلاء المهرولين الذين يسيرون في ركاب أمريكا باعتبارها (الراعي الرسمي) لعملية السلام. ذلك الراعي (النزيه!)، الذي يرى في الدفاع عن كرامة الأمة، والعمل على تحرير الأرض من هؤلاء المغتصبين عملاً إرهابياً، وها هي أمريكا تصنف من تريد في قائمة ما تسميه بالإرهاب. فتجمد الأموال وتعتقل وتقتل وتطالب عملاءها في بلاد المسلمين بمثل ذلك، متناسية ما كانت تتشدق به من أقوال فارغة عن حقوق الإنسان. تطالب الآخرين بالأدلة ولكنها هي لا تقيم وزناً لمن يطالبها بالأدلة، فقد شنت أمريكا حربا ضروسا ضد المسلمين في أفغانستان والعراق دون أن تقدم أدلة في أفغانستان، أو بتزييف الأدلة في حربها ضد العراق.

مطلوب اليوم من المسلمين ألاّ ييأسوا مما يحدث برغم بشاعته فهو بشير خير لهذه الأمة العظيمة. وهذه الحملة الأمريكية على الإسلام والمسلمين هي دليل واضح على أن الإسلام هو الخطر الحقيقي على حضارة الغرب، وإننا رغم إمكانياتنا الضعيفة قادرون على أن نكون نداً لأمريكا والغرب الكافر. والأمة قادرة بإذن الله – فهو معينها وناصرها – أن تقيم الخلافة التي تطبق الإسلام في الداخل والتي ستحمله إلى الخارج رسالة عالمية فيها الخير لكل البشرية التي اصطلت بنار الرأسمالية العفنة التي هي اليوم أقرب إلى الأفول والانهيار.

إن لم تكن الخلافة نهجا إسلاميا فماذا تكون؟!

هو عنوان مستفز لمشاعر المسلمين في كل مكان، ذلك العنوان الذي صدره موقع يسمى ٢٤، في ٢٠١٤/٧/١٦م، عندما عنون للقاءٍ مع عضو مجمع البحوث الإسلامية ووكيل الأزهر الأسبق الشيخ محمود عاشور بهذا العنوان المستفز (الخلافة ليست نهجا إسلاميا). ثم يعود الشيخ ليكرر في حواره استفزازات أخرى، فيقول أن (الخلافة ليست فكرة إسلامية)، وأنها (ليس منصوصا عليها في الشريعة الإسلامية في الأساس)، وأنها (ليست فرضا إسلاميا)، وأنها (ليست نصا إسلاميا)، وأنها (ليست أصلا في حد ذاته نظاما يوحد الشعوب الإسلامية) ، وأنها (لم تكن النظام الوحيد في الدولة الإسلامية)، وهكذا يظل الشيخ سادرا في غيه، لا يردعه شيء، فلا تاريخ الأمة العظيم في ظل خلافتها لأكثر من ثلاثة عشر قرنا يكفيه، ولا إجماع الصحابة على وجوب تنصيب خليفة للمسلمين بعد رسول الله ﷺ يلجمه عن وصف الخلافة بأنها ليست نهجا إسلاميا، ونحن بدورنا نسأل؛ هل كانت إذا نهجا من الجاهلية الأولى؟! فهي إن لم تكن نهجا إسلاميا فهي بمفهوم المخالفة نهجا كفريا، وهل كانت كما قال أحدهم اختراع الصحابة، فهل يقبل عاقل هذا الكلام فضلا عن أن يكون وكيلا للأزهر وعضوا في مجمع البحوث الإسلامية؟! وهل يا ترى يكفيه ما رواه الإمام مسلم في صحيحه عن طريق نافع قال: قال لي ابن عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**). أو ما قاله ﷺ: (**إنما الإمام جُنة يُقاتَل من ورائه ويُتّقى به**)، أو ما رواه مسلم عن أبي حازم قال: قاعدت أبا هريرة خمس سنين فسمعته يحدث عن النبي ﷺ قال: (**كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر)، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: (فوا ببيعة الأول فالأول، وأعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم**). أو ما رواه ابن عباس عن رسول الله ﷺ قال: (**من كره من أميره شيئاً فليصبر عليه، فإنه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شبراً فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية**).

وإن لم يكفه كل ذلك فليعتبر بسلفه الشيخ علي عبد الرازق الذي أخرجه الأزهر من زمرة العلماء لأنه جدف كما يجدف هو في أمر عظيم كأمر الخلافة يتوقف عليه إقامة الدين وتنفيذ أحكام الشرع في جميع شؤون الحياة الدنيا والأخرى، ولا يتصور أن الشيخ محمود عاشور لا يعرف القاعدة الأصولية الشهيرة: (**ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب**). لقد قامت هيئة كبار العلماء في الأزهر بمحاكمة

علي عبد الرازق وأخرجته من زمرة العلماء وفصلته من العمل كقاضٍ شرعي، وقد وجهت الهيئة ست تهم، تتهم فيها كتاب (الإسلام وأصول الحكم)، وكاتبه بالضلال، حيث قالت إن الكتاب تسبب في:

١- جعل الدين لا يمنع من أن جهاد النبي كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ولا لإبلاغ الدعوة للعالمين.

٢- اعتبار نظام الحكم في عهد النبي موضع غموضٍ أو إبهام أو اضطراب أو نقص وموجبًا للحيرة.

٣- اعتبار أن مهمة النبي ﷺ كانت بلاغًا للشريعة مجردة عن الحكم والتنفيذ.

٤- إنكار إجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام وأنه لا بد للأمة ممن يقوم بأمورها في الدين والدنيا.

٥- إنكار أن القضاء وظيفة شرعية.

٦- اعتبار حكومة أبي بكر والخلفاء الراشدين من بعده حكومةً لادينية.

فهل خرج ما قالة الشيخ محمود عاشور عما وقع فيه الشيخ عبد الرازق، ولو كان الأزهر اليوم كما كان بالأمس لما كان من الشيخ محمود عاشور وأمثاله ما كان، ولما قال ما قال، ولخافوا الله واتقوه حق تقاته ولما اتهموا دينه بأنه أهمل أمرا عظيما كأمر الحكم، فتركه ولم يبينه للأمة، وكأنه أمر هامشي لا يتوقف عليه وجود الإسلام في الحياة.

اسقاط الخلافة العثمانية أهم ما أنجزه الغرب في الحرب العالمية الأولى

استطاعت القوى الغربية في الحرب العالمية الأولى توجيه ضربة موجعة للأمة الإسلامية تمثلت في هزيمة الدولة العثمانية والقضاء على الخلافة واستعمار ولاياتها العربية وفق اتفاقية سايكس-بيكو ١٩١٦م، وأتبعتها بضربة موجعة أخرى هي إعطاء وعد بلفور لليهود في ١٩١٧م، ومساندتهم في إيجاد دولة لهم في فلسطين. ويكاد يكون ذلك أهم إنجاز للغرب في تلك الفترة، ورغم ذلك لا يعرف الكثير من المسلمين عن الحرب العالمية الأولى سوى أنها كانت بين ألمانيا ودول الغرب بريطانيا وفرنسا وأمريكا ومن ثم روسيا، وفي ذكرى اندلاع تلك الحرب وبالتحديد في ١٩١٤/٧/٢٨م، نلحظ أن معظم التقارير والأفلام الوثائقية تتجاهل الحديث عما حدث للدولة العثمانية، وإن تحدثت يكون حديثا مقتضبا لا يلامس الواقع التاريخي بشكل حقيقي ولا يبين مدى الكارثة التي حلت بالأمة الإسلامية من جراء تلك الحرب، وكأن الدولة العثمانية آنذاك كانت دولة هامشية لا قيمة لها، وكأن تداعيات تلك الحرب لم يكن لها أكبر الأثر في قلب موازين القوى في العالم، وخلق واقع جديد كان الغرب يحلم به ويسعى إليه، بل ويتمنى أن يستيقظ من نومه ليرى ذهاب دولة المسلمين دولة الخلافة العثمانية، ليرتاح الغرب ويطمئن أن لا راعي ولا حامي للأمة الإسلامية بعد القضاء على ما تبقى من دولتهم، والتي على ضعفها وهزالها في أواخر أيامها استطاعت أن تقف سدا منيعا أمام مخططات يهود ومن ورائهم الغرب للسيطرة على فلسطين وإقامة دولتهم المزعومة فيها، لتكون خنجرا مسموما في خاصرة الأمة الإسلامية يمنعها من الوحدة مرة ثانية وإعادة أمجاد المسلمين. ولا تزال الأمة تعاني حتى اليوم من غياب دولة المسلمين فتداعت الأمم على أمة الإسلام كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها، احتلال هنا وقتل وتدمير وتشريد هناك، ونهب منظم لثروات الأمة، وتبديد لمقدراتها، وإفقار لشعوبها بأيدي حكام رويبضات رضوا بأن يكونوا أدوات في يد الغرب الكافر ليمنعوا أي عمل يستهدف عودة العزة للأمة الإسلامية.

كان السلطان عبد الحميد يدرك جيدا أنه في يوم من الأيام ستنشب مثل تلك الحرب بين دول أوروبا التي تتربص بالخلافة وتنوي لها كل شر، وكانت خطته تتلخص في الاستعداد لذلك اليوم بتقوية الدولة عسكريا وتجهيزها وتطويرها، ومن ثم الانضمام لدولة تسود البحار ليتمكن من مواجهة أعداء الدولة الذين يكيدون لها وبخاصة إنجلترا وفرنسا، ولكن تم التآمر على السلطان وعزله في ١٩٠٩م، وبعد ذلك بخمس سنوات قامت الحرب وانحازت الدولة العثمانية لألمانيا ولكنها لم تكن جاهزة لدخول مثل تلك

الحرب، فأصابتها الهزيمة التي كانت مقدمة للقضاء عليها ومحوها من خارطة القوى السياسية العالمية التي كانت لها فيها كلمتها المسموعة. لقد نص بروتوكول معاهدة لوزان المعقود بين الحلفاء والدولة التركية عام ١٩٢٣م على الشروط المعروفة بشروط كرزون الأربعة على ما يلي:

أولا – قطع كل صلة بالإسلام.

ثانيا – إلغاء الخلافة الإسلامية.

ثالثا – طرد الخليفة خارج الحدود، ومصادرة أمواله.

رابعا – اتخاذ دستور مدني بدلا من دستور تركيا القديم المؤسس على الإسلام.

والمتأمل في تلك الشروط يدرك مدى الحقد الذي كان يحرك الحلفاء تجاه الدولة العثمانية باعتبارها دولة للمسلمين، وله أن يتساءل ما علاقة تلك الشروط بقضية الحرب، وهل كانت هناك شروط مماثلة تتعلق بألمانيا، إلا إذا كان الأمر يتعلق بخوف حقيقي من دولة الخلافة وحرص شديد من الغرب على القضاء عليها. لقد كانت هناك معارضة شديدة من قبل بعض أعضاء مجلس العموم البريطاني لانسحاب قوات التحالف من اسطنبول والاعتراف بالجمهورية التركية، لكن كرزون وزير خارجية بريطانيا آنذاك اعتبر تلك المعارضة والخوف من بعض نواب المجلس غير مبرر، ذلك أنه أدرك أن تركيا لن تقوم لها قائمة بعد القضاء على مصدر قوتها الإسلام والخلافة، وهذا هو ما قاله لهم بالنص، (القضية أن تركيا قد قضي عليها، ولن تقوم لها قائمة، لأننا قد قضينا على القوة المعنوية فيها: الخلافة والإسلام).

كل هذا وأكثر يتم تجاهله من قبل كل من يحيي ذكرى الحرب العالمية الأولى، فهو لا يريد تذكير المسلمين بتكالب دول الغرب الكافر على دولتهم دولة الخلافة العثمانية، وهو لا يريد تذكير المسلمين بالنتائج الخطيرة التي أضرت بالمسلمين أكثر من غيرهم، برغم أن تلك الحرب هي من هيأت الظروف للإجهاز على خلافة المسلمين، ونحن هنا نريد أن نؤكد للأمة إدراك الغرب لخطورة أن يكون للمسلمين دولة بحجم دولة الخلافة، فإذا كان الغرب يدرك ذلك ويخاف منه فيجب على المسلمين أن يهبوا لإقامة تلك الدولة مرة ثانية ولتكن على منهاج النبوة حتى تزلزل كيان الغرب الكافر وتجعل كيدهم في نحرهم، وما ذلك على الله بعزيز.

الخلافة القادمة الغائظة لأذناب العلمانية

ما زال بعض أذناب العلمانية يُصر على السير في طريق التضليل حتى نهايته، فمنهم من يسن قلمه ومنهم من يطلق لسانه لضرب الإسلام من ناحية سياسية، ليوهم الأمة أن ليس للإسلام نظامٌ سياسيٌ محددٌ، بل وليس من شأن الإسلام أن يكون له صلة بالحكم والسياسة، ويكاد يظهر الغيظ من الخلافة في كلامهم جميعا، والكل ينهل مما أسس له الكتاب الساقط (الإسلام وأصول الحكم) الذي يقرر كاتبه بكل صلف واستكبار (أن الدين الإسلامي بريء من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون، وبريء من كل ما هيأوا حولها من رغبة ورهبة، ومن عز وقوة. وأن الخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية. كلا، ولا القضاء ولا وظائف الحكم ومراكز الدولة، إنما تلك خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها، فهو لم يعرفها ولم ينكرها، ولا أمر بها ولا نهى عنها، وإنما تركها لنا لنرجع منها إلى أحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة).

إن هذا الكلام يعد عند هؤلاء العلمانيين كلامًا محترمًا ينسف فكرة الخلافة عند الإسلاميين الذين يدعون لها، خاصة وقد صدر عن شيخ معمم من علماء الأزهر الشريف، وبرغم أن الأزهر أخرجه من زمرة العلماء حينها، إلا أن هذا القرار عند هؤلاء العلمانيين هو قرار سياسي صدر بإيعاز من الملك فؤاد الذي كان يخطط لأن يكون خليفة المسلمين حينها، وبرغم أنه صدرت الكثير من الكتب التي تفند دعاوى الكاتب الساقطة إلا أن هؤلاء العلمانيين لم يكلفوا أنفسهم عناء قراءة تلك الكتب التي تتميز عن كتابهم الأيقونة هذا بالعمق والشمول وإيراد الأدلة الشرعية على أقوالهم.

لقد عميت قلوب هؤلاء عن كل هذا وانبروا يرددون ما كتبه علي عبد الرازق متصورين أنه قد يسعفهم في معركتهم التي يخوضونها ضد الإسلام باعتباره نظامًا كاملًا شاملًا والحكم جزء منه.

العجيب أن الكتاب وكاتبه فشل في خوض المعركة وقتئذ، وبرغم ذلك يستدعيه العلمانيون اليوم في معركة أكثر من فاشلة، فالأمة اليوم أكثر وعيًا على إسلامها، وأكثر التفافا حول فكرة الخلافة باعتبارها نظام حكم إسلامي وفريضة فرضها الله على هذه الأمة.

وعلى صعيد مواز على شاشة التلفاز نسمع ونرى هؤلاء العلمانيين يوجهون سهامًا طائشة نحو دولة الخلافة، وهم أيضا لم يأتون بجديد، فهم يرددون ما قرأوه في كتب المستشرقين وأعداء الخلافة والأمة،

فالخلافة بالنسبة لهم نظام أسود وقمعي، فهم يرددون في برامجهم هذا الكلام الساقط كالببغاوات قائلين أن هيمنة وسيطرة الخلافة على العالم آنذاك ليست ميزة يتفاخر بها المسلمون، فالاسكندر سيطر وهيمن على العالم أيضا حسب قولهم. وتناسى هؤلاء أو تغافلوا عن أن هيمنة الاسكندر وسيطرته كانت هيمنة استعمارية انتهت بموته وزوال ملكه، بينما الفتوحات الإسلامية صهرت الشعوب المفتوحة في بوتقة الإسلام برغم اختلافاتهم العرقية واللغوية، وحققت الدولة الإسلامية نجاحًا منقطع النظير في إيجاد تلك الأمة الإسلامية المترامية الأطراف، وهذا ما لم يحدث لأي مبدأ أو دين سوى للإسلام وللدولة الإسلامية. وبرغم زوال الدولة الإسلامية وسلطان المسلمين من الأرض وتعرض أغلب شعوب الأمة للقمع والاضطهاد بسبب إسلامها إلا أنها ظلت متمسكة بإسلامها وعقيدتها تعض عليها بالنواجذ، فكيف لهؤلاء أن يساووا بين الفتح الإسلامي والاستعمار المقدوني للشعوب الذي أذلها ونهب ثرواتها وخيراتها؟!

وأما القول بأن الخلافة كانت موجودة والصليبيين ومن بعدهم المغول قد احتلوا بلاد المسلمين، وبرغم ذلك لم تمنع احتلال بلاد المسلمين والسيطرة عليها، فقول ساقط لا يمكن أن يكون مبررا لرفض الخلافة، فالخلافة دولة بشرية وليست دولة إلهية، يصيبها ما يصيب الدول من ضعف وفتور، ولكنها برغم تلك الهزيمة عادت فلملمت شتاتها وطردت الصليبيين شر طردة، وهزمت المغول، بل واعتنق المغول دين الإسلام وحملوه للعالم بالدعوة والجهاد، وبنفس هذا المنطق المعوج يمكن رفض دولة النبوة كذلك؛ لأنها هُزمت في أحد، وكاد أن يُعصف بها في حصار الأحزاب، وكاد أن يفتك بجيشها في مؤتة لولا الانسحاب الماهر للجيش بقيادة خالد بن الوليد. فهل يقول بهذا أحد ممن لديه مسحة من عقل؟!!!

ثم لماذا لا نرى هؤلاء المضبوعين يشنون حملة مماثلة على النظامين الملكي والجمهوري اللذين في ظلهما ضاعت فلسطين وهزمت جيوش سبع دول عربية أمام عصابات يهود، وفي ظل النظام الجمهوري ضاعت سيناء والجولان والضفة وغزة، هزائم تتلوها هزائم في ظل تلك الأنظمة العفنة التي لا تقارن بدولة الخلافة، فقد احتلت أفغانستان والعراق، ويقتل الآلاف من أهلنا في فلسطين تحت سمع وبصر أنظمة عربية مهترئة ولا حياة لمن تنادي، هل تقارن تلك الدول المهلهلة بمواقف الخلافة الإسلامية التي كانت لها الكلمة العليا واليد الطولى في كل أنحاء العالم، مَنْ مِن حكام العرب والمسلمين اليوم يمكن أن يستنجد المسلمون باسمه كالمعتصم، أو هارون الرشيد؟! ما لكم كيف تحكمون؟!.

ونحن عندما نحكم على النظام الجمهوري بالفشل نحكم عليه من ناحية فساد الأسس التي قام عليها كفكرة السيادة للشعب وفكرة الحريات المقيتة، لا لأن الجمهورية الفرنسية مثلا سقطت في الحرب العالمية الثانية واحتُلت باريس من قبل ألمانيا.

وبالنهاية فإن الخلافة على منهاج النبوة هي نظام الحكم الذي فرضه رب العالمين على هذه الأمة والنصوص في ذلك كثيرة ومستفيضة، لا يرفضها إلا من كان به صمم، والمسلمون يدركون ذلك ويسعون بكل جد واجتهاد لإعادة تلك الخلافة مرة ثانية ليس لأنها نظام جميل وجيد وحسن وإن كانت كذلك بالفعل، ولكن لأنها فرض من رب العالمين شاء من شاء وأبى من أبى.

باحث متخصص في الحركات الإسلامية

في العقود الأخيرة برز على الساحة الصحفية مجموعة من الصحفيين يُعَرِّفون أنفسهم بأنهم متخصصون في الحركات الإسلامية، وأنهم أعلم الناس بشؤونها، وأخبر الناس بأحوالها؛ ظاهرها وباطنها. وغالبًا ما يكون هؤلاء المتخصصون-إلا من رحم ربي-؛ إما كانوا أعضاء في إحدى هذه الحركات يوما ما، ولكنهم تركوها وانقلبوا بقدرة قادر لمنظرين يهاجمون وينتقدون ليس فقط هذه الحركات، بل وربما أفكار وأحكام الإسلام ذاتها!. وإما هم صحفيون تربوا في مطابخ العلمانية، تفوح منهم رائحة العلمانية ونتنها في كل كلمة يقولونها أو كل انتقاص يوجهونه لتلك الحركات، والمستهدف في النهاية ليس الحركات الإسلامية فحسب، بل القصد الأساسي هو ضرب الإسلام وأحكامه كنظام سياسي، مختبئين وراء الادعاء بأنهم ينتقدون حركات سياسية تقوم على أساس الإسلام وأن الإسلام لم يكن أبدا مستهدفا!.

والغريب أنك لا تجد أبدًا متخصصين في الحركات العلمانية، وإن وجد فهم غالبًا من المادحين لكل ما يقولوه ولو كان كلامًا تافهًا لا قيمة له!، بل تراهم إذا رأوا منهم إنحرافًا أو تبعية للخارج يبررون لهم هذا، باعتباره مجرد خلاف في الرأي والرؤية. بينما في المقابل ترى الباحثين والمتخصصين في الحركات الإسلامية يعتبرون أي شيء لا يستسيغونه انحرافًا عن جادة الصواب!.

والأغرب من ذلك أن هؤلاء المتخصصيين في الحركة الإسلامية لا يملكون من العلم الشرعي ما يؤهلهم لتوجيه انتقادات لأفكار ومفاهيم تحملها الحركة الإسلامية، بعد أن توصلت إليها وأصبحت قناعات لها بناء على الدليل الشرعي من الكتاب والسنة. فإذا تناولوا أعمال حزب التحرير مثلا في إطار سعيه لإقامة الخلافة الإسلامية، لم يناقشوا الأدلة التي يستند إليها حزب التحرير في اعتبار أن الخلافة فريضة، بل تراهم يهاجمون الحزب بالادعاء بأنه حزب حالم لا يعيش في الواقع، وأن الخلافة انتهت من زمن بعيد، وأن الواقع الدولي لا يسمح بعودتها الآن، وقس على ذلك، فأين النقاش الشرعي هنا؟!.

وغالبا ما يلجأ هؤلاء لما كتبته أيدي مخابراتية تريد أن تشوه حركة ما، فتفتري عليها الكذب، وتلفق لها التهم، وتنسب لها ما لا تقوله الحركة، أو على طريقة (لا تقربوا الصلاة)، ثم يأتي السيد الخبير ليردد ما قرأه كالببغاء دون تمحيص أو تثبت من مدى صدقه!، وربما لا يكلف نفسه عناء البحث في كتب وأدبيات الحركة. بل إن أحدهم كتب رسالة ماجستير عن حزب التحرير، وعندما نقول رسالة ماجستير

فهذا يعني بحثًا علميًا موثقًا تتوفر فيه شروط البحث العلمي أو هذا ما يفترض أن يكون عليه، لكن الباحث المتخصص لم يبحث ولم ينقب بل قام بنقل ما افتراه غيره ليحصل على درجة الماجستير (امتياز مع مرتبة الشرف)، وما هي إلا مرتبة الكذب والتلفيق والافتراء لحاجة في نفس الشياطين.

الكثير من هؤلاء الباحثين الجدد تركوا العمل السياسي على أساس الإسلام، وارتموا في أحضان الأنظمة التي كانوا يحاربونها يوما ما باعتبارها أنظمة كفر تحكم بغير ما أنزل الله، وأصبحوا ضيوفًا دائمين على القنوات الفضائية الخاصة والعامة، يوجهون سهامهم الطائشة يمنى ويسرى، ولم يسلم منها أحد حتى الحركات التي كانوا أعضاء فيها يوما ما، بل أكثر من ذلك طالت سهامه تلك الإسلام نفسه، وبدأو ينافقون السلطة بطريقة فجة ممجوجة. لقد وصف أحدهم الحركة الإسلامية بضيق الأفق، وعدم الوعي والتبعية ...، طبعا كل تلك المساوئ للحركة الإسلامية لم تظهر لسيادته إلا بعد أن خرج منها بعد المراجعات التي أشرفت عليها وزارة الداخلية!، وها هو اليوم ضيف دائم في القنوات الفضائية ينسج خيوطة الزائفة في ثوب السلطة، ويجمل وجهها القبيح، ويصف الحركات الإسلامية بكل نقيصة، ألا ساء ما يحكمون.

إن الحركات الإسلامية ليست فوق النقد، وليست معصومة من الزلل، بل هي تخطئ وتصيب ولابد من توجيه النقد لها وبيان أخطاءها وانحرافها إن وجد فيها إنحراف، كما يجب عليها أن تراجع نفسها وتبحث وتنقح فيما تبنته من أفكار وأحكام، ولكن توجيه السهام الطائشة للحركة الإسلامية واتهامها بالباطل هو أمر غير مقبول، وليس الغرض منه هو محاولة لتقويم الحركة الإسلامية أو توجيه النقد البَّناء لها، بل هو مجرد محاولة خبيثة لصرف الناس عن الالتفاف حول التيار الإسلامي.

وأعجب الاتهامات الموجه للحركات الإسلامية من قبل هؤلاء وأشياعهم من رجالات الغرب في بلادنا، اتهامهم بأنهم طلاب سلطة، وكأن طلب السلطة جريمة، مع أن من يطلبها أو يسعى إليها من الإسلاميين المخلصين إنما يسعى إليها من أجل إيصال الإسلام إلى الحكم، فالدولة لديهم هي الطريقة العملية لجعل الإسلام مطبقًا في واقع حياة الأمة، وهي ليست غاية في حد ذاته، بينما الحكم عند العلمانيين مغنم وليس مغرم، يتقاتلون من أجله ويستعملون كل الطرق والأساليب القذرة للوصول إليه، بل ربما يدمرون بعضهم البعض حتى لو وصل الأمر للأعراض. وهم يخوضون عملية سياسية منحطة لا

يخفون فيها سعيهم الحثيث للسلطة، ولا يرى هؤلاء الباحثون في ذلك أية نقيصة، فهل هذه هي الأمانة العلمية التي يدعون مراعتها؟!.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾

بين طهر الخلافة ونجاسة الأنظمة الوضعية

كلما ازداد صوت دعاة الخلافة ارتفاعا وعلوا، وكلما التف الناس حول فكرة العمل لاستئناف حياتهم الإسلامية في فيافي خلافتهم الوارفة الظلال التي بات قيامها أقرب من رد الطرف، جُنّ جنون هؤلاء العلمانيين وصاروا في حيص بيص لا يدرون ماذا يصنعون، فكيف يستطيعون صرف الأمة عن توجهها هذا وهم قوم مفلسون؛ فلا هم أصحاب فكر حقيقي له أرجل يمكن الوقوف عليها، ولا هم أصحاب فقه يمكن الاستناد إليه، ولا هم قادة يمكن أن يسير الناس خلفهم. ولذا تراهم كلما اشتدت دعوة الخلافة لم يجدوا أمامهم سوى الأزهري علي عبد الرازق وكتابه، فربما استطاعوا أن يخدعوا بعض أبناء الأمة بكلماته وجمله التي قد يبدو للرائي أنها إسلامية خاصة وأن كاتبها شيخ معمم.

مكابر من يدعي أن رسول الله ﷺ ما بعث إلا ليبين لنا علاقة الإنسان بربه فقط وما يشمل ذلك من عقائد وعبادات، فضلا عن دعوته للأخلاق الحميدة ومكارمها، وأنه ﷺ لم يكن أيضا حاكما وراعيا لشؤون أمته، بل كان رسول الله ﷺ أعظم سياسيٍّ عرفته البشرية، فقد أسس دولة، وليست أية دولة، بل كانت دولة بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ، دولة لها دستورها من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، دولة لها كيانها السياسي الممثل في رأس الدولة وحاكمها ﷺ، الذي كان يولي الولاة والعمال، ويقلد القضاة الذين يفصلون الخصومات بين الناس، ويقود الجيوش لحمل رسالة الإسلام، ويعين قواداً للفرق والسرايا، وينيب عنه من يتولى أمر الناس إذا خرج في غزوة من الغزوات، ويوزع الأموال بين الناس بالحق كي لا يكون المال دولة بين الأغنياء، ويرسل الكتب إلى الملوك والأمراء ويتلقى الكتب منهم. فإذا لم تكن تلك الأعمال من أعمال الدول فماذا تكون أيها العلمانيون؟!!!

والخلفاء الراشدون المهديون من بعده ﷺ لم يؤسسوا دولة من بعده كما يريد الجاهلون أن يدلسوا على الناس، ولا اخترعوا شيئا من عند أنفسهم، بل استلموا دولة متينة الأركان مكتملة البنيان أسسها رسولهم الكريم ﷺ، وتركهم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، كل ما في الأمر أن الدولة التي استلموها كانت دولة النبوة، أما دولتهم فقد سماها نبيهم بالخلافة، كانت في عصرها الأول راشدة على منهاج النبوة، تحولت بعد ذلك إلى ملك عضوض، وليس هذا لعيب في نظامها ولكنها طبائع البشر فهي ليست دولة إلهية وليست دولة ملائكية، بل هي دولة بشرية يحكمها بشر وتحكم بشرا غير معصومين من الزلل والخطأ، وإمكانية إصلاح الخلل الذي يطرأ على الدولة موجود؛ في أجهزة الدولة

وطرق المحاسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي الرجال الذين تخرجوا من مدرسة القرآن، وفي الأحزاب السياسية التي تقوم على مبدأ الإسلام، وعودة الرشد إلى نظام الحكم أمر ميسور إن صلحت النفوس وقويت العزائم، فضلا عن بشارة النبي ﷺ بعودة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

إن نظام الخلافة حكم شرعي وفرض فرضه الله على الأمة عاشت الأمة في ظله قروناً وقروناً، وما عرفت غيره لقرون وقرون، وظلت دولة الخلافة الدولة الأولى في العالم لقرون وقرون، بل ظلت زهرة الدنيا لقرون وقرون، فلما تكالبت عليها دول الكفر وهدمتها، ابتليت الأمة بأنظمة ما أنزل الله بها من سلطان، أنظمة وضعية نجسة، حكامها حكام سوء، عملاء للغرب والشرق، لم ترَ الأمة في ظلها يوم فرح واحداً، ولا يوم نصر حقيقي، وما هي إلا هزائم تتلوها هزائم. في ظل تلك الأنظمة الوضعية ضاعت هيبة الأمة ونهبت ثرواتها وانتهكت أعراضها وأصبح المسلمون كالأيتام على مأدبة اللئام، لا راعيَ ولا حاميَ لها، فكيف يمكن أن تستقيم المقارنة بين الطهر والنجاسة، ما لكم كيف تحكمون؟!!!

مما لاشك فيه أن من مصلحة الحكام الحاليين الزعم الخاطئ بأن الخلافة ليست مقاما دينيا ونيابة عن صاحب الشريعة مُحَمَّد ﷺ، والذين يتخذون من الدين ومن بعض علمائه المضلين دروعا تحمي عروشهم وكراسيهم المعوجة، وترهب كل مسلم تقي نقي يعمل لإعادة الحكم بما أنزل الله بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فتصفه بأبشع الأوصاف؛ فتارة هو من الخوارج وتارة هو من دعاة الفتنة والبلبلة، وتارة أخرى هو إرهابي يستحق القتل دون محاكمة. ولكن كل تلك الدعاوى المضادة والمضللة لن تثني هؤلاء الرجال الذين نذروا أنفسهم لدعوة الحق عن المضي قدما والمسارعة لنوال رضوان الله حتى يمن الله عليهم وعلى أمتهم بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

وهل بشرى نبينا معاندة لحركة التاريخ

منذ سقوط دولة الخلافة الإسلامية وفقدان الأمة للحامي والراعي وظهور المِزَق العميلة الكرتونية استعرت الغزوة الفكرية وحملات التشويه والتضليل والتحريف المبرمجة ضد ديننا وخلافتنا وحضارتنا وإنجازاتنا وأبطالنا وعلمائنا بأيدي المجرمين من المستشرقين الحاقدين ومن تتلمذ على أياديهم النجسة من المضبوعين والظلاميين وعلماء السوء وأبواق السلاطين والأقلام المأجورة والنفوس المهزوزة المريضة، التي تطاولت على خير أمة أخرجت للناس في محاولة لفصلها عن دينها ونظام حكمها وسلخها عن هُوِيَّتها وتشكيكها في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وصدها عن العمل لاستئناف حياتها الإسلامية وإقامة خلافتها الراشدة الثانية الموعودة القائمة قريباً بإذن الله.

ويبدو أن الأزهر الذي كان القلعة الحصينة للإسلام وفكره، أصبح مرتعا لقوم ما يفتئون يستعملون معاولهم للهدم، وضرب الإسلام وتاريخه وحضارته خدمةً لأسيادهم في بلاد الغرب، الذين ترتعد فرائصهم من ذكر اليوم الذي يمكن أن تعود فيه دولة الخلافة التي تلقوا على يديها ضربات قاسمة أذلتهم ومنعتهم من نهب ثروات الأمة وخيراتها لقرون عدة. الأزهر الشريف الذي أخرج الشيخ علي عبد الرازق من زمرة العلماء، هل هو نفسه الأزهر الشريف في يومنا هذا؟ إذ يسمح لفئة من الكارهين لدينهم وأمتهم بتشويه تاريخ الأمة المضيء، وتقليل عظمة دولتها دولة الخلافة؟ فالأزهر الذي أصدر وثيقته المشينة التي تطالب بالدولة المدنية الديمقراطية لا يمكن أن يكون هو نفسه الأزهر الشريف الذي فضح كلام علي عبد الرازق في كتابه الإسلام وأصول الحكم.

فالبعض يختصر تاريخ الحضارة الإسلامية كله خلال ثلاثة عشر قرنا ونصف في أسطر عرجاء لا تستطيع الصمود أمام حقائق التاريخ، فليقرأ هؤلاء عن الإسلام وفضله على الإنسانية في كتب أعدائه قبل أصدقائه، أما عن النموذج الغربي الحديث الذي انبهروا به فيكفي أن نذكرهم بالخمسين مليون قتيل في الحرب العالمية الثانية، وبالمليوني قتيل أثناء غزو العراق وحصاره، وبأطفال الفلوجة المشوهين بالأسلحة الممنوعة دوليا، يكفي هذا لنعيدهم إلى صوابهم.

إن التاريخ الإسلامي قد تعرض لحملات تشويه غير مسبوقة وأدخلت فيه روايات الكاذبين، مما استلزم ضبطه بميزان الرواية، وهذا ما فعله ويفعله أئمة التحقيق قديما وحديثا، وقد تم الافتراء على العصر الأموي والعباسي والعثماني من خلال تصوير تلك العصور بأنها ما كانت سوى عصور اضطراب

وتخلف، يرفم أنه من المعلوم أن الفتوحات قد امتدت في العصر الأموي امتدادا كبيرا، فكيف يكون ذلك في ظل اضطراب مستمر؟ ونبتت الحضارة الإسلامية السامقة في بغداد في العصر العباسي، حيث كانت الاختراعات والتقدم في كل مجالات العلم والثقافة، فكانت شوارع بغداد مضاءة ليلاً، والمدينة لها نظام صرف صحي، وفيها المستشفيات المتحركة والثابتة، فكيف تنشأ حضارة عظيمة كهذه في هذا الجو المسموم كما يحاول أن يصور البعض؟ وكانت في فترة حكم العثمانيين فتوحات وإنجازات...، حيث هزت دولة الخلافة العثمانية الكيانات الأوروبية النصرانية بأكملها، وارتعدت فرائصها، ووقف المسلمون على أسوار فينّا...

فالواجب مع الأخطاء -إن وجدت- أن تصحح، لا أن تكون فزاعة ومدعاة إلى التثبيط ونبذاً للمشروع الإسلامي برمته، الذي هو مشروع البشرية جمعاء لإخراجها من دَرَك الفقر والفوضى والظلام التي تعيش فيها اليوم جراء تطبيق النظام الرأسمالي العلماني الغربي عليها.

فالكلمة أمانة، وسنحاسب عليها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، فعلى أصحاب الكلمة من الكتاب والمفكرين والعلماء أن يتحروا الدقة فيما يقولون أو يكتبون عن تاريخ أمتهم، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: (**إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا يَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَاتٍ وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ**)، فالواجب دائما هو العمل وبث الأمل حتى في أحلك الظروف، وهذا ما كان عليه صلى الله عليه وسلم، حيث كان مبشراً بالنصر في أصعب الأوقات وحين تربص الكفار بالمسلمين، والله تعالى وعدنا بالنصر إن أصبحنا نحن أهلاً له. ثم إن الحديث عن العمل لإقامة الخلافة، إنما يعني الخلافة على منهاج النبوة، وليس استنساخ الخلافة الأموية أو العباسية أو العثمانية. والعمل للخلافة هو فرض رباني قبل كل شيء، والمسلمون آثمون أمام الله أشد الإثم إن هم تقاعسوا عن ذلك، وهذا هو مفهوم حديثه ﷺ الذي رواه مسلم: (... **ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**)، أي من مات ولم يعمل لإقامة الخليفة الذي يستحق في عنق كل مسلم بيعة، فعليه من الإثم وكأنه مات ميتة جاهلية.

فرق شاسع بين طلب النصرة والانقلاب العسكري

حاول بعض من يهاجمون حزب التحرير الادعاء بأن صالح سرية الذي قاد عملية الفنية العسكرية في مصر هو زعيم حزب التحرير، وهو ادعاء غير صحيح وكان الأحرى بمن يروج لهكذا إشاعة أن يتحرى الدقة ولا ينقل كل ما يقع تحت يديه دون تمحيص وتدقيق، فالمعلوم للقاصي والداني أن لا علاقة لحزب التحرير بتلك الحادثة لا من قريب ولا من بعيد، وعلى من يريد التثبت أن يرجع للقضية وتحريات النيابة آنذاك حتى يتأكد مما ينقله باعتباره مسلَّمة لا شك فيها. أما القول بأن حزب التحرير، يدعو للانقلابات العسكرية ليتم بموجبها عودة الخلافة، فهذا يعني أن من يتهمنا بهذا، يقدم نفسه باعتباره ضد الانقلابات العسكرية، ولذا فنحن نسأله ولماذا لم يتوجه بالنقد للنظام الحالي في مصر الذي تمكن من رقاب الناس بانقلاب عسكري دموي، ولا حاجة إلى تلك النغمة المملولة المكررة عن ثورة شعبية انحاز لها الجيش، فالأمر أوضح من الشمس في رابعة النهار، أم أنه حرام على بلابله الدوح حلال للطير من كل جنس؟! ولكنني مع ذلك أوضح لهؤلاء ما استغلق عليهم فهمه من فارق كبير بين الانقلاب وبين ما يتبناه الحزب مما يسميه طلب النصرة.

فطلب النصرة هو حكم شرعي يقوم بموجبه طالب النصرة بطلبها من أجل أن يُمكَّن ليقيم شرع الله تعالى في كيان سياسي تنفيذي هو دولة الخلافة، وهذا الحكم لا يتحقق إلا إذا حقق مناط تطبيقه، فالرسول ﷺ قال للعباس (لا أجد فيك ولا في أخيك منعة) وطلب النصرة بعدها من القبائل، وهذا يبين لنا كيف يحقَّق مناطُ الحكم، ومن تتبع سيرته ﷺ في طلبه للنصرة نجده قد طلبها ممن يستطيع أن يمكنه من السلطان والحكم لتطبيق الإسلام، فقد حصر رسول الله ﷺ طلب النصرة بزعماء القبائل وذوي الشرف والمكانة ممن لهم أتباع يسمعون لهم ويطيعون، لأن هؤلاء هم القادرون على توفير الحماية للدعوة ولصاحبها. أما الانقلاب فإنه ليس حكما شرعيا، والقول أنه بعينه طلب النصرة يعني أنه حكم شرعي وأنه من الطريقة الشرعية التي يجب أن نلتزم بها، فلا بد من أخذ الحكم بالانقلاب، وهذا غير صحيح، إذ أن الانقلاب أسلوب من أساليب أخذ الحكم يقوم به أهل النصرة (وفق ما يرونه باعتبارهم القادرين على إعطاء الحكم) فقد يقول أهل النصرة لطالبها نعطيك الحكم بانقلاب، وقد يقولون له لا حاجة للانقلاب. فالانقلاب وسيلة يقررها أهل النصرة، أي من بيدهم إعطاء الحكم وهم أهل القوة والتأثير في البلد، وقد أعطى الأنصار الرسول صلى الله عليه وسلم النصرة دون أن يقوموا بانقلاب لأنهم كانوا

الحكام الفعليين في يثرب. ولذا لا بد من التركيز على بناء القاعدة الشعبية أو القاعدة الكبرى وإيجاد الرأي العام الكاسح للفكرة في المكان المراد إقامة الدولة فيه، وهذا ما لا يراعيه الانقلاب العسكري، فهو لا يحسب حسابًا للناس ولا لآرائهم، ولا يستند إلى قاعدة شعبية تكونت من خلال وعي عام على الفكرة التي تحرك من أجلها أهل القوة والنصرة، وهي هنا الخلافة.

الخلافة في مرمى نيران كل من هبّ ودبّ

لقد طالعت مقالا منشورا في دنيا الرأي؛ وهي صحيفة إلكترونية فلسطينية بتاريخ ٢٠١٤/١/٢م، لكاتب اسمه سامح عسكر بعنوان (لا خلافة في الإسلام) وفيه يخبط الكاتب خبط عشواء مستعملا لغة ركيكة، ادعى فيه عدة ادعاءات لا تصمد أمام الواقع والبحث العلمي السليم، وكأن الخلافة أصبحت في مرمى نيران كل من هب ودب، فقد ادعى الكاتب في مقاله هذا:

١- أن دولة النبي كانت ضرورة تاريخية اقتضتها وسائل الدفاع.

٢- أن مفهوم (الحاكمية) لم يتبلور في فكر سياسي قبل القرن الخامس الهجري، بدءاً من زمان ابن العربي المالكي والماوردي وابن خلدون وأبي يعلى، وكانت السياسة قبل ذلك عبارة عن سُلطة لا فكر فيها ولا كياسة سوى قُدرات الحاكم.

٣- أن من يزعم حق الخلافة هو في حقيقته يُريد العودة إلى أصول الإنسان الأولى بالصراع الدموي على السُلطة التي يعقبها طمعٌ يقذفه في حضيض الفتن، كل ذلك من جراء تَمَلّكه باسم الله وزعمهم بأن الخليفة هو حارس الدين.

٤- أن من وضع مفهوم الخلافة كحق إلهي وحُكم شرعي واجب النفاذ، هو من يُطالب الشعب بسمعه وطاعته في الظاهر والباطن، وهم الأقوياء في كل المجتمعات، أي أن المسألة ليست قاصرة على المسلمين والعرب، بل في الشعوب الأخرى يكاد يكون المِلك إلهاً لا تجوز معارضته ويَحرُم الحديث في شأنه، حتى أن النصيحة يجب أن تكون في سياق القبول من الحاكم وإلا فلا.

وردا على هذه النقاط الأربع التي أثارها الكاتب نقول:

١- إن دولة النبي ﷺ حقيقة تاريخية ملأت سمع وبصر العالم، أقامها رسول الله ﷺ وفرضتها النصوص الشرعية وليس كما يدعي الكاتب اقتضتها وسائل الدفاع، وقد مر معنا في السطور السابقة الأدلة على ذلك ولا حاجة لتكرارها هنا مرة ثانية.

٢- قد يكون صحيحا أن بدايات ما يسمى بفقه الأحكام السلطانية كانت في القرن الخامس الهجري، لكن هذا لا يعني أن فكرة الحاكمية لم تكن مبلورة عند المسلمين من اللحظة الأولى لتأسيس

دولة الإسلام، وأنها لم تتبلور إلا في كتابات الماوردي وأبي يعلى وابن خلدون كما يدعي الكاتب، وأقول له بنفس منطقه المعوج؛ أن العرب لم تعرف للّغةِ العربية قواعد قبل (ملك النحو) أبي الأسود الدؤلي المتوفى ٦٩هـ، ومن بعده الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى ١٧٠هـ وتلميذه سيبويه المتوفى ١٨٠هـ، وأنهم – أي العرب – كانوا يخبطون في اللغة خبطَ عشواء!، بل ويلحنون في كلامهم إلى أن أتاهم سيبويه إمامُ النحاة، ليضع لهم قواعد النحو باكتمال واقتدار، فهل يصح مثل هذا الكلام؟! وهل جاء الماوردي أو غيره ممن كتب في الأحكام السلطانية بنصوص من عند نفسه؟، أم إنها نصوص وردت في سنة النبي ﷺ وفي سيرة الخلفاء الراشدين المهديين؟، ولعل النص الأول في وثيقة المدينة يوضح بما لا يدع مجالا للشك بأنها تؤسس لدولة قوامها المهاجرون والأنصار ومن تبعهم فلحق بهم، إذ هم وحدهم أمة واحدة من دون الناس، فالبند الأول يقول: (**هذا كتاب من محمد النبي (رسول الله) بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم. أنهم أمة واحدة من دون الناس**).

ثم يبين أحد أهم نصوص الوثيقة أن المرجع الوحيد بل والسيادة المطلقة في هذه الدولة هي لشرع الله سبحانه وتعالى، أي أن الحاكمية في هذه الدولة هي لله أي لشرعه سبحانه وتعالى، إذ تنص على: (**وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله، وأن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره**). أليس هذا النص في كتاب الله موجودًا قبل أن يكتب أحد من علماء الأمة في وجوب وجود ولي أمر للمسلمين واجب الطاعة طالما يقودنا بكتاب الله؟ قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾، فهل يأمر الله بطاعة من لا وجود له؟! ألا يدل هذا على إيجاد ولي الأمر؟ وهذا الإيجاد ليس على الندب أو الإباحة، بل على الوجوب لأنّ الحكم بما أنزل الله تعالى واجب. فالله تعالى حين أمر بطاعة ولي الأمر فإنه يكون قد أمر بإيجاده. فإنّ وجود ولي الأمر يترتب عليه إقامة الحكم الشرعي، وترك إيجاده يترتب عليه تضييع الحكم الشرعي، فيكون إيجاده واجباً لما يترتب على عدم إيجاده من حرمة، وهي تضييع الحكم الشرعي.

٣- لا أدري من أين أتى السيد الكاتب بهذا الادعاء الغريب؟ عندما قال أن العودة للخلافة هي في الحقيقة عودة إلى أصول الإنسان الأولى بالصراع الدموي على السُلطة التي يعقبها طمعٌ يقذفه في حضيض الفتن، برغم أن التاريخ يشهد أن النماذج الحالية للحكم في العالم هي التي فجرت على مدى جيل واحد من ١٩١٤م إلى ١٩٤٤م حربين عالميتين، راح ضحية أولاهما ثلاثون مليوناً من البشر، وراح

ضحية الثانية سبعون مليوناً من البشر، وانتهت هذه الأخيرة بفاجعة نووية، مسحت من على الأرض مدينتين كاملتين، هما هيروشيما وناجازاكي باليابان.

فالدولة المدنية الحديثة وليست الخلافة، هي التي أبادت شعوباً بأكملها، كان آخرها سكان أمريكا الأصليون، الملقبون بالهنود الحمر، منذ عام ١٤٩٢م إلى أواسط هذا القرن العشرين، وكذلك الملحمة الدموية المريرة للتجارة بالعبيد الأفارقة، بعد اختطافهم من أدغالهم، وقبائلهم، ما يمثل اليوم وصمة عار على جبين أوروبا وأمريكا.

وأقرب إلينا تاريخياً محاولة إبادة (ستالين) لمخالفيه الذين قدر عددهم المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفييتي نفسه، بخمسة ملايين ضحية في ثلوج سيبيريا، ومحاولة إبادة شعب فيتنام، الذي أفرغت طائرات أمريكا على رؤوس أبنائه قنابل توازي ما أفرغ أثناء الحرب الكونية الثانية، على أوروبا بأسرها.

وجاءت المأساة الاستخرابية المسماة زوراً بالاستعمارية، فأظهرت للإنسانية بشاعة الفكر الغربي العلماني، الذي استحل دماء الشعوب المستضعفة وأراضيها، وخيراتها، فسخرتها القوة العمياء لخدمة ازدهار الغرب ورفاهيته، وزيادة استهلاكه. فهل فعلت الخلافة التي حكمت العالم لقرون طويلة معشار ما جرته أنظمة الحكم الحديثة على البشرية؟!

قد يكون هناك بعض الأخطاء حدثت في ظل بعض الخلفاء، ولكنها ليست من صميم نظام الخلافة ولا في فلسفة الإسلام لها أصل، بل هي مرفوضة رفضا تاما وغير مقبولة أبدا، وبرغم ذلك فهي لا تكاد تذكر بجانب وحشية الرأسمالية التي جلبت التعاسة والشقاء على البشرية جمعاء.

فلتخرس تلك الألسنة، ولتكف عن بث سمومها بين المسلمين في محاولة ساقطة لحبس الإسلام في الزاوية والمسجد ووصمه بأنه دين كهنوتي لا علاقة له بالحكم والسياسة.

٤- لقد اعتبر الكاتب الهمام طاعة الخليفة في الظاهر والباطن، مشابهًا لما عند بعض الشعوب الأخرى التي يكون المِلك إلهاً عندهم لا تجوز معارضته ويَحرُم الحديث في شأنه.

وهذه سقطة أخرى من سقطات كاتب المقال، فمتى وفي أي عصر نظر المسلمون للحاكم أو الخليفة بأنه إله؟ أو متحدث باسم الإله لا تجوز معارضته؟ ففي عهد الخليفة الراشد الأول أبي بكر الصديق عارضه عمر وبعض الصحابة في بادئ الأمر في قتال مانعي الزكاة، ثم ما لبثوا أن شرح الله صدورهم لِما شرح الله صدر أبي بكر له، وعارض بلال وبعض الصحابة الخليفة الراشد الثاني في مسألة سواد العراق، ثم بعد ذلك تراجعوا بعد أن قدم لهم عمر رضي الله عنه الدليل الشرعي على صحة رأيه، وكذلك فعلت امرأة في موضوع تحديد المهور، وكيف عارض الإمام الأوزاعي الخليفة العباسي وواليه صالح بن عبد الله بن عباس حين أقدم نفر من أهل الذمة - النصارى - في جبل لبنان على نكث العهود وحمل السلاح وإعلان الفتنة والتمرد، فشرّد بهم الوالي وأجلاهم عن قُراهم رغم عدم اشتراكهم جميعاً في تلك الفتنة. فلم يسكت الأوزاعي عن هذا الظلم، وما كان منه إلا أن أرسل رسالة إلى الوالي يقول فيها: (... وقد كان من إجلاء أهل الذمة من أهل جبل لبنان، ممن لم يكن ممالئًا لمن خرج على خروجه، ممن قتلتَ بعضهم، ورددتَ باقيهم إلى قراهم ما قد علمتَ، فكيف تؤخذ عامة بذنوب خاصة حتى يُخرَجوا من ديارهم وأموالهم؟ وحكم الله: ﴿**ألا تزرَ وازرة وزرَ أخرى**﴾، وهو أحق ما وقف عنده واقتدى به.. وأحق الوصايا أن تحفظ وترعى وصية رسول الله ﷺ فإنه قال: «**من ظلم معاهداً أو كلَّفه فوقَ طاقته فأنا حجيجه**» أي: خصمه). وأصرّ على الوالي أن يبادر برفع هذا الظلم، وإزالة الحيف عن كاهل هؤلاء المظلومين مبيناً له ضرورة التزام مبادئ الإسلام مهما كانت الظروف. ولقد استجاب الوالي وفعل ما طلبه الأوزاعي.

ولو عددنا قصص التاريخ التي تبين كيف كانت الأمة وعلماؤها تحاسب الخلفاء والولاة في ظل حكم الإسلام لاحتجنا إلى مجلدات، وبهذا يسقط هذا الادعاء الكاذب بأن الحديث عن الخلافة يعني الحنين لعودة المِلك الإله أو نصف الإله، فالخلافة دولة بشرية وليست دولة إلهية، والحاكم فيها ليس ظل الله على الأرض، وهو يخطئ ويصيب وتحاسبه الأمة بل وتشهر في وجهه السلاح إن هو ترك شرع الله وحكم بالكفر وأظهر الكفر البواح.

الخلافة فرض؛ فلا يصدنكم عنها علماء السلاطين

لاحظنا أن الكثير من أصحاب الفكر العلماني المتزي بزي العلماء والذي يقدمون أنفسهم للناس باسم المفكر الإسلامي أو الباحث الإسلامي- فيما هم أبعد ما يكون عن الإسلام والفكر الإسلامي- قد فقدوا صوابهم لما رأوا فكرة الخلافة قد تجذرت في وجدان الأمة حتى صارت مطلبا شعبيا لدى قطاع لا بأس به من أبناء الأمة. والغريب أن الكثير منهم عندما يتكلم عن الخلافة تشعر بمدى نفاقه لحكام هذا الزمان، فبينما هو يصب جام غضبه على حكام المسلمين الخلفاء، تراه منبطحا أمام خيانات حكام اليوم وتفريطهم في مقدرات الأمة.

إن هؤلاء المفكرين الإسلاميين العلمانيين وأمثالهم من مشايخ السلطان هم من يستولون الآن على منابر الإعلام وميكروفانت الخطاب الديني، ويصدرون فتاوى جماعية تمكن الحاكم الذي يحكم بغير من أنزل الله من رقاب الناس وعقولهم وقلوبهم باسم الدين؟! وهم من نال الحظوة والمكانة على حساب الشعب المسكين، الذي يستمع لتراهاتهم صباح مساء، فالكثير منهم يركز على بعض أخطاء الخلفاء في الحكم ليتخذها مبررا على رفض الخلافة وأنها ليست من الإسلام في شيء، مع أن الخلافة حكم شرعي كالصلاة والصيام والحج، هي فريضة فرضها الله على هذه الأمة والخلافة منصب دنيوي، والخليفة بشر يصيب ويخطئ كما يصيب ويخطئ المسلم في صلاته وصيامه وحجه، فهل قال أحد من العالمين كيف تكون الصلاة من الإسلام وهناك من يخطئ في تأديتها على وجهها، فإن أصاب الخليفة وأقام العدل وطبق الشرع وأعطى كل ذي حق حقه فقد أدى الذي بويع عليه وأجره على الله، وإن أخطأ حوسب وقوّم بالقسط. والخلافة إذا التزمت ما أمر الله به وما نهى الله عنه فهي خلافة عدل ورحمة فكانت راشدة على منهاج النبوة، وإن ظلمت وبغت فقد انحرفت عن الصراط المستقيم فكانت ملكا عاضا وجب على الأمة وعلى العلماء وعلى الأحزاب الإسلامية فيها إعادتها إلى جادة الصواب، وإن أظهرت الكفر البواح خرجت الأمة على الخليفة بالسيف حتى يرجع أو يعزل.

ناهيك عن الحجة المكررة المملولة بعدم وجود طريقة ثابتة منصوص عليها في اختيار الخليفة، فما هي إلا محاولة فاشلة لصرف الأمة عن توجهها نحو الإسلام والتمكين لشرعه بإقامة الخلافة على منهاج النبوة، فطريقة اختيار الخليفة معلومة غير مجهولة، وهي البيعة لمن نال الأكثرية من المرشحين لمنصب الخلافة، فهل يجهل هؤلاء وأمثالهم كيف تم اختيار أبي بكر رضي الله عنه في السقيفة، ألم يكن مرشحا

ضمن أربعة مرشحين هم سعد وأبو عبيدة وعمر رضي الله عنهم أجمعين، وبعد أن استقر الأمر لأبي بكر تمت بيعته بيعة الطاعة في اليوم التالي في مسجد النبي ﷺ، فإن أشكل عليهم فهم ما حدث في السقيفة، فلا يشكل عليهم كيف تم اختيار عثمان رضي الله عنه من ضمن ستة مرشحين، فقد ظل عبد الرحمن بن عوف لليلتين متصلتين يستطلع رأي أهل المدينة رجالا ونساءً حتى تأرجحت الكفتين بين علي وعثمان لتتم البيعة في المسجد لعثمان على الكتاب والسنة وعلى ما اتفق عليه الشيخان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وعن صحابة رسول الله أجمعين.

إن الخلافة فرض ولن يصدنا عنها أمثالهم ممن يدعي أنه مفكر إسلامي أو من يعتبرون علماء سلاطين، وإن الخلافة التي نريد خلافة راشدة على منهاج النبوة وليست ملكا عاضا ولا مسخا مشوها كخلافة تنظيم الدولة، وهي وحدها التي ستنقذ الأمة من مستنقع الفقر والعوز والفوضى والأزمات المتلاحقة التي وقعت فيها، وهي مشروع الأمة العظيم الذي ستلتف حوله بكل تأكيد، لأنه يشكل حضارة وتاريخ هذه الأمة الذي يتجاهله هؤلاء، فضلا عن أنه حكم شرعي واجب الاتباع وبذل الغالي والنفيس في سبيل تحقيقه.

الخلافة فرض ومنصب ضروري للأمة ورمز لوحدتهم واجتماعهم هذا ما قرره علماء الأزهر السابقون، فما بالكم أيها المتأخرون؟!!

أن يستجيب مجمع البحوث الإسلامية للدعوة التي أطلقها السيسي لتجديد الخطاب الديني فهذه ليست حقيقة المشكلة، فما كان لمؤسسة تابعة تتلقى الأوامر من النظام الحاكم أن تتجاهل دعوة ولي النعم أو ترى فيها دعوة حريّاً بها أن تُتَجاهل لأنها تصب في صالح أعداء الأمة، والقصد من ورائها خبيث، ولكن المشكلة والطامة الكبرى أن يتم التلاعب بدين رب العالمين وتحريف الكلم عن مواضعه، وتفريغ الإسلام من مضمونه، فلا جهاد فيه، ولا نظام حكم، وإن كانت الحاكمية تعني أن الحاكم والمشرع هو الله؛ فلا مانع من التحاكم للقوانين الوضعية حسب ما قرر هؤلاء، ولا جزية ولا ذمة. لقد قرر هؤلاء أن هناك ديناً جديداً يجب أن نتبعه غير دين الله الذي أنزل على مُحَّد ﷺ، يتوافق ويتلاءم مع معطيات العصر، فما كان يصلح في زمن النبوة والصحابة والتابعين وتابعي التابعين لا يصلح اليوم، ساء ما يحكمون!

لقد تناول مجمع البحوث الإسلامية في إطار خطته المرسومة لتجديد (الخطاب الديني ومواجهة الفكر المتشدد)، الأساس التشريعي المعاصر للخلافة الإسلامية، ليؤكد المجتمعون (احترام الإسلام لمصالح الناس وعدم حملهم على نموذج معين لا يراعي طبيعة الأزمنة والأمكنة)، أي أن الخلافة نموذج من نماذج الحكم التي يسع الأمة أن تفتش عن غيره لتُحكم به، وهو ليس حكما شرعيا ملزِما، بل أكثر من ذلك لقد قرر المحاضر الدكتور عبد الله النجار عضو المجمع وأستاذ الفقه بكلية الشريعة والقانون (أن الخلافة اتُّخذت مبررا لكثير من الانحرافات لإيقاع الفتنة بين المسلمين).

والغريب أن الدكتور النجار يدرك تماما أنه تم التآمر على الخلافة لإسقاطها، فقد أكد على ذلك في كلمته إذ يقول (لقد سقطت الخلافة في القرن الماضي في عام ١٩٢٤م، بسبب تآمر الدول الغربية بالتزامن مع المؤامرات الداخلية، وكان سقوطها مرتبا ترتيبا محكما حتى لا يفكر فيها المسلمون مرة أخرى). فهل تآمر الغرب على دولة الخلافة، إلا لأنها كانت الحصن الحصين للأمة الإسلامية، والدولة التي هددت أوروبا في عقر دارها وكادت أن تفرض هيمنتها على أوروبا كاملة، والعقبة الكأداء التي وقفت لقرون طويلة أمام طموح الغرب للهيمنة على العالم من أجل نهب خيراته وثرواته، ومص دماء شعوبه؟!

وبرغم أن الدكتور عبد الله النجار قد أشار في كلمته للاجتماع الذي عقده الأزهر الشريف لهيئة كبار العلماء فيه عام ١٩٢٥م، بخصوص سقوط الخلافة الذي أوضحوا فيه معنى الخلافة، والذي قرروا فيه أنه لا بد من إنقاذ الخلافة وعقد مؤتمر دولي لبحث هذا الأمر، وذلك في عهد شيخ الأزهر الخضر حسين، إلا أن الدكتور عاد ليقرر في كلمته التجديدية خلاف ما دعا له علماء الأزهر آنذاك، فالخلافة التي قال عنها علماء الأزهر حينها أنها (فرض وأنها منصب ضروري للمسلمين كرمز لوحدتهم واجتماعهم. ولكن لكي يكون هذا المنصب فعالاً، لا بد أن يجمع الخليفة بين السلطة الدينية والسلطة المدنية. وعرفوا الخلافة بأنها رياسة عامة في الدين قوامها النظر في مصالح الملة وتدبير الأمة. والإمام نائب عن صاحب الشريعة ﷺ في الدين وتنفيذ أحكامه، وفي تدبير شئون الخلق الدنيوية على مقتضى النظر الشرعي). إذ يدعي السيد الدكتور المحاضر أنها ليست فرضا ولم يلزمنا بها الشرع، وأننا أحرار في اختيار أي نموذج للحكم نراه مناسبا.

وفي الوثيقة التي أصدرتها الهيئة العلمية الدينية بالديار المصرية لبحث شأن الخلافة والدعوة للمؤتمر الإسلامي في يوم الثلاثاء ١٩ شعبان سنة ١٣٤٢هـ، الموافق ٢٥ آذار/مارس ١٩٢٤م، تحدث العلماء عما قام به مجرم العصر مصطفى كمال من فصل السلطنة عن الخلافة بقولهم: (وقد أحدث الأتراك بعملهم هذا بدعة ما كان يعرفها المسلمون من قبل، ثم أضافوا إليها بدعة أخرى وهي إلغاء مقام الخلافة). وأضافوا (لم تكن خلافة الأمير عبد المجيد والحالة هذه خلافة شرعية، فإن الدين الإسلامي لا يعرف الخلافة بهذا المعنى الذي حدد له ورضيه، ولم تكن بيعة المسلمين له بيعة صحيحة شرعاً). ثم بينوا بعد ذلك أهمية الخلافة بقولهم: (ولما كان مركز الخلافة في نظر الدين الإسلامي ونظر جميع المسلمين له من الأهمية ما يعدله شيء آخر يترتب عليه من إعلاء شأن الدين وأهله، ومن توحيد جامعة المسلمين وربطهم برباط قوي ومتين وجب على المسلمين أن يفكروا بنظام خلافتهم، وبوضع أسسه على قواعد تتفق مع أحكام الدين الإسلامي، ولا تتجافى مع النظم الإسلامية التي رضيها المسلمون نظماً لحكمهم).

فما الذي تبدل وما الذي تغير يا علماء الأزهر الشريف، حتى تتجاهلوا هذا الكلام الدقيق من أسلافكم من علماء الأزهر؟! وماذا أنتم فاعلون بأحاديث الرسول ﷺ في هذا الباب وهي كثيرة وقد مر معنا بعضا منها؟! هل ستضربون عنها صفحاً لترضوا حاكما يحكم بغير ما أنزل الله، وليرضى عنكم

ساكن البيت الأبيض؟! ألهذه الدرجة أنتم معجبون بأنظمة الغرب الكافر التي شقي العالم بها واحترق المسلمون بلهيب نيرانها؟! وأخيرا؛ أأنتم أعلم أم الله؟!

بل أكبر خدعة في التاريخ هي أن الدولة السعودية هي دولة الشريعة والحكم بما أنزل الله

في ٢٠١٦/٦/٢٦م، نشر عضو مجلس الشورى السعودي عيسى الغيث سلسلة من التغريدات على تويتر، قال فيها، (إن الخلافة تعتبر أكبر خدعة في التاريخ الإسلامي)، وقد القى الملامة على (تربيتنا في المنزل وتعليمنا في المدرسة ووعظنا في المسجد وخطابنا في الإعلام)، وفي رأيه أن (الخلافة بعد الخلافة الراشدة الحقيقية، هي مجرد ملك عضوض أموي وعباسي أو احتلال عثماني) ولولا الخوف من غضبة أبناء الأمة لنال لسانه وقلمة من الخلافة الراشدة الحقيقية، ولانضم لأقزام العلمانية في بلاد المسلمين الذي لم يسلم تاريخ الأمة وحضارتها وحتى إسلامها من أقلامهم المأجورة، والذين أعملوا سكاكينهم في تاريخ الأمة وشوهوه، وهاجموا تاريخ الأمة المشرق وابرزوا ما أراد أسيادهم المستشرقين أن يبرزوه.

لقد أراد السيد عضو الشورى من أولياء نعمته أن يعمدوا إلى مناهج التعليم في مدارسنا فيشوهونها أكثر ويبينون لأبنائنا أن الخلافة أكبر خدعة في التاريخ، وأن يطلبوا من خطباء ووعاظ المساجد التوقف عن ذكر مآثر الخلافة وعن ذكر هارون الرشيد والمعتصم وعمر بن عبد العزيز ويتوقفوا عن ذكر قاهري التتار قطز وبيبرس، وعن محرر القدس صلاح الدين الأيوبي وغيرهم من القادة العظام في دولة الخلافة.

يا سيد عيسى إن أكبر خدعة في التاريخ؛ هي أن دولتكم دولة الشريعة والحكم بما أنزل الله، ومن كبائر خدائعكم مجلسكم هذا الذي تخدعون الناس به وتقولون أنه مجلسا للشورى، وهو مجلس ليس له من اسمه نصيب و ليس له صلاحيات مطلقا، أي أنه مجلس شكلي لتجميل صورة النظام، اللهم إلا أن يسمح له بتقديم بعض المقترحات التي يجب أن ينظر فيها مجلس الوزراء، ناهيك عن أنه مجلس معين وليس منتخبا.

أما كذبتكم أنكم دولة الشريعة فهي بحق أكبر خدعة في التاريخ وإن كانت قد انطلت على الناس لفترة من الزمن فقد انكشفت الخدعة ولن تنفعكم مناهج التعليم ولا وعاظ المساجد ولا خطابكم الإعلامي الزائف، فقد أصبح نظامكم أوهن من بيت العنكبوت، وما هي إلا مسألة وقت ويذهب نظامكم المبتدع هذا إلى واد سحيق، ليقوم نظام الخلافة الذي هو نظام الحكم في الإسلام الذي ارتضاه الله لهذه الأمة.

وإننا نقول للسيد عيسى؛ نعم إن الخلافة ما بعد الراشدة تحولت إلى ملك عضوض سواء أكانت في العصر الأموي أو العباسي أو العثماني، ولكنك لم تقل لنا في أي خانة وضعت نظامكم الملكي هذا؟!، هل وضعته في خانة الملك العضوض أم الملك الجبري، إلا إذا توهمت أنه خلافة راشدة على منهاج آل سعود. لقدد عدد النبي صلى الله عليه وسلم المراحل التي ستمر به الأمة الإسلامية فكانت النبوة ثم الخلافة الراشدة ثم الملك العضوض الذي انتهى بهدم دولة الخلافة العثمانية والتي على انقاضها قامت دول الضرار تلك في بلاد المسلمين ومن ضمنها دولتكم التي حاربت الدولة العثمانية بمعونة الإنكليز وخرجت على خليفة المسلمين وحاربت المسلمين بحجة أنهم أهل بدع وشرك وولغت في دمائهم واستباحت حرماتهم، ولتراجع كتابكم تاريخ نجد لابن غنام الذي أرخ لغزوات ابن سعود وكأنها جهاد يقوم به الموحدون ضد أهل الكفر والشرك.

لقد ابتليت الأمة بهذا النظام الذي ابتدع بدعة ما كانت أبدا في تاريخ الإسلام عندما أوجد سلطتين واحدة لأمور الحكم والسياسة والسلطان بيد ابن سعود، وثانية لأمور الفتوى والشريعة في يد ابن عبدالوهاب، ولا أخفي عليك سرا لقد استطاعت دولتك تلك أن تدجل على الناس في بلاد الحرمين وفي خارجها لوقت طويل موهمة إياهم أنها دولة الشريعة والحكم بما أنزل الله، ولقد ساعدها على ذلك تلك الدول المجاورة كمصر والعراق وسوريا وغيرهم التي أبعدت الدين بالكلية عن الدولة والسياسة وتبنت العلمانية في أبشع صورها، كما ساعدها أيضا تطبيق أحكام الحدود وإن كان بشكل مبتور وانتقائي، ولكنه أوهم البسطاء في الأمة أنكم تحكمون بالإسلام، وحتى هذه فقد انكشفت وبان للجميع أن يتجه النظام السعودي الحالي في ظل إطلاق يد هيئة الترفية لتعيس في البلاد فسادا.

ونحن هنا لسنا بصدد الدفاع عن الخلافة الأموية أو العباسية أو العثمانية التي وصفتها بالاحتلال، لأن الدولة التي نبتغيها ونسعى إليها هي دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة وهي الدور الأخير من الأدوار التي عددها النبي صلى الله عليه وسلم لهذة الأمة. ومع ذلك فإن المسلمين لا يتبرؤون من تاريخهم المجيد ويتيهون به على الدنيا بآسرها، ويفخرون بأن دولتهم كانت منارة الدنيا وشمسها المشرقة التي أضاءت جنبات الدنيا، وكان الشرق والغرب يحسب لها ألف حساب، بل كان ملك فرنسا يخاطب خليفة المسلمين في اسطنبول موقعا خادمكم المطيع، وفي نفس الوقت يعلمون جيدا أنه كانت هناك بعض الإساءات وبعض الانحراف وبالذات في مسألة البيعة والشورى في اختيار الخليفة، ولكن لم يكن في

الدولة أحكام تطبق غير أحكام الإسلام لا في الاقتصاد ولا في العلاقات الخارجية، فأين أنتم من تلك الدولة؟! إنها لمقارنة ظالمة أن تقارنوا بدول الملك العضوض، لقد استطاع السلطان عبد الحميد الذي كان في أشد حالات الدولة العثمانية ضعفا أن يقف سدا منيعا أمام مخططات الصهيونية في فلسطين، بينما سقطت فلسطين تحت سمعكم وبصركم، فماذا قدمتم لها غير مبادرة هزيلة ذليلة اسميتموها المبادرة العربية تعترفون فيها بكيان يهود الغاصب وتقرون له بشرعية وجوده واحتلاله لفلسطين. وأين أنتم من صرخات الثكالى والأرامل والأيتام في سوريا، لم نسمع أحدا من أهلنا الثكالى في سوريا أو بورما أو العراق أو غيرها من بلاد المسلمين المنكوبة يصرخ واسلماناه، فأين أنتم من المعتصم؟!

أما الدعوة لمراجعة التراث التي تقول أنه مملوء بما يخالف الكتاب والسنة نقلا وعقلا، ومراجعة أفكار العلماء المعاصرين، فهو دعوة جيدة ومطلوبة إن خلصت النوايا وصحت العزائم، وإن كان الدافع لها مرضاة الله ورسوله وليس طلبا لرضا الغرب وأمريكا، والتهجم على تاريخ الأمة وتشويه تاريخها، وحذف الأحاديث التي تبين فرضية الخلافة كنظام للحكم. فهلا نفضت يدك من هذا النظام الذي اخترعه آل سعود، وانضممت إلى الصوت العالي في الأمة المطالب بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

الدول الوطنية في بلاد المسلمين مصلحة استراتيجية ليهود!

في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩م، نشر الكاتب الإماراتي أحمد أميري في صحيفة الإتحاد الإماراتية مقالا بعنوان (من يرث "رولكس" الخلافة)، ومما جاء فيه: (إعادة فكرة «الخلافة» إلى وضعها الطبيعي كنظام حكم ظهر في العصور الوسطى ولا يمكن تطبيقها الآن، مسألة غير قابلة للتأجيل، فحلم إحياء هذا الكيان الهلامي لم ينتج لنا آلافاً من «الدواعش» فحسب، بل أنتج لنا «حسن البنا» مؤسّس جماعة «الإخوان»، و«القاضي النبهاني» مؤسّس «حزب التحرير»، و«العثمانيون الجدد» الذين يسعون إلى التمدّد في المناطق التي كانت واقعة تحت احتلال أجدادهم يوماً، وهي تقريباً معظم الدول العربية وأجزاء من العالم القديم. بأحلام الخلافة التي تراود الأشخاص المخابيل يهتزّ استقرار الدول العربية وتزال الحدود فيما بينها بالجرافات وتدمر النقاط الحدودية بالسيارات المفخخة. ومكمن الخطر أن ألاعيب «الخلافة» التي تستغل من بعض الدول تجد لخطاباتها آذاناً مصغية، ولأجنداتها جنوداً، مرحبين لاختراقها ومهلِّلين).

والكاتب يعلن تخوفه من عودة الخلافة مرة ثانية، حرصا منه على الدول الوطنية الكرتونية التي أقامها الغرب الكافر المستعمر على أنقاض آخر دولة خلافة للمسلمين، فهو يقول: (لا خلافة بوجود دول وطنية ذات سيادة، ولا وجود لهذه الدول بعودة الخلافة، وبهذا الاعتبار، فالخلافة أكبر تهديد وجودي لأي دولة عربية أو إسلامية). ولم يبين لنا الكاتب لم كل هذا الحرص على الدول الوطنية الذي يدعي زورا وبهتانا أنها ذات سيادة، بينما الواقع المشاهد يكذب ادعائه هذا، فهل نسي الكاتب المحترم ما قاله الرئيس الأميركي: (إنه حذر العاهل السعودي من أنه لن يبقى في السلطة "لأسبوعين" دون دعم الجيش الأميركي، وطالبه بأن تدفع السعودية أموالا مقابل الحماية التي يوفرها له الجيش الأميركي). وكان ترامب قد أمن خلال زيارة تاريخية للمملكة العربية السعودية، بعد تنصيبه رئيسا للولايات المتحدة عام ٢٠١٦م، صفقات وصلت قيمتها إلى مئات المليارات من الدولارات. وقد قال في معرض حديثه عنها وعن السعوديين إنهم (حليف رائع وأنفقوا ٤٠٠ مليار دولار على بلادنا خلال السنوات الأخيرة، وهذا يعني ١.٥ مليون فرصة عمل). وهل نسي كيف كانت بريطانيا المتحكم الأول والأخير في دول الخليج وأنها كانت وقَّعت على (معاهدة استثنائية) مع بريطانيا في ١٨٩٢م، وكان بموجبها يُحظر على الحُكام إبرام اتفاقيات مع سلطات أخرى بخلاف بريطانيا، من أجل تعزيز الهيمنة البريطانية على المشيخات. وفي ١٩٦٨م، عندما أعلنت بريطانيا نيتها الانسحاب من الخليج. عرض حكام الخليج على بريطانيا سداد تكاليف استمرار تواجدها في الخليج.

ثم أن فكرة الجامعة العربية نفسها هي فكرة استعمارية دعمتها بريطانيا لضرب فكرة الوحدة على أساس الإسلام ولمحو فكرة العودة للدولة الإسلامية الجامعة الممثلة في الخلافة الإسلامية، ففي ٢٩ مايو/أيار ١٩٤١م، صدر بيان وزير الخارجية البريطاني إيدن أعلن فيه تأييد حكومة بلاده آمال الوحدة العربية واستعدادها لمعاونة العرب، والذي جاء فيه: (كثيرون من مفكري العرب يرجون للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر مما هي عليه الآن، وحكومة صاحب الجلالة من ناحيتها ستؤيد كل التأييد أية خطة تلقى من العرب موافقة عامة).

والسؤال الذي يجب أن يوجه للكاتب وأمثاله ممن يتغنون بالدول الوطنية وسيادتها، هو متى كانت تلك الدولة الوطنية قوية وذات سيادة؟! هل كانت كذلك يوم ضاعت فلسطين في ٤٨، أم كانت كذلك يوم دمرت طائراتها ومطاراتها في ست ساعات؟! أم كانت كذلك يوم دمر العراق؟! نعم إن هذا الضعف يصب في صالح كيان يهود، ولكن ليس لأن الدولة الوطنية تلك كانت في يوم من الأيام تهدف حقيقة للقضاء على دولة يهود، بل بالعكس كانت كل الحروب التي خاضتها الدول الوطنية ما هي إلا مجرد مراحل للتمكين لكيان يهود في أرض فلسطين؛ بداية من حرب ٤٨ ومسرحية القضاء على كيان يهود المسخ، ومرورا بحرب ٦٧ التي أسفرت عن قيام الدول الوطنية تلك بتسليم الضفة والقطاع والقدس الشرقية والجولان وسيناء لدولة يهود، ثم كانت حرب أكتوبر/ تشرين أول، التي كانت مجرد حرب تحريك، والتي كانت نتيجتها اتفاقية كامب ديفيد التي أخرجت مصر من المعادلة وتركت فلسطين لمصيرها، بل وجعلت سيناء فاصل سلام يخضع لشروط مجحفة تكاد تعطي مصر سيادة صورية على سيناء.

لا يمكن التغافل عن حقيقة قيام دولة يهود، التي ما كان لها أن تقوم إلا بعد هدم خلافة المسلمين التي وقفت سدا منيعا أمام مخططات الحركة الصهيونية في فلسطين، فإن كان ضياع فلسطين نكبة فقد سبقه نكبة أشد وأنكى هي ضياع خلافة المسلمين، وكان آخر من وقف وقفة الرجال السلطان عبد الحميد الثاني؛ الذي قال قولته الشهيرة التي يتردد صداها حتى اليوم على أسماع أبناء الأمة: (إني لا أستطيع أن أتنازل عن شبر واحد من الأراضي المقدسة لأنها ليست ملكي، بل هي ملك شعبي، وقد قاتل أسلافي من أجل هذه الأرض ورووها بدمائهم، فليحتفظ اليهود بملايينهم وإذا مزقت دولتي يمكن الحصول على فلسطين بدون مقابل ولا أوافق على تشريح جثتي وأنا على قيد الحياة)، وبالفعل فقد تم القضاء على الدولة العثمانية في سنة ١٩٢٤م، وبعدها بثلاثة وعشرين عاما أقام اليهود كيانهم في

فلسطين في ظل كيانات المسخ العربية التي تأسست على فكرة الوطنية النتنة ومزقت الأمة بمبضعها إلى أكثر من ثلاثين كيانا، لا حول ولا قوة لهم بعد أن كانت للأمة دولة عظيمة هي دولة الخلافة.

إن كيان يهود يرتعب من عودة الخلافة، وليس هو وحده من ترتعد فرائصه، بل الغرب قاطبة وروسيا معه، وأظن أن الكثير منا لم ينس كلمات بوش وبلير وبوتين ورامسفيلد وغيرهم الذين يتخوفون من هذا المشروع وتأثيره العالمي، إذ يشكل بحق التهديد الحقيقي لحضارة الغرب ومُثلِه الفاسدة، وآخر هؤلاء المتخوفين لافروف الذي حذر في خطابه أمام الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة يوم الجمعة ٢٠١٣/٩/٢٧م، من أن «المجموعات المسلحة ليس لهم علاقة بالديمقراطية»، وذكر بشأن سوريا أن «المجموعات الجهادية التي تشكل الكثير من المتطرفين الآتين من حول العالم هم الأكثر قدرة من (فصائل) المعارضة السورية، والذين لا علاقة لهم بالديمقراطية ويريدون تدمير الدول العلمانية ويريدون تأسيس الخلافة».

إن إقامة الخلافة هي المخطط أو السيناريو الذي كان يجري التخطيط له على الأرض والذي لم ينته بعد، ولكن هذا التخطيط يقوم به أبناء الأمة المخلصون، الذين يصلون ليلهم بنهارهم لإقامة تلك الفريضة العظيمة، ولن تستطيع تلك الأنظمة العميلة المسماه بالوطنية في بلادنا من عرقلة هذا المشروع، برغم كيدهم وكيد الكفار المستعمرون لهذه الأمة، ومحاولاتهم اليائسة لعرقلة مشروع الخلافة العظيم. فالذي يجب أن يدركه أمثال هذا الكاتب؛ أن لا نظام الثورة المضادة في مصر، ولا صمود الأسد، ولا تآمر آل سعود ومشايخ الإمارات يمكنهم أن يفشلوا مشروع الخلافة، أو أن يؤجلاه؛ ذلك لأنه وعد الله لهذه الأمة الكريمة وبشرى الرسول ﷺ، وإليه تشرئب أعناق الأمة وتتطلع، بينما تلك الأنظمة الوطنية العلمانية لا تمثل تطلعات الأمة، فالأمة تدرك أن انقلاب السيسي تم برضا وتنسيق أمريكي واضح، وأن صمود الأسد ما كان ليحدث لولا الدعم الأمريكي الواضح له من خلال إيران وحزبها في لبنان، ولولا حرص كيان يهود على نظام الأسد الذي لم يطلق طلقة واحدة تجاه الجولان المحتل طوال أربعين عاما، لما حرصت أمريكا ومن ورائها كيان يهود على عدم اسقاطه.

إن أكبر مصلحة استراتيجية لكيان يهود هو استمرار تلك الكيانات الهزيلة في بلاد المسلمين، التي أسس لها الاستعمار من باب فرق تسد، وكانت اتفاقية سايكس بيكو هي ثمرة هذا التخطيط الشيطاني لتمزيق الأمة إلى كيانات مسخ، وإن هبة الأمة لزلزلة عروش هذه الأنظمة العميلة هو الذي يخيف يهود

ومن ورائها دول الغرب، وهو ما يفسر استمرار الذبح والقتل والتهجير لأبناء الأمة في سوريا لأكثر من تسع سنوات، فالبديل عن نظام بشار هو دولة خلافة تقطع دابر الكفار وعملائهم في بلادنا، وتعيد للأمة لحمتها من جديد وتقضي على دولة يهود بالضربة القاضية.

الوجه القبيح هو وجه النظام الديمقراطي الذي به تفرحون!!!

يَعجب المرء ممن يقدمون أنفسهم للناس باعتبارهم كُتّاباً ومُفَكّرين ومبدعين، وما هم سوى معاول هدم في يد أعداء الأمة يستخدمونهم لهدم حضارة وتاريخ الأمة، ويعجب أكثر ممن يتلقفون ما يكتبه هؤلاء ويرددونه بإعجاب شديد، بل ويعتبرونه مسلّماتٍ لا تقبل الجدل والأخذ والرد. فيجعلون من طه حسين مثلًا عميدًا للأدب العربي برغم أن الرجل كان يطالب بأن تكتب العربية كما تُنطَق لِيُفسِد اللغة ويقطع ما بين الدارس العربي وتُراثه، ويصفون من أرادوا التوفيق بين الإسلام والحضارة الغربية بأنهم زعماء الإصلاح.

يرى العلمانيون في ضرب وتشويه فكرة الخلافة عند الأمة، أقصر الطرق لصرف الشباب عنها وعن الالتفاف حول دُعاتها؛ إذ يصورنها بأنها أحد أسوأ نظم الحكم في العالم وأكثرها رشوة وفسادًا، وأنها نظام قمعي لا يترك صاحب رأي دون أن ينكّل به، فهم يحاولون إيهام الناس بأن تاريخ الخلافة الإسلامية الطويل لا يوجد فيه إلا القهر والذل والفقر والاستبداد .

والسؤال الذي يجب أن يوجه لهؤلاء ألهذه الدرجة تكرهون أنفسكم؟! ألهذه الدرجة تحتقرون تاريخ أمتكم؟! وإذا كانت دولة الخلافة بهذا السوء، فما هي الدولة التي تطمحون إليها؟! إذا كانت الخلافة الإسلامية بهذا السوء حتى الراشدة منها التي لم تسلم من سهامكم المسمومة، فهل الدولة المدنية الحديثة التي تفتخرون بها هي البديل؟! إن كان للخلافة وجه قبيح كما تريدون أن تصوروا للأمة فهل لدولتكم المدنية الديمقراطية وجهٌ آخر غير وجهها القبيح؟!

تعالوا بنا لنرى سويًا وجه دولتكم تلك التي صدعتم رؤوسنا بها، لنرى كم هو قبيح، إن أردتم أن تعرفوا ما هو الاستبداد فلن تعرفوا معناه الحقيقي إلا عندكم، وإن أردتم أن تعرفوا معنى الفقر وكيف يزداد الفقير فقرًا والأغنياء ثراءً فلا تتهموا الخلافة زورًا وبهتانًا، بل سترون معنى ذلك في أنظمتكم الرأسمالية التي بها تفرحون. من الأقوال التي يرددها هؤلاء المضبوعين على أسماع الناس أن ثلاثة من الخلفاء الراشدين ماتوا قتلى، وأن الخلافة الأموية التي استمرت ٨٩ سنة، وحكم فيها ١٤ خليفة قتل خمسةٌ منهم. وزمن الخلافة العباسية التي تكونت من ٢٢ خليفةً قتل منهم أربعة عشر خليفةً. وأنا أقول لهم في روسيا القيصرية تم اغتيال ٥ من القياصرة حيث تم اغتيال بطرس الثالث وإيفان السادس وبولص الأول

وإسكندر الثاني ونيقولا الثاني بعد الثورة البلشفية. وفي أمريكا تم اغتيال أبراهام لينكون، كما تم اغتيال ٣ رؤساء أمريكيين آخرين وهم جيمس غارفيلد، وويليام مكينلي، وجون كينيدي.

والسؤال الذي يجب أن يجيب عليه من يلصق بدولة الخلافة الإسلامية كل نقيصة، هل قامت للمسلمين قائمة بعد هدم دولتهم دولة الخلافة، أم إنهم أصبحوا كالأيتام على مأدبة اللئام؟! أم إنكم بهذه الشراذم التي تسمى دولًا تفرحون؟!، ماذا حققت تلك الدول القائمة في بلاد المسلمين للأمة سوى الخزي والعار ونهب الثروات وضياع البلاد والعباد، والارتهان والتبعية للغرب الكافر؟ هل استطاعت أن تُحدث نهضة؟ أو تحمي أرضًا أو تمنع عدوًا من تدنيس مقدس من مقدساتها؟

هل استطاعت أن تجعل لها هيبة في نفوس أعدائها؟ هل توقفت عن استجداء الحلول لمشاكلها على أعتاب أعدائها الذين لا يريدون للأمة أن تقوم لها قائمة؟

وإذا كان البعض منبهرًا بنموذج الاتحاد الأوروبي أو غيره في الحكم والوحدة، فإننا نسأله هل استطاع الاتحاد الأوروبي أن يكرر المعجزة التي صنعتها دولة الخلافة الإسلامية، بأن صهرت قوميات وعرقيات مختلفة متباينة في بوتقة واحدة، أخرجت منها أمة عظيمة موحدة، لم تتشرذم إلا بفعل ضربات قوية وجهت إليها من قبل أعدائها، أسقطتها أولا، ومن ثم قامت بتفتيت وحدتها السياسية من خلال اتفاقية استعمارية هي اتفاقية سايكس بيكو.

ثم إن دولة الخلافة الإسلامية دولة بشرية وليست دولة إلهية، والعدل المنشود فيها هو عدل بشري وليس عدلًا إلهيًا مطلقًا يصعب تحقيقه، أو يستحيل، مما يجعل الناس تنفض أيديها من الإسلام والمسلمين، إذ إنهم يفتشون عن الملائكة بين المسلمين فلا يجدونهم. لقد حكمت دولة الخلافة فترةً طويلةً من عمر الزمن، كانت خلالها هي زهرة الدنيا والمثال الذي يحتذى في العدل والإنصاف، أما حالات الظلم التي حدثت خلال هذا التاريخ الطويل للخلافة، فهي بالقياس إلى غيرها من الدول والأنظمة التي تعاقبت على البشرية، قديمًا وحديثًا نقطة في بحر الظلم والقهر الذي عاشته البشرية أيام الرومان واليونان، وعصور الظلم والظلام الوسطى، ومن ثم دولة العنصرية البغيضة في ألمانيا أيام النازية، ومن بعدها الدولة المتجبرة الظالمة التي صبت حمم آلاتها الحربية القذرة في هيروشيما ونجازاكي وتورا بورا وبغداد، وهل تم قتل الملايين من البشر في حروب عالمية إلا في ظل هيمنة النموذج الديمقراطي في الحكم؟

إن دول الغرب التي يتغنى الكثيرون بجمالها، قد بنت نهضتها الصناعية التي جعلتها على ما هي عليه اليوم، عبر مص دماء الشعوب التي احتلت أراضيها ردحًا من الزمن، قاتلت خلاله من أجل قهر تلك الشعوب، وجعلها تتسربل بالجهل والفقر والمرض، وعندما تركتها ورحلت، خلّفت من ورائها حكامًا عملاء باعوا أنفسهم للشيطان في سبيل أن يرضى عنهم أسيادهم في دول الغرب الكافر.

إن النموذج الذي يجب أن تحتذيه الأمة في طريق نهضتها هو نموذج الخلافة الإسلامية، ليس فقط لأنه حقق نجاحات منقطعة النظير في كل المجالات الاقتصادية والعلمية والوحدوية، بل لأنها تقوم على عقيدة سياسية عقلية ينبثق عنها نظام، وقبل ذلك لأنها النظام الذي ارتضاه رب العالمين لهذه الأمة، فأسس بنيانه رسول الله ﷺ، وأكد على فرضيته من خلال أحاديث صحيحة، وأجمع عليه صحابته رضوان الله عليهم، ومن ثم ساروا عليه، فجعلوا من هذه الدولة، الدولة الأولى في العالم في فترة قياسية في عمر بناء الدول.

إن من يطالب الأمة اليوم بنسيان الخلافة وعدم الشوق لها وللعيش في ظلها باعتباره نموذجًا متخلفًا وفاشيًا وظالِمًا والرضا بالعيش في ظل الأنظمة الحديثة واقتفاء أثر الغرب، من يطالب بهذا فإنما يستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير، يستبدل حكم البشر بحكم رب البشر. فكيف يدعو مسلم لهذا وهو يقرأ حديث رسول الله ﷺ الذي رواه مسلم (**من خلع يداً من طاعة الله لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتةً جاهليةً**)، ويقرأ قوله تعالى: ﴿**أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ**﴾[المائدة: ٥٠].

ستكون خلافة على منهاج النبوة، أما منهاج ميكافيللي فهو منهاج أنظمتكم العلمانية

نشر موقع الجزيرة نت ١٠ يوليو/تموز ٢٠١٦م، مقالا للكاتب الدكتور عبد الرحمن الحبيب بعنوان (خلافة على منهاج ميكافيللي)، أراد من خلاله أن يجدف عكس تيار الأمة الجارف الذي يتوق لليوم الذي يعز فيه المسلمون بقيام دولة الخلافة على منهاج النبوة، وعد الله وبشرى رسوله ﷺ، فبرغم أن النصوص واضحة بينة كنور الشمس في كون الخلافة هي نظام الحكم في الإسلام، إلا أن الدكتور كاتب المقال يلف ويدور وينقل كلاما لبعض الكتاب المعاصرين من هنا ومن هناك ليوهم القارئ أن الإسلام لم يحدد نظاما للحكم، وأنه ترك الأمر للأمة تختار ما تشاء من أنظمة الحكم الموجودة في العالم، وأن الدولة حتى تكون دولة إسلامية (يكفيها أن تستند أنظمتها على التشريعات الإسلامية، أي اجتهاد بشري في إطار التزام بقيم الإسلام ومبادئه العامة في نظام الحكم كالعدالة والشورى والتزام الجماعة)، وهو يرى أن مصطلح خلافة إسلامية، (يضفي على كيانها طابع القداسة الدينية الذي لا اجتهاد فيه)، ولا أدري كيف تفتق ذهن الكاتب عن هذا الكلام، وإنني أراه يريد أن يقول للناس دعكم من الخلافة الإسلامية ومن دعاتها فهي اختراع بشري أراد مخترعوه من الحركات الإسلامية إضفاء قداسة عليها حتى تنساقوا وراءهم، ونسي الكاتب أو تجاهل نصوصا من سنة النبي ﷺ تؤكد أن الخلافة فريضة شرعية، وأن صحابة النبي أجمعوا على فرضية تنصيب خليفة على المسلمين بعد وفاة النبي حتى أنهم انشغلوا بهذا الامر وأخروا دفن النبي ﷺ مع لزوم التعجيل بدفنه ﷺ.

ومن النصوص التي تجاهلها الكاتب أو ربما لم يسمع بها إن أحسنا الظن ما يلي:

روى مسلم عن طريق نافع قال لي ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية)، والبيعة تكون للخليفة لا غير. وما روى مسلم عن أبي حازم قال: (قاعدت أبا هريرة خمس سنين فسمعته يحدث عن النبي ﷺ قال (كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وأنه لا نبي بعدي وستكون خلفاء فتكثر)، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: (فوا ببيعة الأول فالأول وأعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم). وما روى مسلم أن النبي ﷺ قال (ومن بايع إماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر).

والكاتب يعتبر عدم استخلاف النبي لخليفته من بعده تأكيد لعدم وجود نظاما معينا للحكم في الإسلام، مع أن هذه غير تلك، فالرسول ﷺ حدد شكل الدولة قبل انتقاله للرفيق الأعلى ولكنه ترك أمر اختيار من يسوس الناس في هذه الدولة للأمة ضمن الشروط الشرعية الذي يجب أن تتوفر في المرشحين لهذا المنصب كالإسلام والبلوغ والرجولة والعدالة والحرية وأن يكون من أهل الكفاية والقدرة، ومكابر من يدعي أن رسول الله ﷺ ما بعث إلا ليبين لنا علاقة الإنسان بربه فقط وما يشمل ذلك من عقائد وعبادات، فضلا عن دعوته للأخلاق الحميدة ومكارمها، وأنه ﷺ لم يكن أيضا حاكما وراعيا لشؤون أمته، بل كان رسول الله ﷺ أعظم سياسيٍّ عرفته البشرية، فقد أسس دولة، وليست أية دولة، بل كانت دولة بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ، دولة لها دستورها المستنبط من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، دولة لها كيانها السياسي الممثل في رأس الدولة وحاكمها ﷺ، الذي كان يولي الولاة والعمال، ويقلد القضاة الذين يفصلون الخصومات بين الناس، ويقود الجيوش لحمل رسالة الإسلام، ويعين قواداً للفرق والسرايا، وينيب عنه من يتولى أمر الناس إذا خرج في غزوة من الغزوات، ويوزع الأموال بين الناس بالحق كي لا يكون المال دولة بين الأغنياء، ويرسل الكتب إلى الملوك والأمراء ويتلقى الكتب منهم. فإذا لم تكن تلك الأعمال من أعمال الدول فماذا تكون أيها العلمانيون؟!!!

والخلفاء الراشدون المهديون من بعده ﷺ لم يؤسسوا دولة من بعده كما يريد الجاهلون أن يدلسوا على الناس، ولا اخترعوا شيئا من عند أنفسهم، بل استلموا دولة متينة الأركان مكتملة البنيان أسسها رسولهم الكريم ﷺ، وتركهم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، كل ما في الأمر أن الدولة التي استلموها كانت دولة النبوة، أما دولتهم فقد سماها نبيهم بالخلافة، كانت في عصرها الأول راشدة على منهاج النبوة، تحولت بعد ذلك إلى ملك عضوض، وليس هذا لعيب في نظامها ولكنها طبائع البشر فهي ليست دولة إلهية وليست دولة ملائكية، بل هي دولة بشرية يحكمها بشر وتحكم هي ببشر غير معصومين من الزلل والخطأ، وإمكانية إصلاح الخلل الذي طرأ على الدولة موجود؛ في أجهزة الدولة وطرق المحاسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي الرجال الذين تخرجوا من مدرسة القرآن، وفي الأحزاب السياسية التي تقوم على مبدأ الإسلام، وعودة الرشد إلى نظام الحكم أمر ميسور إن صلحت النفوس وقويت العزائم، فضلا عن بشارة النبي ﷺ بعودة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

يقول الكاتب (أن المفهوم السياسي الأول للخلافة ظهر بعد تدهور مؤسسة الدولة بالقرن الخامس الهجري)، وقد يكون صحيحا أن بدايات ما يسمى بفقه الأحكام السلطانية كانت في القرن الخامس الهجري، لكن هذا لا يعني أن فكرة الحاكمية لم تكن مبلورة عند المسلمين من اللحظة الأولى لتأسيس دولة الإسلام، وأنها لم تتبلور إلا في كتابات الماوردي وأبي يعلى وابن خلدون، وأقول لمن يروج لهذا الفهم المعوج؛ أن العرب لم تعرف للّغةِ العربية قواعد قبل (ملك النحو) أبي الأسود الدؤلي المتوفى ٦٩هـ، ومن بعده الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى ١٧٠هـ وتلميذه سيبويه المتوفى ١٨٠هـ، وأنهم – أي العرب – عندما فسدَ اللسان العربي كانوا يخبطون في اللغة خبطَ عشواء!، بل ويلحنون في كلامهم قبل أن يأتيهم سيبويه إمامُ النحاة، ليضع لهم قواعد النحو باكتمال واقتدار، ولكنه لم يخترعها من عند نفسه بل استنبطها من كلام العرب الأقحاح، فهل جاء الماوردي أو غيره ممن كتب في الأحكام السلطانية بنصوص من عند نفسه؟، أم إنها نصوص وردت في سنة النبي ﷺ وفي سيرة الخلفاء الراشدين المهديين؟، ولعل النص الأول في وثيقة المدينة يوضح بما لا يدع مجالا للشك بأنها تؤسس لدولة قوامها المهاجرون والأنصار ومن تبعهم فلحق بهم، إذ هم وحدهم أمة واحدة من دون الناس، فالبند الأول يقول: (هذا كتاب من مُحَمَّد النبي (رسول الله) بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم. أنهم أمة واحدة من دون الناس). ثم يبين أحد أهم نصوص الوثيقة أن المرجع الوحيد بل والسيادة المطلقة في هذه الدولة هي لشرع الله سبحانه وتعالى، أي أن الحاكمية في هذه الدولة هي لله أي لشرعه سبحانه وتعالى، إذ تنص على: «وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله وإلى مُحَمَّد رسول الله، وأن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره».

إذا خلص الكاتب إلى القول بأن (ظهور مصطلح الخلافة كمفهوم سياسي كان رد فعل على حالة مضطربة واستغلالاً لغوياً مكيافيلياً، وليس مصطلحاً أصيلاً في التشريع الإسلامي، أي أنه مصطلح دنيوي خاضع للاجتهاد والتغيير)، فإننا نخلص إلى القول بأن دولة الخلافة هي أهم أمر فَرَضَهُ رب العالمين، وهي أقوى من التشويه والتشويش، فهي مسطرة قولاً وفعلاً في كتاب الله وسنة رسوله وإجماع صحابته الكرام، وهي بإذن الله ستعود خلافة راشدة على منهاج النبوة أما منهاج ميكافيللي فهو منهاج أنظمتكم العلمانية التي كفرت بها الأمة ولفظتها لفظ النواة وبدأت تثور عليها لتتخلص منها وتلقي بها في واد سحيق. وإن الأمة باتت تتوق لذلك اليوم، بل وتعمل له بجد واجتهاد وإخلاص مع الله وصدق

مع رسول الله ﷺ، وأمة هكذا حالها مع الله فهو سبحانه ناصرها لا محالة: (**وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ**).

النظام الإيراني أداة أمريكية لضرب الخلافة المرتقبة

في ٢٠١٤/٦/٢٢م نشرت وكالة أنباء (فارس) الإيرانية المقربة من الحرس الثوري، خبرا غريبا عجيبا مفاده أن الغرب يدعم حلم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمعروف بـ(داعش) بإقامة الخلافة الإسلامية. ولو قالت الوكالة تلك أن دعم الغرب لتلك الخلافة المزعومة هو من أجل تشويه الخلافة في إذهان المسلمين لكان هذا القول مقبولا منها ولكننا نعلم موقف النظام الإيراني من الخلافة وبالطبع فإن الوكالة لم تقل لنا ما هو هذا الموقف، والغريب العجيب في الخبر القول بأن الغرب يدعم العمل لقيام دولة الخلافة كتعويض لفشل مشروع (سايكس – بيكو)، الذي رُسم بأقلام منظري السياسة الغربية في أوائل القرن الماضي في أعقاب القضاء على الدولة العثمانية. وهو غريب عجيب لأن من المعلوم سوى عند قاصري النظر أن النظام الإيراني كما غيره من الأنظمة في العالم الإسلامي كنز استراتيجي للغرب يقوم بدور معوق للأمة. فكيف تتخلى اليوم دول الكفر الغربية عن مشروع (سايكس – بيكو)، أي عن المشروع التفتيتي للأمة لصالح الخلافة التي من أهم بديهيات نظامها الوحدة وليس الاتحاد بين أقطار العالم الإسلامي؟!. طبعا نحن لسنا في حاجة أن تبين لنا وكالة (فارس) موقف الدولة الإيرانية من مشروع الخلافة لأنه معروف ومعلوم والتاريخ شاهد عليه، ولذا فليس مستغربا أن تحاول الدولة الإيرانية تشويه الخلافة وربطها بالغرب باعتبارها هدفا للغرب يسعى إليه ويخطط له. وإنه لمنتهى السذاجة أن يصدق أحد أن الغرب الذي تلقى ضربات مميتة على يد دولة الخلافة التي حاصرته في أوروبا، ولكنها توقفت عند أسوار فينا، ليبدأ الغرب من بعدها مسيرته الجهنمية للقضاء على تلك الدولة، لينجح بمعونة بعض الخونة من الترك والعرب في هدم دولة الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤م، فإذا بتخرصات وكالة (فارس) تريد أن تلقي في أذهان الأمة أن هذا الغرب نفسه يريد بل ويدعم إعادة الخلافة. وكيف لهذا الكلام أن يمحو من أذهان الأمة ما قاله اللورد كرزون وزير خارجية بريطانيا الذي هُدمت الخلافة في عهده عندما قال: (لقدْ قضينا على تركيا، التي لنْ تقومَ لها قائمةٌ بعدَ اليومِ... لأننا قضينا على قوتِهَا المتمثلةِ في أمرينِ: الإسلام والخلافة). ونحن نستبعد أن تكون وكالة (فارس) تريد تنبيه الأمة من الوقوع في فخ نصبته أمريكا من قبل ووقعت فيه الأمة، يوم دعمت أمريكا الخميني في ثورة أوهمت الأمة حينها أنها ثورة إسلامية، وهي في الحقيقة قد أنتجت نظاما عميلا لأمريكا في إيران فتم تغيير جهة العمالة من بريطانيا لأمريكا. لنتعلم الدرس ولا ننخدع بالمظاهر الكاذبة فنصدق أن أمريكا تدعم المعارضة ضد نظام المجرم بشار. لقد استطاع النظام الإيراني لعقود مضت أن يخفي عمالته لأمريكا تحت ترداد مقولات الشيطان الأكبر ومحور

الشر، وانطلى ذلك على الكثيرين من أبناء الأمة بما فيهم من يعتبر نفسه محللا سياسيا من الطراز الأول. لقد استطاع حزب التحرير من اللحظة الأولى أن يدرك واقع النظام الإيراني وجمهوريته الإسلامية المزعومة، بينما غرق البعض في نشوة النصر للثورة الإيرانية، كشف حزب التحرير بعمق تحليلاته السياسية، ومتابعته الدقيقة للوضع السياسي في المنطقة ونظرته للسياسة الدولية من زاوية خاصة ومن خلال وجهة نظر معينة. فكشف ما يجري تحت الطاولة بينما التهى البعض بتصريحات عنترية جوفاء يكذبها الواقع. وما كان يجري في السابق تحت الطاولة بدأت اليوم تنكشف خيوطه في وضح النهار. لقد قامت أمريكا (الشيطان الأكبر) بتلزيم إيران (الدولة الثالثة في محور الشر حسب التصنيف الأمريكي)، قامت بتلزيمها العراق ولبنان وسوريا. وبالأخص سوريا التي تدار بشكل مباشر من إيران تسليحا وتمويلا وتدريبا وقتالا، بل نكاد نجزم أن بشار أسد ما هو إلا صورة لا قيمة لها، سوى حفظ الكرسي لحين إيجاد عميل أمريكي آخر. ولا يختلف الأمر كثيرا في العراق الذي احتلته أمريكا لتسلمه لجماعة إيران ليديروا لها مشروعها التفتيتي للعراق الذي ربما وصل إلى نهايته من خلال الضغط بكل ما هو متاح في يد حكام العراق الطائفيون الذين عملوا طوال السنوات الماضية على دفع السنة دفعا لرفض العيش في ظل نظامه الخبيث المرضي عنه أمريكيا وإيرانيا حتى الساعة. لقد بدأت عمالة إيران لأمريكا تتكشف لمن كان على بصره غشاوة، وأصبحت الأمور واضحة، وعلى من لا يزال يراوح مكانه أن يحل هذه المعضلة المتمثلة في الإجابة على السؤال التالي: كيف يمكن التصديق بأن أمريكا تعادي إيران في سوريا بينما هي تطلب منها التدخل لحل المشكلة العراقية؟!، ثم ألم يطلب كيري في زيارة الساعات المعدودة لبيروت في الرابع من يونيو ٢٠١٤م، من حزب الله أن يساعد في حل المشكلة السورية، فكيف يكون من هو جزء من المشكلة أن يكون في نفس الوقت جزءاً من الحل؟ وفي يوم الجمعة ٢٧ يونيو أوضحت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية ماري هارف أن: (واشنطن ترى أن إيران على النقيض من سوريا)، أي أنها يمكن أن تلعب دورا بناء في استقرار الوضع في العراق إذا اتخذت طهران خطوات في اتجاه تشكيل حكومة شاملة فيه. وكان حميد أبو طالبي النائب السياسي في مكتب الرئيس الإيراني حسن روحاني قد قال: (أن هناك فرصة للتعاون الدبلوماسي بين إيران والولايات المتحدة الأميركية حول التطورات التي يتعرض لها العراق). وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني في ١٤ يونيو ٢٠١٤م صرح في مؤتمر صحفي: (أنه في حال تدخلت الولايات المتحدة في القتال ضد تنظيم (داعش) في العراق فإن طهران ستفكر في التعاون معها). والأغرب في التطورات الجارية على صعيد العلاقات الأمريكية الإيرانية استخدام مصطلح (الحرب

على الإرهاب) من قبل مرشد الثورة الإيرانية على خامنئي، حيث اعتبر ما يجري في العراق: (بأنه ليس حربا بين الشيعة والسنة، بل هي حرب بين الإرهابيين ومعارضي الإرهاب). فالإرهاب الذي كانت تصف به أمريكا النظام الإيراني تحول بقدرة قادر إلى إرهاب من نفس النوع يصف به أعلى مرجع إيراني فصيلاً من الأمة ثار على نظام القمع الذي أسسته أمريكا في العراق!. إذاً ما نفهمه من كلام وكالة (فارس) هو إعلان جهوزية إيرانية للقيام بالدور الذي كانت تعد له منذ تأسيس (الجمهورية الإسلامية) فيها، وهو أن تكون رأس حربة تشهر في وجه مشروع الخلافة الذي يقض مضاجع الغرب وعلى رأسه أمريكا، فالنظام الإيراني الذي هو مشروع غربي استعماري بامتياز، يريد أن يصور للأمة أن مشروع الخلافة الذي احتضنته الأمة ما هو إلا مشروع غربي استعماري، وعلى الأمة أن تحل تلك العقدة الواهية الأطراف الممزقة الحبال، لأنها لا تنطلي على الأمة الإسلامية التي أدركت من هو عدوها الحقيقي ومن هم أدواته في المنطقة. وعلى أصحاب مشروع الخلافة الحقيقي ألا يقعوا في الفخ الأمريكي عندما تقوم الدولة الإسلامية، فينجروا لصراع سني شيعي تريده أمريكا وتسعى له منذ أمد بعيد. وعليهم أن يدركوا أن معركتهم الحقيقية هي مع أمريكا والغرب الكافر المستعمر وربيبتهم دويلة يهود.

سوريا والثورة والحزب

انطلقت دعوة حزب التحرير إلى سوريا في السنين الأولى لبداية انطلاقة الدعوة، تقريبا في سنة ١٩٥٥م، ومنذ ذلك الوقت وحتى الأن لم تفرغ السجون السورية من بعض معتقلي الحزب. لم يشارك الحزب في الأحداث الدامية التي شهدتها سوريا بين أعوام ١٩٧٩ – ١٩٨٢م، لأن الأعمال المادية مخالفة لمنهج الحزب في العمل المنضبط بطريقة الرسول ﷺ في إقامة الدولة الإسلامية الأولى. كان النظام السوري قد شن حملة اعتقالاتٍ واسعةٍ في خريف عام ١٩٩٩م، طالت الكثير من أعضاء الحزب في سوريا. كما تعرّض الحزب لاحقاً لحملتي اعتقالٍ على الأقل، في كلٍّ من عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦م.

رحّب الحزب بالربيع العربيّ ، وبارك التحركات التي قام بها المنتفضون في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن. ورأى أن هذه الأحداث بدأت ذاتية... وكان لها وقع إيجابي بأنها كسرت عند الناس حاجز الخوف من الحكام، وكانت تعلوها مشاعر إسلامية، فالناس يتحركون ويكبّرون دونما خوف من بطش الحكام، ولهذا فوائده في تحريك الناس... ولذلك فإنها من هذا الوجه كانت طيبة ومباركة...، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإنّ هذه التحركات بدأت مشاعرياً بصيحات عامة، ومثل هذه التحركات من السهل على القوى الدولية النافذة وعملائها في البلد اختراقها، ولذلك استطاعت القوى الأوروبية وأمريكا أن تخترق هذه التحركات عن طريق عملاء مدربين من هذه القوى اندسوا بين المنتفضين، ومن ثم تمكنت من المحافظة على بنية النظم الأساسية في بلدان الربيع العربي وعلى استمرار نفوذ تلك القوى مع شيء من الجراحة التجميلية.

وحين اندلعت الثورة السورية رحب بها الحزب من المنظور نفسه، إذ رأى أنها انتفاضة أهل سوريا المؤمنين الثائرين الذين ينادون (لبيك يا الله) و(ما لنا غيرك ياالله)، بينما تحاول أمريكا أن تفرض عليها قيادةً من المعارضة العلمانية في الخارج، عبر المجلس الوطني، والائتلاف الوطني، وهيئة التفاوض، ثم حكومة الإنقاذ، ليكون بديلاً تنضجه عن بشار الأسد، بهدف إعاقة قيام الدولة الإسلامية.

فبعد عشرة أيامٍ من اندلاع الثورة في مدينة درعا أصدر الحزب بياناً دعا فيه إلى المواجهة مع النظام للتخلص منه ومن مآسيه. وطالب الحزب الأمة آنذاك أن يسجلوا لأنفسهم مكرمة إقامة حكم الله على أرض الله في آخر الزمان على أنقاض هذا النظام البائد، وليكن تغييرهم تغييراً يحبه الله ورسوله، وألا يجعلوه تغييراً ناقصاً، فليسجلوا لأنفسهم سابقة إعلانها خلافة إسلامية، ولا يستبدلوا حاكماً عميلا

بحاكم مثله، ولا دستوراً بدستور مثله، ولا يستعينوا بالأجنبي الكافر في شؤون تغييرهم، ولا يدعوا أحداً يتكلم باسمهم خارج هذا التوجه. نعم طالب الحزب المنتفضين أن أعلنوها خلافة إسلامية. وبرغم استغراب الكثير من المتابعين للحراك الثوري في سوريا من تلك الدعوات التي أطلقها الحزب في ذلك الوقت المبكر لانطلاقة الثورة، إلا أن الحزب ظل مصرا على تلك الدعوات واتبعها بأعمال جماهيرية كان لها الأثر الكبير في ترشيد الثورة وتوجيهها نحو الهدف الصحيح؛ وهو اسقاط النظام بكل رموزه وأشكالة وقطع العلاقة مع الغرب الكافر وإقامة حكم الإسلام الممثل في إقامة دولة الخلافة.

وظلت بيانات الحزب المتتالية عن الثورة السورية تسير وفق هذه الأسس:

الترحيب بالثورة.

الإصرار على التوجّه الإسلامي لها وصولاً إلى إقامة الخلافة.

التحذير الدائم من سرقتها من الأطراف الخارجية المتآمرة التي اصطنعت معارضة علمانية ووطنية في الخارج.

رفض التدخل العسكريّ الخارجي.

ومما لاشك فيه أن ما جرى ويجري في سوريا هو صراع بين الحق والباطل، في وقت تآمر فيه الغرب والشرق على ثورة الشام خوفاً من توجهها الإسلامي السائر بثبات نحو دولة الخلافة، والذي كان للحزب فيه دورا كبيرا، وقد لفتت هذه النشاطات الأنظار وجذبت اهتمام وسائل الإعلام، التي حاولت أن تلصق بالحزب أعمالا مسلحة أو تدعي أن للحزب جناحا عسكريا، ولكن الحقيقة أنه لم يكن أبدا للحزب جناح عسكري، بل كان الحزب يقوم بدعوة القوى العسكرية القائمة إلى تبني أفكاره، وأن يكون هدفها بعد إسقاط النظام هو إعلان قيام الخلافة الإسلامية حسب ما يتبناه الحزب.

وفي جواب سؤال لأمير الحزب العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشته عن الثورة السورية ومدى انخراط الحزب فيها، قال: (إن عملنا هو هو لم يتغير في كل مكان لنا فيه إمكانية عمل... هذا ما نقوم به قبل الثورات وخلالها وبعدها... غير أن أحوال الثورات أوجدت مجالاً أوسع لجعل الناس يستمعون كلمة الحق دون خوف من الأجهزة الأمنية كما كان في السابق حيث كانوا يتعدون عنا خشية الأجهزة الأمنية،

ولهذا يلاحظ اليوم التفاف الناس حولنا وإقبالهم علينا، ومن هنا جاءت ملاحظتُك عن قوة حركتنا وازديادها في الأمة عن ذي قبل. أما إن كنت تقصد بكلمة "الانخراط في الثورة" أن جناحاً عسكرياً أصبح لنا، فهذا خطأ وغير وارد، فليس لنا جناح عسكري لا سابقاً ولا لاحقاً، فنحن حزب سياسي مبدؤه الإسلام، لا يقوم بالأعمال المادية في مرحلة الدعوة، وإنما يطلب نصرة أهل القوة ليمكنوه من إقامة الدولة).

وكان ما كان من قيام تنظيم الدولة بإعلان خلافته المزعومة التي كانت سببا في تشويه فكرة الخلافة، التي كادت أن تكون هي الفكرة الطاغية على الثورة السورية برغم التغطية على ذلك من خلال وسائل الإعلام كالجزيرة وغيرها، التي كانت تتجاهل أعمال الحزب ونشاطه في الثورة وكانت تركز على ما أسمته التحول الديمقراطي والدولة المدنية والحرية وما شابه. ولقد بين أمير الحزب على صفحته الرسمية على موقع الفايسبوك، جواباً على عددٍ كبيرٍ من السائلين ؛ (أن إعلان الخلافة هذا باطلٌ لأن أيّ تنظيم يريد إعلان الخلافة في مكان ما فإن الواجب عليه أن يتبع طريقة رسول الله ﷺ في ذلك، ومنها أن يكون لهذا التنظيم سلطان ظاهر في هذا المكان يحفظ فيه أمنه في الداخل والخارج، وأن يكون هذا المكان فيه مقومات الدولة في المنطقة التي تعلن فيها الخلافة... والتنظيم الذي أعلن الخلافة لا سلطان له على سوريا ولا على العراق، وليس محققاً للأمن والأمان في الداخل ولا في الخارج، حتى إن الذي بايعوه خليفة لا يستطيع الظهور فيها علناً، بل بقي مختفياً كحاله قبل الإعلان! وهكذا فإعلان التنظيم للخلافة هو لغو لا مضمون له. إن الخلافة دولة ذات شأن، بيَّن الشرع الإسلاميّ طريقة قيامها وكيفية استنباط أحكامها في الحكم والسياسية والاقتصاد والعلاقات الدولية... وليست هي إعلاناً يُطلَق في المواقع الإلكترونية أو وسائل الإعلام. ولذلك فإن الإعلان الذي تمّ هو لغو لا يقدم ولا يؤخر في واقع تنظيم الدولة، فالتنظيم هو حركة مسلحة قبل الإعلان وبعد الإعلان، شأنه شأن باقي الحركات المسلحة). بل ذهب أمير الحزب إلى القول (إن الذي يستحق الوقوف عنده هو الخشية من أن يترتب على هذا الإعلان أثر سلبي بالنسبة لفكرة الخلافة عند البسطاء، فتسقط عندهم من مركزها العظيم وأهميتها الكبرى إلى فكرة هشة أشبه بمجرد التنفيس عن مشاعر قلقة عند بعض الأشخاص، فيقف أحدهم في ساحة أو ميدان أو قرية فيعلن أنه خليفة ثم ينزوي ويظن أنه يحسن صنعاً! مما يرسم علامة استفهام حول توقيت هذا الإعلان دون سلطان ظاهر مستقر لأصحابه يحفظ أمن هذه الدولة الداخلي والخارجي، بل هكذا على الفيسبوك أو الإعلام).

إن إعلان إقامة الخلافة من قبل تنظيم الدولة في ذلك الوقت المشبوه كان إعلانا لتشويه الخلافة في أذهان الذين بدأوا بالالتفاف حول دعاتها الحقيقيين! لأنه لا يعدو كونه حلقةً جديدةً في سلسلة أعمالٍ هدفها القضاء على مشروع الخلافة، بعد أن تطوّر الوضع الثوريّ في سوريا إلى المطالبة العارمة بها، وضمور مشروع العلمانيّين، ولم تبقَ للقلّة القليلة المتبقّية منهم أيّ شعبيّةٍ تذكر.

وبرغم أن الكثير من الناس استغرب موقف الحزب من هذا الإعلان المشبوه للخلافة على يد تنظيم الدولة، إلا أنه قد تبين للقاصي والداني بعد ذلك صواب موقف الحزب هذا، وذلك بعد الأعمال التي قام بها التنظيم التي ساهمت في تشويه فكرة الخلافة، وبعد القتال الدامي الذي خاضه التنظيم مع الفصائل المسلحة المعارضة للنظام، بينما ترك النظام في مناطق سيطرته آمنا مطمئنا، وبعد أن كانت القضية أن هناك نظاما مجرما يخوض حربا شرسة ضد شعبه لإخضاعه والسيطرة عليه، أصبح الشعار المرفوع أنه يخوض حربا عالمية ضد الإرهاب.

لقد أستطاع الحزب أن يفضح المخطط الأمريكي في سوريا، برغم انخداع البعض بالموقف الأمريكي الذي كان يرى فيه البعض وقوفا ودعما للثورة، بينما هو في الحقيقة دعما لنظام البعث الإجرامي، وكانت الخطة الأميركية تقوم على التالي:

– إيجاد معارضة علمانية تساعدها في فرض حلها على الناس وليكونوا جزءاً من هذا الحل.

– إسقاط الإسلام السياسي وفكرة الدولة الإسلامية من نفوس المسلمين، وتغيير اتجاه بوصلتهم باتجاه قبولهم بالدولة المدنية العلمانية.

– إفقاد المشروع الإسلامي حاضنته الشعبية وذلك عن طريق توريط أصحابه بالاقتتال الداخلي، أو ارتكاب بعض أعمال القتل المنفِّرة، وغير ذلك من الأعمال المرفوضة شرعاً، والتي تدين مرتكبها ولا تدين الإسلام في شيء، ومن ثم استغلالها إعلامياً، حتى إذا ما آن أوان الحل الأميركي كان قرار ضرب المشروع الإسلامي والتخلص من القائمين عليه أمراً ميسوراً.

– إنشاء جيش وطني جديد يضم الموثوق بهم أميركياً من ضباط وجنود الجيش السابق الذين انشقوا عنه، يضاف إليه بعض المجموعات القتالية التي تم استيعابها بالوعد بتغيير وجه النظام وبتلبيس الحقائق عليهم، ووعدهم ببعض المكاسب، هذه هي نواة القوة التي ستفرض بها أميركا مشروعها.

– إرسال قوات دولية تكون كالقوات الدولية في أفغانستان للمساعدة في الحفاظ على العملية السياسية التي ترعاها أميركا، وتثبيت حاكم سوريا الجديد، وتكون لهذه القوات مهمات قتالية فاعلة، ويكون من مهماتها منع إقامة دولة الخلافة، والتركيز على مقاتلة المسلمين.

– رعاية عملية انتقال السلطة رعاية تامة بحيث توجد لها هيئة حكم تجمع عدداً من عملائها من الطرفين: طرف الحكم الحالي العميل التابع لها، وطرف المعارضة العميلة التابعة كذلك لها.

لقد وعى الحزب على ما تخطط له أميركا وما زال يعمل على توعية الأمة والثوار على هذا المخطط للوقوف في وجهه ومحاولة إفشاله برغم ما يلاقيه الحزب من تضيق ومن ملاحقة حتى ممن يدعون أنهم معارضون للنظام، والذين تورطوا من خلال المال السياسي القذر، والذين يستعملهم النظام التركي لتنفيذ المخطط الأمريكي في سوريا. وقد لعبت هيئة تحرير الشام دور الشرطي التابع لتركيا في إدلب فعملت على كتم الصوت الفاضح للدور التركي القذر الذي أوصل الثورة إلى ما هي عليه اليوم في إدلب، فاعتقلت قرابة الأربعين شاباً من حزب التحرير ومعهم العديد من الوجهاء وأصحاب المواقف في إدلب وحماة وحلب. ولذا فالحزب يدعو المخلصين من الثوّار لربط أنفسهم بقياداتٍ نظيفةٍ ونبذ قياداتهم العسكريّة المرتبطة بالخارج، وتشكيل هذه القيادات النظيفة مجلساً عسكرياً قوياً كفؤاً يجمعهم ويقودهم إلى النصر على البر والتقوى. وإعطاء من سبق ذكرهم من قادة الثوار وأهل القوة النصرة لحزب التحرير وقيادته.

إن تآمر كل الدول على ثورة الشام ومحاولتها إعادة تأهيل نظام بشار وفرض الدستور العلماني، واعتبار كل المخلصين إرهابيين يجب القضاء عليهم... ما كان إلا لمنعهم من إقامة دولة الخلافة التي هي فرض ربهم، ومظهر وحدتهم، ومصدر قوتهم، ومبعث عزَّتهم، والتي ستنهي تسلط دول الغرب الكافر المستعمر عليهم، وستنهي مآسي المسلمين في كل بلادهم نتيجة البعد عن التحاكم لشرع الله وحده، والتي ستعيد أمة الإسلام أمة واحدة، ولتعود دولة الخلافة كما كانت الدولة الأولى في العالم، تطبق نظام الإسلام، وتحمله رسالة هدى ونور إلى العالم.

فلسفة الحكم بين المعارضة في الديمقراطية والمحاسبة في الإسلام

إن نظام الحكم في الإسلام لا يقبل المعارضة السياسية لأجل المعارضة، ويرفض التعددية السياسية بالمعنى الديمقراطي الذي يسمح بوجود أحزاب علمانية تعادي المشروع الإسلامي. بل هو نظام يقوم على مبدأ، أي عقيدة عقلية ينبثق عنها نظام ينظم كل شؤون الأمة. ومما لا شك فيه أن محاسبة الحاكم وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر في هذا النظام، ليس هو مجرد حق سياسي للمسلم يمارسه متى شاء، بل هو فرض إلهي عليه يجب أن يقوم به، وعبادة يتقرب بها إلى الله تعالى، وهذا الحكم الشرعي العظيم يختلف عن المعارضة السياسية في النظام الديمقراطي الجمهوري من وجهين:

أولاً: يرفض الإسلام فكرة المعارضة الدائمة للنظام السياسي، أي المعارضة من أجل المعارضة، فهذه الفكرة ابتدعها فلاسفة المجتمعات في الغرب كردة فعل على استبداد الملوك في أوروبا وحكمهم المطلق، وأيضاً فقد اعتبروا أن السلطة السياسية لها أثر سلبي على حرية الرأي والحرية الفردية التي يقدسونها، مما يستلزم تقييدها في أضيق الحدود، فجاءوا بنظرية المعارضة لإيجاد نوع من التوازن في السلطة والحيلولة دون استبداد الحكومة. فعالجوا مشكلة الاستبداد بإيجاد مناوئ للحكومة يسعى إلى إضعافها، فهم كالذي يكبّل الفرس الجموح خشية عدم السيطرة عليه، بدلاً من ترويضه للاستفادة من قوته وطاقته. وهذا ما يفعله الإسلام في نظام حكمه، فهو لا يكبل الحاكم بالحد من صلاحياته وإيجاد قرين له لا همّ له سوى التضييق عليه ومناوأته، بل أعطى للحاكم كل الصلاحيات اللازمة، وأطلق له العنان لاستخدامها بقوة وجدّ لأداء واجبه في رعاية الشؤون، وأوجب على الرعية طاعته، حتى يَسْهُلَ التنفيذ، وتُحَل المشاكل بيسر وسرعة، ويسير المجتمع كله بقوة إلى الأمام، يقول تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**...﴾(النساء:٥٩)، وكذلك فقد أكد الرسول ﷺ على وجوب طاعة الأمير، حيث قال: (**ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني**)، وقال: (**اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة يقودكم بكتاب الله**). تدل هذه الأحاديث على أن طاعة الحاكم في الإسلام أداء لفرض من فروض الدين، وهي ليست نابعة من خوف من سطوة الحاكم، أو رغبة في دفع شر ما، بل هي نابعة من إيمان بمبدأ، واعتناق لعقيدة، وانقياد لأمر الله. ومع ذلك فلم يجعل الإسلام هذه الطاعة مطلقة، بل قيدها بالمعروف وعدم القيام بمعصية الله، فقد نهى الإسلام عن الطاعة في المعصية، قال ﷺ: (**السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب و كره، ما لم يؤمر**

بمعصية، فإذا أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة). فالطاعة واجبة ما أقام الحاكم الشرع، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿**وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ* الذين يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ**﴾(الشعراء:١٥١،١٥٠)، وقوله تعالى: ﴿... **وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا**﴾(الكهف:٢٨). ولذا فإن الإمام يطاع في كل معروف ولا طاعة له في المعصية. وأيضاً فإن الإسلام لم يجعل سلطة الحاكم مطلقة بل قيدها بحدود الشرع، وألزمه أن يتقيد بها وينقاد لها، فالسيادة في الدولة للأحكام الشرعية وليست للحاكم، بل إن الإسلام أمر الناس بالخروج على الحاكم ونزع السلطان منه إذا أظهر الكفر البواح، ففي حديث عبادة بن الصامت قال: **(بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا ويسرنا وعسرنا وعلى أثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله، قال: إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان)**. فعدم منازعة أولي الأمر أمرَهُم مقيد بعدم ظهور الكفر البواح، أي الخروج على أحكام الله، فمفهوم المخالفة في الحديث أنه إذا أظهر الحاكم الكفر البواح وجب الخروج عليه. ومن هذا يتبين أن الحكم في الإسلام مقيد وليس مطلقًا، ولكنه مقيد بالكيف لا بالكم، فما دام الحاكم سائرًا بانضباط في إطار الشرع، فله صلاحياته ويجب أن يُطاع، وإذا خرج عن هذا الإطار بطُلت الطاعة، ووجب الخروج عليه إلى أن يعود إلى أحكام الله أو يُعزل عن الحكم. وكذلك فإن يقظة الأمة في محاسبة الحاكم، وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، تدفعه إلى الانضباط من تلقاء نفسه، وإلى الاجتهاد في أدائه لنوال رضاها، فإن نقمة الرأي العام وسخطه هو أخشى ما يخشاه الحاكم. ومن هنا نرى أنه لا استبداد في نظام الحكم في الإسلام، بل هناك قيود وانضباط من قبل الحاكم والمحكومين.

ثانياً: تنطلق المعارضة في النظام الجمهوري من قاعدة الحفاظ على(حرية الرأي) و (الحرية الفردية) ومنع الاستبداد، وتهدف حصرا إلى إظهار خطأ الممارسات السياسية للحكومة، والكشف عنها بهدف إضعافها وإسقاطها، فالمشاركة السياسية في النظام الديمقراطي الغربي تجسد رغبة الأفراد في الحد من سلطة الحاكم، وبالتالي التخفيف من سيطرة الدولة. أما الإسلام، فقد جعل محاسبة الحاكم وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر وسيلة للتأكد من التزامه بالشرع وحمايته من ارتكاب الأخطاء، وبعبارة أخرى فمحاسبة الحاكم في الإسلام هي حراسة للدين من الضياع، ومنع لتفشي الظلم والفساد، تهدف إلى مواجهة انحراف الحكومة، فهي أداة لتقوية الحاكم في حسن الرعاية وترشيد حكمه إلى ما فيه الصلاح

للبلاد والعباد، وليس لفضحه أمام الناس بهدف إضعافه وإسقاطه، فشتان بين الأمرين. وكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاسبة الحاكم حقًا سياسيًا للمسلمين، وواجباً شرعياً عليهم، فهذا يضمن تطبيق الإسلام تطبيقاً كاملاً وصحيحاً، ويضمن إقامة العدل وتحقيق الطمأنينة للناس، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿... **الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾(التوبة:١١٢)، وبذلك يقدم النظام السياسي الإسلامي تجسيداً حقيقياً للمشاركة السياسية، والحقوق السياسية للأفراد في هذا النظام.

وأمر آخر نود لفت النظر إليه، وهو لا يقل أهمية عما سبق، وهي قضية الشورى بين الحاكم والرعية، فقد أكد الشارع على موضوع الشورى، وجعله حقاً للرعية على الحاكم، وما كان أحد أكثر مشورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه، فبالتشاور تنجلي الأمور وتتبلور، ويُضاء الطريق ويتبين الدرب الذي يراد السير فيه، ومجلس الأمة في دولة الخلافة من أوجب واجباته مشاورة الحاكم وإبداء النصح له، فيكون على بينة من أمره، ويحسن في رعاية شؤون الناس، فأين النظام الديمقراطي من هذا الحكم العظيم؟ حيث تتلقف المعارضة سقطات الحاكم للهجوم عليه، وهي ليست معنية بنجاحه، بل تريد فشله لتحل محله، وهي لا يمكن أن تبدي له النصيحة المخلصة ليحسن رعاية الشؤون، فهذا مخالف لسبب وجودها، فهي ليست موجودة لمساعدته بل لمهاجمته، ولا تكترث إن ضاعت مصالح الناس بين ذلك.

وإذا أردنا تلخيص الفرق بين المحاسبة والشورى في نظام الإسلام والمعارضة في النظام الديمقراطي نقول: إن المحاسبة والشورى في الإسلام هي من أجل إنجاح الحاكم في رعاية شؤون الناس أفضل رعاية، والمعارضة في الديمقراطية هي من أجل إفشال الحاكم في هذه الرعاية وإسقاطه. وليس أدل على صحة ما نقول من الصراع الذي حصل في الولايات المتحدة بين الرئيس الديمقراطي والمعارضة في الكونجرس من الجمهوريين، فقد فشل أوباما في إقرار ميزانية للولايات المتحدة بسبب اعتراض الغالبية الجمهورية في الكونجرس وتمنعها، ما أوصل الولايات المتحدة إلى هاوية الإفلاس، بكل ما لذلك من تبعات ومصائب على الاقتصاد العالمي جراء تحكم الدولار فيه، وكل ما استطاعوا الاتفاق عليه هو تأجيل إعلان الإفلاس لبضعة أشهر، وهذا التحجر في المواقف سببه خشية الجمهوريين من فقدان جزء من قاعدتهم الانتخابية، وعزمهم قبل كل شيء على إفشال سياسات الرئيس الديمقراطي الاقتصادية ومعالجاته، وإظهار هذا الفشل للناس، لرفع فرص فوز حزبهم الجمهوري في انتخابات الكونجرس وانتخابات الرئاسة المقبلة، حتى

إذا كان هذا على حساب مصالح الشعب الأمريكي وإنعاشه اقتصادياً وإيجاد فرص عمل له. وهذه المعارضة من أجل أجندات خاصة ومصالح حزبية ضيقة على حساب مصلحة الشعب هي خيانة وفسق، وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن ذلك بقوله: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾(الأنفال:٢٧).

ثم إن الاتهامات المتبادلة بين الحكام والمعارضة في حال عدم الاتفاق، والتلفيق ولي الكلام من كلا الطرفين لعدم تحمل مسؤولية الفشل كما هو مشاهد الآن في الولايات المتحدة هو كذب وقول للزور، وقد نهى سبحانه وتعالى عن هذا بقوله: ﴿... **وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ**﴾(الحج:٣٠)، ونهى عن التلفيق وكتمان الحق بقوله: ﴿... **لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾(آل عمران:٧١).

إذن فالإسلام يرفض فكرة المعارضة من أجل المعارضة، وهي تقوم على مرتكزات تخالف الشرع. ومن هذا كله يتبين أن محاسبة الحاكم في الدولة الإسلامية هي جزء أصيل من نظام الحكم في الإسلام، يقوم به الأفراد والجماعات والأحزاب الإسلامية في الدولة. وهذا الذي يجعل الدولة تسير في تطبيقها للإسلام في الاتجاه الصحيح إذ وراءها أمة واعية على حقوقها تحاسب الدولة إن هي قصرت في تطبيق الإسلام أو ظلمت أو تجبرت أو خرجت عن الخط المستقيم الذي رسمه لها الإسلام.

فلسفة التشريع الغربي ومناقضتها للإسلام

عَمد الغرب إلى فرض نظامه الفكري والحضاري لملء الفراغ السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العالم الإسلامي، الذي نتج عن انهيار الخلافة الإسلامية سنة ١٩٢٤م، كما عمد إلى تشويه البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الإسلامية، بغية إحداث خلل فكري في المجتمع الإسلامي ليُمكِّن للأنظمة والتشريعات الغربية أن تسود في العالم الإسلامي. فالتشريعات والقوانين غير الإسلامية لم يكن لها أي أثر أو وجود في واقع الأمة السياسي والتشريعي لأكثر من ثلاثة عشر قرنا، ولكنها بدأت تتسرب لكيان الدولة العثمانية في أواخر أيامها، بعد أن صدرت الفتاوى من شيخ الإسلام آنذاك أنها لا تخالف الإسلام، ولكننا نلاحظ اليوم وجود حالة من الارتكاس في المفاهيم أصابت قطاعا عريضا في الأمة الإسلامية، نجم عنها التبني التام لأحكام التشريعات الغربية دونما اعتبار لمناقضتها لأحكام الشريعة الإسلامية، وفي هذا السياق رأينا كيف تم تجييش الناس في مصر من قِبل بعض رموز التيار الإسلامي لقول نعم للدستور أيام حكم الدكتور مرسي، على اعتبار أن هذا هو أفضل المتاح، بل هو الذي سُيمكن من تطبيق الشريعة بشكل كامل. ومما يُثير الاستغراب أن معظم هؤلاء لم يلتفتوا إلى الأثر الواضح لفلسفة التشريع الغربي التي تكاد تسيطر على أغلب بنود الدستور، وتكاد تقضي على أي فلسفة أخرى يمكن أن يظهر أثرها على بعض المواد، ناهيك عما في بنود هذا الدستور من عوار ومخالفة للنصوص القطعية في الإسلام.

ولهذا فلا بد من إبراز أهم الأسس التي تقوم عليها فلسفة التشريع في الفكر الغربي، وبالتالي بيان مدى مناقضتها للإسلام.

تنبني فلسفة التشريع الغربي على قواعد عدة أهمها (حفظ الحرية الفردية) و(فصل الدين عن الحياة) و(نسبية القوانين والتشريعات).

١-الحريات: تعد الحرية في الفكر الغربي، أصل قيام المجتمعات، وقاعدة لبناء الوجود السياسي الذي ينحصر هدفه في الحفاظ عليها. ولكن لما كان الإنسان مضطرا إلى العيش في جماعة، وهذه تحتاج إلى دولة تمتلك سلطة لتنظيم شؤونها، كان لا بد من ربط التشريع بفكرة التوفيق بين السلطة والحرية، فأصبحت التشريعات تهدف إلى "تنظيم التعايش بين السلطة والحرية في إطار الدولة-الأمة". وكان نتيجة ذلك إرساء قاعدة الفصل بين السلطات، للحيلولة دون الاستبداد الفردي، ولقد ظهر جليا أثر هذه

الفكرة في باب كامل من الدستور المصري الجديد هو الباب الثاني الذي يحمل اسم الحقوق والحريات، كما ظهر في التأكيد على مسألة الفصل بين السلطات في هذا الدستور. بينما خطاب الشارع المعالج لمشاكل الإنسان لم ينطلق من واقع إعطاء الفرد حريته أو تقييد حريته، بل انطلق من أساس أن كل مشكلة هي مشكلة إنسانية ابتداءً، فيعالجها لهذا الإنسان بصفته إنساناً له غرائز وحاجات مختلفة، وخالق الإنسان هو الأدرى بهذه الغرائز والحاجات ﴿**أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾(الملك:١٤)، وهو جل وعلا – بخلاف الإنسان – غير محدود العلم والقدرة، وهو العليم الحكيم الذي لا يخطئ ولا يجوز عليه الخطأ، فكان هو الأولى بوضع الحلول لمشاكل هذا الإنسان ليسير عليها، وبيان حكم أفعاله، وكان حكمه المتعلق بأفعال العباد حكمًا شرعيًا ثابتًا. وجاءت الشريعة لتخرج المكلفين من دواعي أهوائهم حتى يكونوا عبادًا لله. فالحكم الشرعي هو خطاب الشارع المتعلق بأفعال العباد. أضف إلى ذلك فساد قاعدة الحرية الغربية عقلا وواقعا، نظرا لأنه لا يمكن جعل الحرية قاعدة لبناء التشريعات عمليا، فإذا كانت حرية المرء تنتهي حين تبدأ حرية الآخرين كما يقولون، فهذا يعني أنه لا توجد حرية للمرء في أن يفعل ما يشاء. وواقع الأمر أن الحرية في المجتمعات الغربية قد قيدت بقيود قانونية واجتماعية وسياسية واقتصادية أخرجتها تمامًا عن مضمونها المثالي الذي افتُتِن به الناس، وجعلت منها مجرد كلمة يتغنى بها المفتونون بوهج الحضارة الغربية.

٢–فصل الدين عن الدولة: لقد خضع التشريع الغربي للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها أوروبا، والتي كانت ثمرتها فصل الدين عن الدولة بعد الصراع الدامي بين المفكرين والكنيسة، مما جعل أوروبا لا تملك تشريعات دائمة ثابتة، طالما أُبعدت القواعد الدينية الثابتة، ولذلك أصبحت التشريعات تعبر عن "الإرادة العامة"، والقانون خاضع لرغبات الناس وحاجاتهم، وأصبح الشعب من الناحية الشكلية مصدرا للقوانين، وارتكز النظام الديمقراطي على حق الشعب في سن قوانينه كجزء من قاعدة "السيادة الشعبية". وتأثرا بهذه الفكرة تم وضع المادة الخامسة في الدستور المصري التي تنص على أن السيادة للشعب يمارسها ويحميها، ويصون وحدته الوطنية، وهو مصدر السلطات، وهذا النص هو تكريس لفصل الدين عن الدولة، وإبعاد للدين الإسلامي عن واقع الدولة والدستور والقوانين. ويتضح فساد نظرية سيادة الأمة، أي حق الأمة في سن القوانين، من قصور العقل البشري عن معالجة واقع الحياة، بسبب انعدام الموازين الثابتة، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بوجود الدين المقطوع بصحته، وهو الإسلام الذي أُنزل على مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم. كما أن مبدأ فصل الدين عن الدولة ليس تنظيرا مبنيا

على البحث والبرهان العقلي، وإنما هو حل وسط بقبول الدين كأمر واقع، مع عزله عن الحياة. ومما لا شك فيه أن فصل الدين عن الدولة يناقض الفطرة الإنسانية، فالإنسان كل لا يتجزأ وليس بالإمكان فصل عقيدته ومشاعره عن ممارساته وتصرفاته بصورة دائمة. كما أن القول بسيادة الأمة وتخويلها إصدار التشريعات، يناقض ويخالف الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، والتي تحرم جعل التشريع لغير الله عز وجل، قال تعالى: ﴿**أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾(الشورى:٢١) وقال أيضا: ﴿**وَمَا كانَ لِمُؤمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُه أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُم الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِم**﴾(الأحزاب:٣٦). وواقع الحال أن الأمة ليست هي من يقوم بسن القوانين، كما يدعي أصحاب الفكر الغربي الرأسمالي. حيث ينحصر التشريع في هيئة محدودة العدد في البرلمان أو في لجنة تأسيسية، ولذلك لا تصح نسبة القوانين إلى الأمة لمخالفة ذلك للواقع، حتى لو تم إقرار هذه القوانين أو الدساتير بعد الاستفتاء الشعبي عليها. إذ يتشكل الدستور من مجموعة مواد فيها مسائل معقدة لا يدركها إلا أهل الاختصاص، وبالتالي فإن الموافقة أو الاعتراض من باقي الشعب ممن هم ليسوا من أهل الاختصاص لا قيمة له.

فإذا أُقِرَّ القانون أو الدستور لكون الموافِق عليه أكثرَ من المعترض، فهذا يعني أن هناك فئةً كبيرة من الشعب قد تصل إلى النصف ناقص واحد لم توافق على الدستور. كما أن فئة عمرية قد تشكل ٢٥% من الشعب، وهم فئة الشباب الذين هم دون السنّ القانوني المصرح له بالانتخاب، لا تؤخذ أصواتهم وبالتالي لا يُلتفت إليها في الاستفتاء. كما أن موافقة الموافِق لا تعني موافقةً حقيقية في ظل ضغوط من أطراف خارجية أو تأثير الآلة الإعلامية في تشكيل الرأي العام. وفي النهاية فإن إقرار دستورٍ ما في فترة ما هو إقرار أغلبية الشعب الموجود في هذه الفترة، لكن بعد جيل أو جيلين يكون الذين صوتوا لصالح هذا الدستور تحت التراب!

إننا نقول بكل وضوح أنه لا محلّ للبشر في وضع أحكام لتنظيم علاقات الناس، فهم مقيدون بالأحكام الشريعية. قال تعالى ﴿... **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**...﴾(الحشر:٧)، ولهذا فإن الدستور في الدولة الإسلامية يجب أن يؤخذ من كتاب الله وسنة رسوله وما أرشدا إليه من إجماع الصحابة والقياس الشرعي، ولا عبرة لرأي الأكثرية أو الأقلية.

فالتشريع في الإسلام هو لله وحده ولا يحق لأحد أن يحلل ويحرم من دون الله، وجعل التشريع للبشر، أو لِلَجنة تأسيسية، منتخبةٍ أو معيَّنة هو جريمة كبرى في الإسلام. أخرج الترمذي من طريق عدي بن حاتم قال: "أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وفي عنقي صليب من ذهب، فقال يا عدي اطرح عنك هذا الوثن. وسمعته يقرأ في سورة براءة ﴿**اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ**﴾. قال أما إنهم لم يكونوا يعبدوهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئا استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئا حرموه".

٣-نسبية القوانين والتشريعات: انطلق الفكر الغربي في نظرته إلى القانون، على أنه حصيلة التطور الاجتماعي المعبر عن رأي الجماعة. ولهذا فإن التشريع الغربي في واقعه وباعتراف فقهائه، إنما هو تشريع خاص، وليد ظروف اجتماعية وتاريخية معينة. مما حدا بالمشَرِّعِ الغربي أن يسترشد بأحكام نظرية "القانون الطبيعي" في صياغة قوانين وضعية مبنية على قواعد عقلية محضة، مثل العدل والضمير المنبثق عن الإنسان ذاته. ونحن نرى أن ربط القانون بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يخلق إحساسا دائما بعدم الاستقرار، ويجعل للقوانين صفة نسبية ويدخل كافة القوانين في إطار المتغيرات المتعلقة بالمصلحة الآنية.

كيف ستواجه دولة الخلافة الراشدة القادمة تكالب الغرب عليها؟!

هذا سؤالٌ مطروحٌ وبقوةٍ في الساحة الإسلامية، خاصة والأمة اليوم في حالة مخاض عسير سيسفر عما قريب بإذن الله عن ولادة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، وهو مطروح من جهات ثلاث:

الجهة الأولى: بعض أعضاء الحركة الإسلامية التي تعمل على إعادة بناء دولة الخلافة. وهدف هؤلاء الأعضاء من السؤال هو الاطمئنان إلى أن دولة الخلافة الإسلامية لن تقوم لكي يتم القضاء عليها في مهدها، وهؤلاء هم من أعضاء حزب التحرير الذي أخذ على عاتقة أن يعمل لاستئناف الحياة الإسلامية في واقع المسلمين عن طريق بناء دولة الخلافة، وحدد لهذه الغاية منهجاً مستنبطاً من حياة نبينا وسيرته صلى الله عليه وسلم قبل بناء دولته في المدينة وبعدها، ما حاد عنه ولن يحيد بإذن الله.

الجهة الثانية: هي من أعضاء بعض الحركات الإسلامية الأخرى العاملة على الساحة، الغيورين على إسلامهم، وبعض المسلمين المؤمنين بحتمية عودة الحكم بالإسلام؛ مستندين بذلك إلى بعض النصوص الشرعية التي أوجدت لديهم هذا الإيمان، فهم يحلمون بعودة دولة الخلافة الراشدة ولكنهم يرون في عودتها حلما بعيداً يكاد يكون مستحيلاً تحقيقه في ظل هيمنة الكفر وأعوانه على رقاب البلاد والعباد.

وهدف هؤلاء السائلين: هو المعرفة والاطمئنان لا سيما وأنهم يرون تكالب دول الكفر والاستعمار على بلادنا ومكافحتها لثورات الأمة في كل مكان، فلسان حالهم أنهم مأخوذون بمعطيات الواقع الذي يعيشون، فهم يتمنون عودة الخلافة الراشدة وتملؤهم الأمنيات الطيبة لها ولكن خوفهم من الأعداء وشرورهم أسكن بداخلهم خوفاً جعلهم عاجزين عن ممارسة إيمانهم بحتمية عودة الحكم بالإسلام، أو هم على أحسن حال جلسوا كالراعي فاقد الحيلة يراقب: ماذا سيفعل ذلك الوحش الكاسر بماشيته.

الجهة الثالثة: هي أهل الإرجاف والارتجاف: الغيورون على مصالحهم، الباحثون عن الوظيفة ولقمة العيش بأي ثمن، الذين فقدوا الإحساس إلا بمصالحهم ومنافعهم، حتى لو تطلب الأمر تخليهم عن إنسانيتهم، لا بل حتى لو انحطت بهم الحياة إلى أن يعيشوا كالعبيد بعقولهم، وكالبهائم بغرائزهم، ومرتع هؤلاء معروف لنا جميعا فهم يكثرون ويتكاثرون في مراعي الأسياد ويعتاشون على ما يلقون لهم من فتات.

وهدف هؤلاء من السؤال: يختلف عن سابقيهم باختلاف موقعهم في هذه الحياة، فهم لا يسألون خوفا على الخلافة أو رغبة في أن لا ينال منها أحد، بمعنى أنهم أحرص من أسيادهم على بقاء أسيادهم أسياداً عليهم وعلينا، فلا خلافة تعنيهم ولا يرقبون في مؤمنٍ بها عامل على بنائها إلاًّ ولا ذمة، فقد اتخذوا من أسيادهم أرباباً من دون الله، فهم المدافعون عنهم وهم الحراس الأمناء على مصالحهم، وهؤلاء مطلوبٌ منهم إشاعة الشك والريبة واليأس والقنوط في نفوس العاملين على رفع لواء العزة والكرامة، لواء الحكم بما أنزل الله، فيسألونك كيف ستواجه دولة الخلافة محاربة الغرب لها؟! وهل ستقوى على الصمود في وجه أمريكا؟!، ولديهم جواب جاهز يثبطون به كل ذي همة عالية إن أصغى لهم، فمطلوب من هؤلاء أن يبعثوا في نفوس أصحاب الهمة جرعات مركزة من الريبة واليأس والإحباط، وربما يتسلحون ببعض النصوص يستشهدون بها في غير محلها، فهؤلاء هم الذين يصوِّرون لك أمريكا كأنها إله لا بد من السير وفقا لرؤاها، ولَتجدنَّهم أحرصَ الناسِ على حياةِ الذل هذه ما دامت تملأ جيبوهم وبطونهم من سحت الدنيا، حتى وإن امتلأت سجون الطغاة بضحاياهم من أولئك المؤمنين الذي صدقوا ما عاهدوا الله عليه.

ولكل هؤلاء وقبل الإجابة على هذا السؤال، أرى أن أعرض هذه المعادلة الفكرية التي أرتجي منها أن تستثير العقول لتعقل وتحيي الإيمان لدى بعضنا فيحيا معنا يملؤه الأمل والرجاء في الله ومنه، وتستنهض الهمم والعزائم في نفوس رجالٍ يحبون أن يَصدقُوا مع الله فَيصدُقَهم.

والمعادلة الفكرية: إذا كنت مسلماً مؤمناً بما أُنزل على محمَّد ﷺ فمن المؤكد أنك تعرف أن الإسلام شرح لنا كل شيء حتى كيف ننام وكيف نصحو وكيف ندخل إلى الخلاء وماذا نقول وكيف نخرج منه وماذا نقول... الآن إذا كنا فعلاً نؤمن بذلك: فهل من المعقول أن هذا الدين الذي لم يترك مثل هذه التفاصيل الدقيقة أن ينسى أن يعلمنا كيف نقيم حكم الله فينا؟!!! إذا كان الجواب: لا يعقل هذا، وكنت أنت ممن لا يعرف كيف نقيم حكم الله فينا؟ فما عليك إلا أن تتصل بنا نحن حزب التحرير العامل على إقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فقد أعددنا لك المشروع الكامل والدستور اللازم للبرنامج المتكامل للحكم بما أنزل الله.

والآن إلى السؤال كيف ستواجه دولة الخلافة محاربة الغرب لها؟!

المعطيات:

• إن الذي سعى إلى هدم دولة الخلافة الإسلامية، هي تلك الدول الكافرة شرقية وغربية التي تكالبت عليها وهي في حالة ضعف، وما فعلوا ذلك إلا لأنهم كانوا يرون في الإسلام عدواً لهم ولمصالحهم.

• إن تلك الدول الكافرة مجتمعة لم تستطع القضاء على دولة الخلافة على ضعفها إلا بالتحالف مع عملاءٍ لهم من أبناءِ المسلمين، باعوا أنفسهم للكفر بثمنٍ بخس فأعانوه على هدمها، وهؤلاء العملاء كانوا في شتى المجالات؛ الثقافية والسياسية والعسكرية، فمنهم من كان والياً على ولاية من ولايات دولة الخلافة، ومنهم من كان شيخاً يصدر الفتاوى، ومنهم من كان قائداً عسكرياً ..الخ

• وما أن تحقق لهذه الدول هدم الخلافة الإسلامية حتى صار المسلمون بلا راعٍ يرعى شؤونهم، وتولى هذا الكافر المستعمر حكمهم بأفكاره وأنظمته التي ما جنينا منها إلا الهزائم تلو الهزائم إلى أن وصلنا إلى ما نحن فيه من هوانٍ وتشرذم وانحطاط في شتى مجالات الحياة، ثم نصب علينا حكاماً من أعوانه الذين خانوا دينهم وأمتهم لتكريس حالة الهوان والتشرذم هذه لغاية الآن.

فكيف لعدوٍ كهذا يدرك خطر الإسلام عليه أن يقف مكتوف الأيدي حيال نهضة هذه الأمة لبناء دولتها من جديد، وهو الذي سهر مئات السنين ليتمكن من الخلاص منها؟!!! وكيف لحكام وضعهم ليسهروا على إجهاض كل أملٍ بنهضةِ أمتنا أن يقفوا مكتوفي الأيدي حيال هذه النهضة، إننا نجزم أن هذا العدو الذي هدم ثم سهر مع أعوانه على إبقاء المهدوم أنقاضاً لن يتركنا وشأننا ونحن نبني دولتنا، لا بل إنه لم يتركنا لحظة واحدة ونحن نعمل لعودة إسلامنا لواقع حياتنا، إذاً فالسؤال مشروع والعدوان علينا حاصل بالفعل ومتوقعٌ أن يزداد شراسةً حال إعلان قيام دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فماذا نحن فاعلون؟!

أوَتظنون أيها الإخوة الكرام أننا في حزب التحرير العامل ليلاً نهاراً على بناء دولة الخلافة لا نُقَدِّرُ لهذا الأمرِ قَدْرُه؟!!!

إن بناءَ الدولةِ والإعلانَ عن قيامها أمرٌ أشدُ صعوبةً من مجابهةِ أعدائِها بعدَ قيامها، ذلك أننا نتحدث عن بناءِ دولةٍ وليس عن استلام حكم فقط، والفرق شاسع بين الاثنين، كما أن بناءَ دولة على أساسٍ فكري عقائدي أشدُّ صعوبةً من الاثنين، ذلك أن بناءَ دولةٍ على أساسٍ عقائدي يقوم أساساً على إيمان

المؤمنين بضرورة قيام الدولة على هذا الأساس، فما ظنك إذا كانت العقيدة الإسلامية التي يؤمن بموجبها المؤمنون بأن الله هو الخالق المدبر وهو الذي يُؤتِي الملك من يشاء ويَنزع الملك ممن يشاء، وهو الله الذي أحكم معادلةَ الصراعِ بين الخير والشر بقوله ﴿... **إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ**﴾(مُحَمَّد:٧)، وبقوله ﴿ **وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ ۗ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ** ﴾(آل عمران:١٢٦)، هذه العقيدة التي تتضمن نصوصها أن المسلم مأمورٌ بأن يسعى لبناءِ حكم الله فى الأرض وبناء دولة الإسلام لتحمل الإسلام إلى العالم كله، هذه هي العقيدة التي ستقوم عليها دولة الخلافة الإسلامية، وهي المحرك الحقيقي لإيمان المؤمنين بها بأن استجيبوا لأمر الله واعملوا على أن يكون الأمرُ كلُّه لله.

من هنا فنحن نرى أن بناءَ صرح دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة في نفوس المسلمين وعقولهم لتصبح مطلبهم المصيري الذي يعيشون من أجله ليُحَكِّموا فيهم شرع ربهم يحتاج إلى هندسة فكرية إيمانية من نوع فريد وخاص جداً، يكون الحق سبحانه وتعالى هو وحده مصدرها، ويكون المعلم والخبير الوحيد فيها هو رسول الله ﷺ المؤهل من لَدُن عزيزٍ حكيمٍ، لشرحِ وبيانِ كيفية تطبيق هذا النظام، وبِحِسْبَةٍ غايةٍ في البساطة نقول: إن ذلك المعلم الخبير والذي لم ينطق عن الهوى ﷺ احتاج إلى ثلاث عشرة سنة قضاها يشرح هذه العقيدة وما ينبثق عنها من نظام بلغة فصيحة بليغة ليهندس عقولاً تحمل هذا المبدأ بفكرته وطريقته في وسط فصيح أيضاً لكنه لم يتمكن من وضع هذا المبدأ موضع التطبيق في واقع الحياة وأعني في مكة، إلى أن شاءت إرادة الله أن يعز الإسلام بالأنصار في يثرب فنصروه ونصروا دعوته، فمن لحظة وصوله ﷺ مهاجرا إلى ربه ليقيم دولته التي ترفع شعارَ المبدأ ذاته الذي انطلق من بطحاء مكة "لا إله إلا الله مُحَمَّد رسول الله". فبعد وصوله يثرب بست سنين فقط حتى بدأت رُسُلُ رسولنا الكريم ﷺ تجوب الأرض، فرسول إلى المقوقس حاكم مصر، وآخر إلى هرقل عظيم الروم، فكسرى ملك فارس، والمنذر بن ساوى أمير البحرين، وهوذة الحنفي أمير اليمامة، وملكي عمان، والحارث الحميري حاكم اليمن، والحارث الغساني أمير الغساسنة، والنجاشي ملك الحبشة، ناهيك عن وصول طلائع جيوش دولته إلى أطراف الشام في مؤتة لتؤدب من قتلوا رسول نبي الإسلام إليهم فقط بعد ثماني سنين من قيام دولته عليه الصلاة والسلام، رغم قلة الحيلة وضيق ذات اليد. ما نود التركيز عليه هنا أن رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم استطاع أن يجيش الجيوش لتبلغ تخوم الروم في ثماني سنين من عمر دولته، لكن

حكمة الله شاءت أن لا يكتمل بناء الدولة في مكة المكرمة في ثلاث عشرة سنة من عمر الدعوة، وهذا ما يجعلنا نؤكد على حقيقة أن بناء دولة الخلافة والإعلان عن ولادتها أصعب بكثير من مواجهة أعدائها.

إن فهمنا لقيام دولة الخلافة والإعلان عنها يختلف عن فهم من يحن إليها ويتمناها فقط، فنحن أصحاب مشروع إسلامي سياسي، فالسياسة هي عملنا وتخصصنا لنصل بأمتنا إلى لحظة نعلن فيها قيام دولة الخلافة فتقوم لتستمر، وقد عملنا داخل الأمة؛ بها ومعها لكي نحدث حالة الوعي على أن لا نهضة لإسلامنا إلا بدولة الخلافة، من خلال مشروع وبرنامج عمل للحكم بما أنزل الله، برنامج يسير على نهج الحبيب المصطفى ﷺ لبناء الدولة، وفهمنا هذا يقتضي بالضرورة أن نقود الأمة إلى أن تتبنى مشروعنا هذا كما تبنى الأنصار والمهاجرون مشروع نبينا ﷺ فنصروه وآزروه وضحوا في سبيل إعلاء كلمة الله، فهذه أول ركيزة سنرتكز عليها، وهي أمتنا الإسلامية التي لم تخذلها يوما ولم تجدنا إلا مدافعين عن مصالحها ودينها مهما اقتضت هذه الغاية منا من تضحيات، لأننا لا نرجو النصر إلا من الله، وعلى يد أمتنا التي بدأت بشائر نصرتها لنا تفصح عن نفسها، ثم إننا أيها الإخوة الكرام قد أعددنا العدة لهذا المشروع من الناحية النظرية والفكرية والسياسية، فنحن نعلم ماذا سنفعل من اللحظة الأولى لاستلام الحكم ليكون حكما بالإسلام لا يستند إلا لأمتنا الإسلامية تحميه وتذود عنه، وتحمله للعالم أجمع، نحن دولة قائمة من الناحية النظرية ولا ينقصنا إلا أن يمن الله علينا بأهل نصرة ننتصر بهم ومعهم على قوى الشرك والظلام، فقد نجحنا أن نهندس بناء دولتنا وفق ما جاء به حبيبنا مُحَّد ﷺ، وأصبحت الخلافة مطلباً لجماهير أمتنا في شتى ربوع عالمنا الإسلامي.

أما ما سنفعله إذا حاربَنا الغرب والشرق الكافر وهذا متوقعٌ، فإننا نطمئنكم بأن هذا الغرب بقضه وقضيضه قد انهزم من بلادنا قبل قيام دولة الخلافة هزيمة عسكرية نفسية، على يد مجموعات من شباب الإسلام الذين أذاقوا أمريكا وحلفاءها الأمرّين في أفغانستان والعراق، فخرجت تجر أذيال الهزيمة من بعض بلادنا ولولا شرذمة من المأجورين الخونة لانهزمت معهم مشاريعهم الاستعمارية، لا بل إننا نأمل كما يتوقع هذا الكافر المستعمر أيضاً أن قيام دولة الخلافة الإسلامية سيكون بمثابة الضربة القاضية لكياناته الهشة في بلادنا وأزلامه الذين سيتساقطون كأوراق الخريف، ولن يجد هؤلاء الرويبضات بُدًّاً من حزم أمتعتهم ليهربوا بجلودهم من طوفان أمة متعطشة للبطش بهم، لما أذاقوها من إذلال وهوان، أما إن ارتكب الغرب أو الشرق حماقة عمل عسكري هنا أو هناك فإنهم سيمنحون صناديد الإسلام الفرصة

ليذيقوهم الموت الزؤام، ولن تنفعهم آلتهم العسكرية أمام أمة استيقظت من رقدةِ العدمِ، متعطشةً لبناء مجدها تجد ريح الجنة في شهيقها وريح النصر في زفيرها، سيجد العالم الكافر وأعوانه فينا رجالا في السياسة والاقتصاد والفكر يملكون الحلول للبشرية لا يفاوضون على دنية ولا يداهنون ولا يرضون بأقل من أن تكون العزة لله ولرسوله، جنديتنا في الإسلام ستغلب كل تفوق حاصل لصالحهم، ذلك أن جند الله سيجدون ريح الجنةِ والحياةِ الخالدة باطمئنانهم أنه في سبيل الله، سيلاقون حياة خلد عند ربٍ شكور. ستُقْبِل الأمة على الموت حباً في لقاء ربها وسيفر أعداؤها خوفاً من الموت الذي هو نهاية كل شيءٍ عندهم، فما ظنك بفارس يقابلك متحدياً ولسان حاله يقول لك: إنني قادم لقتلك إن استطعت وإن قتلتني فأنت تهديني ما أحب، جنةً عرضها السموات والأرض، أي سلاح ذلك الذي يمتلكه جند الإسلام حينما يخلصون النية في جهادهم لتكون كلمة الله هي العليا، أتذكرون كلام ابن رواحة رضي الله عنه قائد جيش المسلمين في مؤتة حين وقف يخطب في جيشه عندما رأوا كثرة عدد جيش الروم قال: (يا قوم والله إن التي تكرهون للتي خرجتم تطلبون، "الشهادة" وما نقاتل الناس بعدد ولا قوة ولا كثرة، ما نقاتلهم إلا بهذا الدين الذي أكرمنا الله به، فانطلقوا فإنما هي إحدى الحسنيين، إما ظهور وإما شهادة)، أمَّتنا ستُحسُ أن إسلامها قد خرج من المساجد، ليدير الحياة، والمآذن تصدح تنادي الله أكبر الله أكبر الله أكبر... وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً، عندها سنزدحم في بيوت الله شكرًا ونجعل من كل صلاةٍ صلاةَ جمعةٍ، الكلُ يسأل بفرحٍ وقلق والكل متأهبٌ لدفع أي عدوٍ يدنو من ساحاتنا. ويا لروعة نسائكم أيها المسلمون وهن يهزجن بأهازيج النصر "طلع البدر علينا" في ذلك المشهد الملائكي الذي يشخص أمام عيني اللتين تسبحان بدمع الشوق إلى تلك اللحظات، على أنني لا أكتب خيالاً، لا بل إنها الحقيقةُ أراها شاخصةً أمامي فكونوا على ثقة بأمتكم وكونوا على ثقة أكبر بأن في أمتنا رجالاً يعملون ليل نهار لبناء دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة وكونوا على يقين بأن مواجهة دول الكفر كلها أسهل بكثير من بناء الدولة والإعلان عن قيامها، فالأوراق التي بأيدينا كثيرة لمقارعة الكافر المستعمر وأذنابه، وإذا كان رسولنا الكريم ﷺ قد استطاع في ثماني سنوات بعد هجرته أن يصل إلى تخوم الروم، فإننا بفضل الله وتوفيقه نعد العدة إلى أن يستظل العالم الإسلامي بظل دولة الخلافة الإسلامية في زمن قياسي جداً معتمدين في ذلك على توفيق الله والرغبة الجامحة لدى أمتنا في أن تنصر الله ودينه وتحيا حياة كما يحب ربنا ويرضى، فكونوا أنصاراً لله ولرسوله واحملوا معنا هذا المشروع ولا ترضوا لأنفسكم أن تكونوا في جمهور المتفرجين.

دولة الخلافة الموعودة... وامتلاك تكنولوجيا متطورة

مما لا شك فيه أن هناك عوائق كثيرة تقف في وجه العاملين لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الإسلامية، ومن أبرز هذه العوائق تلك الهيمنة الغربية على مقدرات الحكم في بلاد المسلمين من خلال حكام رويبضات نصبهم الغرب الكافر على رقاب المسلمين وحماهم ورعاهم وحافظ على كياناتهم لعقود طويلة، ولكن بفضل الله تعالى بدأت الأمة تدرك تفاهة هؤلاء الحكام وعمالتهم للغرب الكافر، ووقوفهم سدًّا منيعا أمام تطبيق الإسلام كنظام حياة للأمة والدولة، وقد سقط أولهم في تونس ومن بعده مبارك في مصر وصالح في اليمن، وعلى طريق السقوط بإذن الله بشار أسد، ولن يستطيع غيرهم في باقي بلاد المسلمين، ولا من استُبدلوا بهم من الصمود طويلا أمام تحرك هذه الأمة التي إذا تحركت خرت لها الجبابرة، وفرّت من أمامها الأسود.

لقد باتت عملية التغيير الحقيقي وشيكة، بعد أن أدركت الأمة أن ثوراتها قد خُطفت منها، وأنها قد اقترفت خطأً كبيرا عندما اكتفت بإسقاط أولئك الرويبضات دون أنظمتهم الحاكمة ومن يقف وراءهم من دول الغرب أعداء الأمة، الذين هم أس كل بلاء وداء يصيب الأمة، نعم أدركت الأمة ذلك وما عليها إلا أن تسير في الطريق حتى نهايته لتستعيد سلطانها المغصوب بإعادة الحكم بما أنزل الله في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

ولكن هناك سؤالا جديرا بأن يطرح في هذا الوقت بالذات لأن عملية التغيير باتت وشيكة كما قلنا، والسؤال هو: هل يمكننا ردم تلك الهوة السحيقة بيننا وبين الغرب في الناحية العلمية التي يسبقنا الغرب فيها بمراحل شاسعة جدا؟ وهل يستطيع الغرب أن يمنع عن دولة الخلافة الوليدة كل مقومات التقدم العلمي والتكنولوجي كما يدعي البعض ويخوّف الأمة من مصير مجهول لها إن هي سعت لتحدي الغرب وإقامة دولة الخلافة؟

صحيح أن هناك الكثير من المراكز البحثية والجامعات العلمية والمعاهد التكنولوجية في بلاد المسلمين، وصحيح أيضا أن هناك الكثير من المؤتمرات والندوات التي تعقدها الحكومات القائمة في العالم الإسلامي لبحث ما يسمى بـ (نقل التكنولوجيا)، ولكن من الواضح أن كل هذا لم يُجْدِ الأمة نفعًا، ومن الواضح أن هذه الدول غير جادة في سعيها للحصول على هذه التكنولوجيا، أو أنها لا تمتلك الإرادة الكافية لتحقيق طفرة علمية في البلاد.

والحقيقة أن الحديث عما يسمى بـ (نقل التكنولوجيا) هو لذر الرماد في العيون، بل هو مجرد خرافة تتلهى بها تلك الدول التابعة الخانعة الخاضعة في بلاد المسلمين، فالتكنولوجيا ليست بضاعة يمكن شحنها على ظهر سفينة أو في متن طائرة، وإنما هي عملية معقدة تُبنى وتُنشأ ويستخدم في بنائها العلم والمال والطاقة والمواد الخام، وكل هذا متوفر في بلادنا وبكثرة، ولكن هذا الأمر يحتاج إلى جانب ما ذكرنا أمراً آخر مهمًا، بل في غاية الأهمية...، وهو الإرادة الحقيقية لامتلاك القاعدة التكنولوجية، وهذا ما لا يتوفر في مثل هذه الحكومات. ثم إنه من الملاحظ أن هذه الحكومات عندما تتكلم عما تسميه تضليلا (نقل التكنولوجيا)، إنما تعني إيجاد الأوضاع والظروف الملائمة في بلادنا التي تمكّن الغرب الكافر من جعل البلاد الإسلامية مجرد سوق استهلاكية للمنتجات الغربية، فالمكان الذي لا توجد فيه كهرباء لا يمكن أن تباع فيه الثلاجة والكمبيوتر مثلا. ولهذا كان لا بد من أن يعلمونا كيف نستخدم هذه الأجهزة المعقدة حتى يمكن أن نشتريها وتجد لها سوقا يدر على صانعيها المليارات، كما أنهم ينشئون أحيانًا بعض المصانع في بلادنا لتركيب تلك المنتجات الاستهلاكية بتكاليف رخيصة لتسويقها محليًا.

ولهذا يمكننا القول أن الأبحاث التي يتم تداولها في مؤتمرات عالمية تعقد في بلاد المسلمين ما هي إلا أبحاث تصب في اتجاه واحد فقط، وهو ما نسميه عملية (التشغيل) وفي أحسن الأحوال عملية (الصيانة) أيضا. والنتيجة الحتمية لذلك هي بقاؤنا سوقا مفتوحة للغرب يكنز من ورائها الملايين بل المليارات، بينما نحتاج نحن إلى عقود طويلة حتى يمكننا اللحاق بركب الغرب المتقدم عنا بقفزات كبيرة...

والسؤال الملح الذي يطرح نفسه الآن: هل تستطيع الدولة الإسلامية بعد إقامتها قريبا إن شاء الله اللحاق بركب الغرب؟ وهل صحيح أنهم قادرون على حجب هذه العلوم والتطور التكنولوجي عنا؟

إن الدول العظيمة التي تقوم على مبدأ وتحمل رسالة للعالم تضع أهدافا عظيمة أمامها وتسعى بجد وتفانٍ لتحقيقها، والدولة الإسلامية دولة عظيمة تقوم على المبدأ الخالد، مبدأ الإسلام، وهو وحده المبدأ الصحيح، وتحمل رسالة هدى ورحمة للعالمين، ولذا فهي تضع أهدافا عظيمة نصب أعينها، أهدافًا قد يخيل للرائي أنها صعبة أو مستحيلة، ولكن يغيب عن بال ذلك الرائي أن من أعظم المفاهيم التي تقوم عليها الأمة الإسلامية مفهوم التوكل على الله الذي به تقتحم الأمة والدولة الصعاب وتحيل المستحيل ممكنا، ولا أدل على ذلك من وعد رسول الله ﷺ لسراقة بسواري كسرى وهو ﷺ مطارد وملاحق من

قريش التي تريد قتله، وما هي إلا سنوات قليلة لا تعد شيئًا في عمر الدول إلا وتقضي الدولة الإسلامية الفتية على الفرس تماما، وتحاصر الروم.

ومن هنا فنحن نقول أن قيام دولة الخلافة هو في حد ذاته الذي سيغير هذا الواقع وسيقلب موازين القوى في العالم رأسا على عقب، وسيكون الفضل الأول لله سبحانه وتعالى، والأمة تدرك تماما أن النصر إنما هو من عند الله وحده لا شريك له، يؤيد بنصره من يشاء، قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ**﴾(محمد:٧). وهذا ليس نوعًا من التواكل أو (الدروشة) كما يقولون، إنما هو ثمرة الإيمان الحقيقي الذي يعطي الفضل كله لله. فالدولة الإسلامية الموعودة هي كما قلنا دولة مبدئية تمتلك عقيدة دافعة ولديها وجهة نظر خاصة في الحياة، والعقيدة الإسلامية عقيدة روحية سياسية عالمية، والمسلمون مكلفون بإيصال هذه العقيدة لكل الشعوب والأمم بشكل مؤثر وملفت للنظر، وهذا لا يتم إلا بامتلاك تكنولوجيا نوعية تستخدمها الدولة في نشر الإسلام، قال تعالى: ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ**﴾ (الأنفال:٦٠).

لقد استطاع المسلمون في السابق التغلب على التفوق العلمي والعسكري الذي كان للروم والفرس على المسلمين، ذلك لأنهم أدركوا حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم تجاه البشرية فهم حملة رسالة عالمية ابتعثهم الله ليخرجوا من شاء من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة. ثم بعد ذلك تسلم المسلمون زمام المبادرة وقاموا بموجبات الخلافة الحقة في الأرض، فعمروها وسخروا ما فيها لخير الإنسان فأبدعوا أيما إبداع في استخراج مكنوناتها وكشف القوانين التي تحكمها، وحققوا إنجازات رائعة في مجال الطب والهندسة والفلك والجغرافيا وغيرها من المجالات العلمية المختلفة. وكانت أوروبا ترسل طلابها ليتلقوا العلم عند المسلمين. ولكن كنتيجة طبيعة للانحطاط الذي أصاب المسلمين في القرنين الأخيرين توقف المسلمون عن الإبداع والتقدم، وتسلم الأوروبيون الراية من بعدهم وأكملوا ما توصل إليه المسلمون، فكانت هذه الثورة العلمية الهائلة التي نشهدها اليوم.

إذنْ، فكما استطاع المسلمون من قبل أن يتسلموا قيادة العالم في كل المجالات فهم يستطيعون ذلك اليوم. وهذا ليس بالأمر المستحيل كما يصوره لنا الغرب وأذنابه، إنما هو أمر ممكن، ونحن لسنا أقل من الصين التي كانت الدولة الزراعية المتخلفة، دولة الأفيون والمخدرات، ولا تمتلك مبدأً كمبدئنا، دخلت (اللعبة الكونية) في ظل ثورة تكنولوجية لم تكن متوقعة، وها هي اليوم من أكبر المنافسين للولايات المتحدة الأمريكية.

إن دولة الخلافة الموعودة يمكنها التغلب على هذا التفوق العلمي عند الغرب بما يلي:

١- يجب أن ندرك أن التكنولوجيا اليوم ليست حكرا على أمريكا والدول الغربية، فمن الممكن أخذها من غيرهم، صحيح أن دولة الخلافة دولة جهادية، ولكن ليس معنى ذلك إعلان الحرب على العالم، فلا يوجد ما يمنع مثلا من إقامة علاقة متميزة مع بعض البلدان المتقدمة صناعيًا كالصين مثلا أو غيرها، والاستفادة من الموقف الدولي الذي يجب على الدولة والسياسيين في الأمة متابعته بشكل دقيق. ثم إن الدول الموجودة اليوم على المسرح الدولي تحركها المصالح أكثر مما تحركها الأيديولوجيات، والصين أو أي دولة غيرها من الدول التي ليس بيننا وبينها حرب فعلية سترى أن التعامل مع دولة الخلافة مصلحة لها تدر عليها أرباحا ومنافع طائلة، وحتى أمريكا...، فهناك من سينصحها من مفكريها وسياسييها بحسن التعامل مع دولة الخلافة...، كما فعل الصحفي الأمريكي البارز جون شيا في رسالته التي وجهها للرئيس الأمريكي أوباما ينصحه فيها بعدم معاداة (دولة الخلافة الخامسة) كما أسماها. أما الخلافة فلن تقيم معها أو مع غيرها من الدول المحاربة فعلا أي علاقة.

٢- الأمة مليئة بالعلماء المتخصصين في الرياضيات والفيزياء والكيمياء وتكنولوجيا المعلومات...، وجزء كبير منهم يشكل عنصرا مهما من عناصر تقدم الغرب العلمي، وقد تكونت لديهم خبرات هائلة ومعلومات قيمة، ولديهم مؤلفات وأبحاث في شتى ميادين العلم. وهؤلاء العلماء هم جزء لا يتجزأ من الأمة، هاجروا من بلادهم لأنهم لم يجدوا الرعاية الكافية من قبل حكومات بلادهم، وكثير منهم على استعداد كامل للعودة إلى بلادهم بما لديهم من خبرات عظيمة، وبخاصة عندما يرون دولة الخلافة توفر لهم الرعاية الصحيحة والأمن الكامل.

٣- ستقوم دولة الخلافة بتوفير الإمكانيات المادية اللازمة لعملية امتلاك التكنولوجيا سواء من أموال الدولة، أو من أموال الملكية العامة الطائلة كالبترول والغاز، أو من خلال فرض ضرائب على أغنياء

المسلمين، لأن هذا فرض يقع على عاتق الأمة، وإلا حصل ضرر بالأمة والدولة، كما أن الجهاد والإعداد لإرهاب العدو يتطلبه.

٤- ستقوم الدولة بوضع خطة تفصيلية شاملة لتوجيه وحث ودعم العدد الضخم من حملة الشهادات العلمية الذين غلبت الناحية الأكاديمية على دراستهم في ظل أنظمة الجور السابقة على قيام الدولة، فحولتهم إلى كمٍ متراكم مهمل لا قيمة له ولا وزن ولا فائدة ترجى من ورائه، فستعمل الدولة على بعث الناحية العملية عندهم لتحويل معلوماتهم النظرية إلى التطبيق العملي..

٥- سيكون قادة دولة الخلافة شخصيات سياسية فذة، يتمتعون بالحنكة السياسية التي تمكنهم من إنشاء قاعدة صناعية تقوم على التصنيع الثقيل وأساسها سيكون التصنيع الحربي، وسيعمل قادة الدولة الفتية على المحافظة على هذه القاعدة التكنولوجية من الأذى والهدم، وسيفشلون كل خطط الغرب الكافر في بلادنا، فمن المتوقع أن تتعرض الدولة أثناء محاولتها تلك إلى أزمات ومصاعب جمة وفخاخ تنصبها لها الدول الصناعية التي لا ترضى عن هذا التوجه للدولة.

٦- ستقوم الدولة الموعودة بإذن الله بعملية توعية للأمة للمرحلة الخطيرة التي تعيشها في ذلك الوقت، والأمة ستكون بعون الله قادرة على تجاوز تلك الصعاب والوقوف سدا منيعا أمام أية محاولة لضرب الدولة أو إسقاطها، لأن الأمة ستشعر شعورا حقيقيا بأن هذه الدولة هي دولتها وأن واجب الحفاظ عليها يقع على عاتقها، وأنها يجب أن تبذل الغالي والثمين في سبيل المحافظة على وجودها واستمرارها دولة مرهوبة الجانب يحسب لها ألف حساب بين الدول، والله على كل شيء قدير، نعم المولى ونعم النصير.

الذمة وحق الرعاية في الدولة الاسلامية

برز الحديث على ألسنة العلمانيين عن غير المسلمين لما أصبح الحديث عن تطبيق الشريعة هو حديث الناس، وكأني بهم يقولون لا يمكن تطبيق الإسلام طالما أن هناك غير مسلمين في الدولة، وتناسى هؤلاء تاريخا يناهز الثلاثة عشر قرنا كان الإسلام هو الحاكم لدولة امتدت من الصين شرقا إلى الأطلنطي غربا، ووقفت على أبواب فينا في زحفها نحو أوروبا. ضمت هذه الدولة بين جنباتها مختلف "الأقليات" العرقية واللغوية والدينية، ولم تبرز أية مشاكل لهذه الأقليات إلا مع تفتت الخلافة الإسلامية.

ومن المعلوم أن التراث الإسلامي لم يستخدم مصطلح "الأقليات" بالنسبة للتجمعات الدينية غير الإسلامية وإنما استخدم لفظ "أهل الذمة" الذي يحمل من الدلالات الأخلاقية ما لا يحمله لفظ "الأقليات". فلفظ الذمة يعني الأمان (ويسعى بذمتهم أدناهم)، وفي لسان العرب الذمة؛ العهد والأمان والضمان والحرمة والحق.

ومما لا شك فيه أن وجود "الأقليات" في الدول، يترتب عليه مشكلات كثيرة من أهمها تفتيت المجتمع، ونشوء المصادمات ومحاولة "الأقلية" الانفصال والتعاون مع الأعداء، ومن المعلوم أن أمريكا، والتي هي عبارة عن أقليات أصلا تطبق المبدأ الرأسمالي، تستخدم ورقة "الأقليات" للسيطرة على العالم بحجة المحافظة على حقوق "الأقليات".

ولقد ضرب الإسلام أروع الأمثلة في التعامل مع "الأقليات الدينية" أهل الذمة – ناهيك عن أنه استطاع أن يصهر الأقليات اللغوية والعرقية في بوتقة الإسلام – وهناك أحكام قررتها الشريعة في التعامل مع أهل الذمة منها:

١– العدل: فالمسلم لا يمكن أن يحقق التقوى إذا كان بعيدا عن العدل قال تعالى: ﴿**وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**﴾(المائدة:٨).

٢– الوفاء بالعقود: قال تعالى: "أوفوا بالعقود"، وقال أيضا: "إن الله لا يحب الخائنين"، والذمة عقد يجب الوفاء به.

٣– النهي عن الظلم والبغي: قال رسول الله ﷺ في الحديث القدسي: "يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا".

٤- لا أكراه في الدين: والدليل على ذلك استمرار وجود تلك الأقليات إلى اليوم في بلاد المسلمين، فإنه في مقابل غدر الأوروبيين ونقضهم السريع لعهودهم وعقودهم التي كانوا يبرمونها مع الأقليات المسلمة الذين سقطت ولاياتهم تحت أيدي الأسبان بين يدي سقوط الأندلس، وفي مقابل إبادة أولئك المسلمين وإكراههم على تغيير دينهم أو تخييرهم بين ذلك أو الموت في محاكم التفتيش في غرناطة وغيرها. في مقابل ذلك فإن دولة الخلافة في شيخوختها حيث كانت الأقليات غير المسلمة من الأرمن والروم واليهود في اسطنبول إبان الحكم العثماني تتصل مع أعداء الدولة المسلمة وتكيد لها المكائد وتثير القلاقل والمشاكل مما أغضب السلطان سليم الأول فأصدر قراراً بإجبار هذه الأقليات على اعتناق الدين الإسلامي، فهل رضي بذلك المسلمون وهل أقره عليه العلماء .. إن التاريخ يخبرنا أن العلماء أنكروا عليه ذلك أشد الإنكار، ومنهم شيخ الإسلام (زمبيلي علي جمال) الذي ساءه ذلك جداً وواجه السلطان بقوله: (أيها السلطان إن هذا مخالف للشّرع إذ لا إكراه في الدين، وإن جدكم مُحَّد الفاتح عندما فتح اسطنبول اتبع الشرع الإسلامي، فلم يكره أحداً على اعتناق الإسلام بل أمن الجميع على عقيدتهم، فعليك باتباع الشرع الحنيف وإتباع عهد جدكم مُحَّد الفاتح) وهدد بخلع السلطان إن هو أصر على قراره .. ولكن السلطان الذي كان يحترم العلماء استجاب له وترك للأقليات غير المسلمة دينها وعقيدتها.

وقصة السلطان سليمان القانوني مع يهودي أبى أن يبيع كوخاً له في أرض أراد السلطان إقامة مسجد جامع عليها، صورة مشرقة من ذلك، فمع إصرار اليهودي على رفضه البيع، ذهب السلطان إلى كوخ اليهودي يرجوه ويسترضيه ويعرض عليه أضعافاً مضاعفة لثمن كوخه، وذهل اليهودي لمشهد السلطان يرجوه ويسترضيه لأجل بيع الكوخ .. وهو القادر على طرده من الدولة كلها، فوافق على البيع وقام مسجد السلطان سليمان القانوني على تلك البقعة بعد استرضاء وموافقة ذلك اليهودي!!

أقول: هذا حدث في شيخوخة الدولة الإسلامية وهرمها وتهلهلها، وأمثاله والله كثير ولست هنا في صدد تتبعه واستقصائه. ومنه تعرف أن وتر الأقليات في الدولة المسلمة والذي يطنطنٌ عليه أعداء الإسلام إنما يعزف عليه ويطرب له أصحاب المآرب الخبيثة الذين يسعون في الحقيقة إلى سيطرة تلك الأقليات التي توافقهم وتقاربهم في الدين على مقاليد الحكم في بلاد المسلمين.

لقد عاش الذميون في ظل هذه الأحكام قرونا عديدة لقوا خلالها من حسن المعاملة وجميل الرعاية ما جعل نصارى بلاد الشام ينضمون للمسلمين في حروبهم مع الصليبيين، وتسامع الناس في الخارج بما يلقاه أهل الذمة من حسن المعاملة وضمان الحقوق، مما دفع بيهود إسبانيا لأن يعينوا المسلمين على فتح

الأندلس، كل ذلك حصل في الوقت الذي كانت فيه حقوق الشعوب المغلوبة مهدورة غير مصانة من قبل سائر الدول في العالم آنذاك.

فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (أنه مر بشيخ من أهل الذمة يسأل على أبواب الناس، فقال له ما ألجأك إلى ما أرى؟ قال: الجزية والسن والحاجة. فقال له: ما أنصفناك كنا أخذنا منك الجزية في شبيبتك ثم ضيعناك في كبرك)، وأخذه إلى بيته، وأعطاه ما يقيته، ثم أرسله إلى خازن بيت المال، وأمره أن يسقط عنه الجزية، وأن يعطيه من مال بيت المال. وقصة عمر بن الخطاب في رفع الظلم الذي وقع على القبطي من ابن عمرو بن العاص والي مصر مشهورة حين أمر الخليفة القبطي أن يقتص لنفسه من ابن الوالي أمام أبيه. وكذلك قصة سيدنا علي بن أبي طالب في التحاكم إلى القاضي شريح بشأن درعه الذي أخذه الذمي مشهورة في الإنصاف والمساواة أمام القضاء.

والشواهد على إحسان الدولة الإسلامية للذميين أكثر من أن تُحصى، يذكرها إلى اليوم حتى أهل صقلية في ايطاليا وأهل مناطق أخرى كثيرة لم يعد للإسلام ولا للمسلمين فيها أثر منذ ردح طويل من الزمن.

ولقد شعر أهل الذمة بذلك الإنصاف والعدل إلى درجة أنهم فضلوا دولة الإسلام والعيش بين المسلمين على العيش في بلاد الغرب أو التعاون معهم، ففي الحروب الصليبية قد انحاز نصارى الشرق إلى المسلمين وقاتلوا معهم ضد الصليبين على الرغم من محاولة الصليبين استمالتهم وإثارتهم ضد الدولة الإسلامية، إلى درجة أنهم أفقدوا الصليبين أحد الأوراق التي كانوا يعولون عليها في هزيمة المسلمين.

وكذلك فضل يهود إسبانيا الهروب منها على أثر هزيمة المسلمين فيها ولجأوا إلى حيث حل المسلمون فيما يعرف بيهود الدونما، حيث أنهم كانوا يعيشون حياة عدل وإنصاف في ظل حكم المسلمين، فذات مرة شكا تاجر يهودي من أميرها مُحَمَّد بن عبد الرحمن إلى القاضي سليمان بن أسود، لأنه أخذ جارية منه دون أن يسدد ثمنها أو يردها إليه، فهدد القاضي الأمير بالسفر إلى قرطبة لإبلاغ والده الأمير عبد الرحمن الأوسط ٨٢٢-٨٥٢م إذا لم يعطِ اليهودي حقه، فاستجاب الأمير ودفع ثمن الجارية. فعدم تهيب اليهودي من رفع تظلمه إلى القضاء، مع أنّ خصمه هو الوالي نفسه وابن حاكم الأندلس، دليل على أنّ اليهود كانوا يعاملون فيها بالعدل، ولا يتوقعون من حكامها وقضاتها إلا الإنصاف.

ويتحدث مؤرخ لاتيني عن حملة قام بها المسلمون سنة ٨٦١م لفتح مدينة برشلونة، ويذكر أنّ اليهود ساعدوا المسلمين على دخول المدينة. وهو يدل على أنّ اليهود الذين كانوا يعيشون تحت حكم النصارى في الشمال الأسباني، كانوا يفضلون حكم المسلمين على النصارى.

ولقد كتب بعض المنصفين من النصارى في فضائل الدولة الإسلامية وكيف أنّ النصارى قد عاشوا فيها حياة عدل وكرامة لم يشهدوا لها مثيلا. يقول المؤرخ الإنجليزي السير توماس أرنولد في كتابه (الدعوة إلى الإسلام): (لقد عامل المسلمون الظافرون العرب المسيحيين بتسامح عظيم منذ القرن الأول للهجرة، واستمر هذا التسامح في القرون المتعاقبة، ونستطيع أن نحكم بحق أن القبائل المسيحية التي اعتنقت الإسلام قد اعتنقته عن اختيار وإرادة حرة، وأنّ العرب المسيحيين الذين يعيشون في وقتنا هذا بين جماعات المسلمين لشاهد على هذا التسامح).

وتقول المستشرقة الألمانية زيغريد هونكه: (العرب لم يفرضوا على الشعوب المغلوبة الدخول في الإسلام، فالمسيحيون والزرادشتية واليهود الذين لاقوا قبل الإسلام أبشع أمثلة للتعصب الديني وأفظعها، سُمح لهم جميعاً دون أي عائق يمنعهم بممارسة شعائر دينهم، وترك المسلمون لهم بيوت عبادتهم وأديرتهم وكهنتهم وأحبارهم دون أن يمسوهم بأدنى أذى، أوليس هذا منتهى التسامح؟ أين روى التاريخ مثل تلك الأعمال؟ ومتى؟).

وينقل الخربوطلي عن المستشرق دوزي في كتابه (نظرات في تاريخ الإسلام) قوله: (إنّ تسامح ومعاملة المسلمين الطيبة لأهل الذمة أدى إلى إقبالهم على الإسلام وأنهم رأوا فيه اليسر والبساطة مما لم يألفوه في دياناتهم السابقة). ويقول غوستاف لوبون في كتابه (حضارة العرب): (إنّ القوة لم تكن عاملاً في انتشار القرآن، فقد ترك العرب المغلوبين أحراراً في أديانهم .. فإذا حدث أن انتحلت بعض الشعوب النصرانية الإسلام واتخذت العربية لغة لها، فذلك لما كان يتصف به العرب الغالبون من ضروب العدل الذي لم يكن للناس عهد بمثله، ولما كان عليه الإسلام من السهولة التي لم تعرفها الأديان الأخرى).

ويقول ول ديورانت: (لقد كان أهل الذمة، المسيحيون والزرادشتيون واليهود والصابئون يستمتعون في عهد الخلافة الأموية بدرجة من التسامح، لا نجد لها نظيراً في البلاد المسيحية في هذه الأيام، فلقد كانوا أحراراً في ممارسة شعائر دينهم، واحتفظوا بكنائسهم ومعابدهم). وهذا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر رضي الله عنه يُوصِي أسامةَ بن زيد وجيشه: (يا أيها الناس، قفوا؛ أُوصِكم بعشرٍ، فاحفظوها عني: لا تخونوا ولا تَغُلُّوا، ولا تَغدِروا ولا تُمَثِّلوا، ولا تقتلوا طفلاً صغيرًا، ولا شيخًا كبيرًا، ولا امرأة، ولا تَعقِروا نخلاً ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مُثمِرة، ولا تذبحوا شاةً ولا بقرة ولا بعيرًا إلا لمأكلة، وسوف تمرون بأقوام قد فرَّغوا أنفسَهم في الصوامع، فدَعُوهم وما فرَّغوا أنفسهم له).

وهذا عمر بن الخطاب يكتب لأهل إيلياء عهدًا، وهو يُصالِحهم بالجابية، عن خالد وعبادة رضي الله عنهما، قالا: (صالَحَ عمر أهل إيلياء بالجابية، وكتب لهم فيها الصُّلحَ لكل كورة كتابًا واحدًا، ما خلا

أهل إيلياء، بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أعطى عبدالله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أمانًا لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصُلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر مِلَّتها، أنه لا تُسكَن كنائسهم ولا تُهدَم، ولا يُنتَقص منها ولا من حيِّزها، ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكرَهون على دينهم، ولا يُضار أحد منهم، ولا يَسكُن بإيلياء معهم أحد من اليهود، وعلى أهل إيلياء أن يُعطوا الجزيةَ كما يُعطي أهل المدائن، وعليهم أن يُخرِجوا منها الرومَ واللصوص، فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومَن أقام منهم فهو آمن، وعليه مِثْل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومَن أحبَّ من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم، ويُخلي بِيَعهم وصُلُبهم، فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم، ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل فلان، فمَن شاء منهم قعد وعليه مِثْل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن شاء سار مع الروم، ومن شاء رجع إلى أهله؛ فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم، وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية).

أين روى التاريخ مِثل تلك الأعمال ومتى؟ ومَن ذا الذي لم يتنفَّس الصُّعداء بعد الاضطهاد البيزنطي الصارخ، وبعد فظائع الإسبان واضطهاد اليهود؟ إن السادة والحكام المسلمين الجُدد لم يزجوا أنفسهم في شؤون تلك الشعوب الداخلية، فبطريرك بيت المقدس يكتب في القرن التاسع لأخيه بطريرك القسطنطينية عن العرب: إنهم يمتازون بالعدل ولا يَظلِموننا ألبتَّة، وهم لا يستخدمون معنا أي عنفٍ).

وبلغ من رعاية الإسلام لحُرْمة أموالهم وممتلكاتهم أنه يَحترِم ما يَعُدونه – حسب دينهم – مالاً، وإن لم يكن مالاً في نَظَر المسلمين، فالخمر والخنزير لا يُعَدان عند المسلمين مالاً متقومًا، ولا يجوز للمسلم أن يَمتلِك هذين الشيئين لا لنفسه ولا ليبيعهما للغير، أما الخمر والخنزير إذا ملكهما غير المسلم، فهما مالان عنده، بل من أنفس الأموال، كما قال فقهاء الحنفية، فمن أتلفهما على الذمي غَرِم قيمتهما.

شكا أحد رهبان النصارى في مصر إلى الوالي أحمد بن طولون أحد قواده؛ لأنه ظلمه وأخذ منه مبلغًا من المال بغير حق، فما كان من ابن طولون إلا أن أحضر هذا القائد وأنَّبه وعزَّره وأخذ منه المالَ، وردَّه إلى النصراني، وقال له: لو ادَّعيت عليه أضعافَ هذا المبلغ لألزمته به، وفتح بابه لكل مُتظلِّم من أهل الذمة، ولو كان المشكو من كبار القواد وموظفي الدولة.

ويحمي الإسلام عِرْض الذمي وكرامته، كما يحمي عِرْض المسلم وكرامته، فلا يجوز لأحد أن يَسُبه أو يَتَّهِمه بالباطل، أو يُشنِّع عليه بالكَذِب، أو يغتابه، ويذكره بما يكره، في نفسه، أو نَسَبه، أو خُلُقه، أو خَلْقه، أو غير ذلك مما يتعلَّق به. فمَن اعتدى عليهم ولو بكلمة سوء، أو غِيبة في عِرْض أحدهم، أو

نوع من أنواع الأذية، أو أعان على ذلك، فقد ضيَّع ذمَّةَ الله تعالى وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم وذمة دين الإسلام.

وهكذا نرى كيف أنّ الإسلام قد أنصف أهل الذمة وضمن لهم العدل والكرامة في دولة الإسلام، ونرى كيف أنّ أهل الذمة قد خبروا ذلك وعاينوا ذلك طيلة سنوات الحكم الإسلامي، سيما الراشد منه.

لذلك فإنّ تخويف غير المسلمين من الإسلام القادم هو مؤامرة غير نزيهة ولا شريفة، تقف وراءها أصابع مشبوهة بأغراض استعمارية مصلحية، فحياة غير المسلمين في ظل دولة الخلافة القادمة هي خيرٌ ألف مرة من حياتهم في ظل حكام الجور وعملاء الاستعمار، فالإسلام هو من سيصون الحرمات والدماء والأعراض، وينصف المظلومين والمقهورين، ولا يمكن أن يتحقق العدل بين الناس إلا في ظل دولة الإسلام القادمة، فالإسلام إنما جاء رحمة للعالمين.

فأنت ترى أن اليهود والنصارى كانوا ينعمون بالأمن والأمان على ممتلكاتهم وعباداتهم وكنائسهم وأنفسهم وذراريهم في ظل دولة الإسلام، ولم يكونوا يكلفون بالدفاع عن الدولة أو يجندون تجنيداً إجبارياً بل تتحمل الدولة حمايتهم، وكانوا يدفعون جزية زهيدة تدفع مرة في السنة مقابل حمايتهم، وكان كثير من الخلفاء والولاة يسقطونها عمن كبر وعجز منهم ولا يستطيع دفعها، وإن لم تستطع الدولة حمايتهم أعادت لهم الجزية، وقد أوصى رسول الله ﷺ بهم حيث قال "من أذى ذميا فقد أذاني وأنا خصمه يوم القيامة" وقال أيضا "من قتل نفسا معاهدا لم يرح رائحة الجنة وان ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاما". ثم أليست غضبة عمر ومقالته التي ذهبت مثلاً) :**متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً** (قيلت انتصاراً لقبطي من مصر ضربه ابن الوالي هناك؟ ولننظر في وصيته للخليفة من بعده" وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله أن يوفي لهم بعهدهم وان يقاتل من ورائهم وان لا يكلفوا فوق طاقتهم."

وفي النهاية فإن غير المسلمين هم رعية الدولة الإسلامية كسائر الرعية لهم حق الرعوية وحق الحماية وحق ضمان العيش وحق المعاملة بالحسنى وحق الرفق واللين ولهم أن يشتركوا في جيش المسلمين ويقاتلوا معهم، ولكن ليس عليهم واجب القتال، ولهم ما للمسلمين من الإنصاف وعليهم ما عليهم من الانتصاف، وينظر إليهم أمام القاضي وعند رعاية الشئون وحين تطبيق المعاملات والعقوبات كما ينظر للمسلمين دون أي تمييز، فواجب العدل لهم كما هو واجب للمسلمين.

اثم القعود عن العمل لإقامة الخلافة

لقد ابتليت أمتنا بحكام حكموها بعد أن جزأها الكفار ونصبهم عليها، ثم تتابع تنصيبه لمن لحقهم، فالسابق واللاحق في الجريمة سواء، وقد اشترط الكفار فيمن ينصبونه، أن يحارب الخلافة أو الحكم بما أنزل الله حربا لا هوادة فيها، فلا تجدون بلدا من بلدانكم إلا وسجونها لا تخلوا ممن يعملون لإيجاد الخلافة التي هدمها الكفار وهؤلاء الكفار والحكام يحرصون حرصا شديدا على عدم عودتها.

إن من يضع الخلافة وراء ظهره ولا يعمل لها، فإنه يكون قد عصى الله ورسوله، فالأدلة التي توجب العمل لأقامتها مستفيضة جدا، بل إنها جعلت ميتة المسلم الذي لا يعمل لأقامتها ميتة جاهلية، وفق الحديث الشريف الذي أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (**ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**). فالإثم الذي يترتب على كل قاعد عن العمل لإقامة الخلافة هو إثم عظيم، أما الحاكم الذي يركن إليه هذا القاعد، ولم يعمل لإزالته، فإن إثمه وعذابه أشد بكثير لأنه لا يحكم بما أنزل الله، ويوالي الكفار ويلقي إليهم بالمودة، طالبا لنفسه العزة منهم، فهو المنافق، كعبد الله بن أبي بن سلول الذي أعد الله لهم عذابا أليما، قال سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**﴾ (المائدة ٥١) وقال: ﴿**الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۚ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا**﴾ (النساء ١٣٩).

لقد توعد الله الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله، وتوعد المسلم القاعد عن العمل لإيجاد الخليفة الذي يحكم بما أنزل الله، توعدهم بالعذاب الأليم، فالحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله وهو ينكر الإسلام فقد وصفته آيات الله بالكفر ﴿**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**﴾ (المائدة:٤٤)، أما الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله ولكنه لا ينكر الإسلام، فقد وصفته الآيات بالفسق والظلم، ﴿**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾ (المائدة:٤٥)، ﴿**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾(المائدة:٤٧).

هذا واقعنا فلنتبصره قبل أن نلاقي ربنا، وقد فرطنا بأعظم فرض فرضه الله علينا، ولقد أقبل على هذا الموضوع، موضوع الخلافة، بعضنا ولكنهم لم يبلغوا حد الكفاية، ولو أنهم قد أقبلوا بعشرات الآلاف أو يزيدون في بعض بلاد المسلمين ليعملوا مع حزب التحرير، ما يدل على أن الخلافة أصبحت قضية المسلمين العملية، وليس من الناحية الفكرية كما كانت قبل سنين.

إن هم حزب التحرير الذي يعمل له منذ أول يوم وجد فيه، هو استئناف الحياة الإسلامية في الأرض بإقامة الخلافة على منهاج النبوة، وهو همه الحقيقي الذي لن يتحول عنه، لأنه الفرض العظيم، الذي اتخذه هذا الحزب طريقا له، سلكها رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله تعالى أمرنا بها حين قال: ﴿**وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ (آل عمران:١٠٤)، فحزب التحرير والحمد لله أدرك طريقه، فهي ليست من عنده، إنما هي طريق مُحَمَّد ﷺ، الذي لا ينطق عن الهوى، وهو لا يسعى إلى الخيال كما يظن الذين استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم أنفسهم، بل اعتقد أفراده اعتقادا جازما بأن إقامة الخلافة حقيقة واقعة بإذن الله.

إن كيد الشيطان كان ضعيفا فكيف بأوليائه الذين كشفهم الله لنا، وكشف مؤامراتهم وأحبط أعمالهم، ونجزم أنه سوف لا يكون لهم شأن عند قيام الخلافة، فالأمة أدركت خيانة الحكام وعظمة كيد الكفار، فلن تتخلى عن إسلامها وتتبعهم، إن أولئك العملاء سيختفون طوعا أو كرها فلن يجد الأعداء حينها خائنا يفتح لهم مغاليق البلاد الإسلامية ليدخلوها دون عتاد.

أيها المسلمون الذين آثروا القعود عن العمل، إنكم قد ركنتم إلى الحكام الذين يعيثون في الأرض الفساد، فيذبحون ويعتقلون ويجوّعون ويسرقون الخيرات، فاعلموا أنكم مهما طال بكم العمر فإنكم ستدسون في التراب وتتركون ما خول الله لكم وراء ظهوركم، يقول سبحانه: ﴿**وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ**﴾ (الآنعام:٩٤)، فانظروا إلى من كان قبلكم، لمن آلت ثروته؟ الذي كان يخشى بطش الحاكم على نفسه وعليها، قال سبحانه: ﴿ **كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ * وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ ***

كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ * فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنْظَرِينَ﴾)الدخان:٢٥-٢٩)

إنكم لتسألن عن هذا القعود، ولتسألن عن سكوتكم عن الحكام الذين عطلوا الحكم بما أنزل الله، وتركوا الجهاد في سبيل الله، ووالوا أعداء الله، وأضاعوا كثيرا من بلاد المسلمين وأنتم تنظرون، سواء أكانت فلسطين أم كشمير أم قبرص أم تيمور الشرقية، أم تقطيع أوصال العراق وأفغانستان أم فصل جنوب السودان، أم ما يحدث من مجازر في سوريا واليمن........، فأنتم بهذا القعود والسكوت، ساهمتم بالقتل والتشريد والتهجير.

فقد أوردت الإحصائيات أن ٨٠% من مهاجري العالم من المسلمين، ومع ذلك لا تتوبون ولا تتذكرون، يقول سبحانه تعالى: ﴿**أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ**﴾ (التوبة:١٢٦).

أيها المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها، أيها المكتوون بنار الغرب الكافر وعملائه من الحكام وأزلامهم: الخلافة هي المنقذ لكم من ذُلِّكم وشقائكم، وهي الكافية الوافية لإعادة عزكم، هي النظام الذي أوجبه الله رب العالمين، وجعل النصر معقوداً بنواصيه. بالخلافة تعيدون سيرة المعتصم. فأقيموها تعزّوا، أعيدوها تفلحوا، وإلا سقطتم في ظلماتٍ بعضها فوق بعض، تندمون ولات ساعة مندم، ويأتي الله بقوم خير منكم يتحقق فيهم وعد الله سبحانه :﴿**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ**﴾، وتتحقق على أيديهم بشرى رسول الله ﷺ: **(ثم تكون خلافةً على منهاج النبوة)**.

فتدبروا أمركم، أيها المسلمون، وانصروا ربكم بإقامة الخلافة الراشدة يَنْصُرْكم، ويَشْفِ صدوركم بهزيمة عدوكم، ويومئذٍ يفرح المؤمنون بنصر الله.

خاتمة

سيظل العمل لإقامة الخلافة على منهاج النبوة قضية الأمة المصيرية ولن ينفع أعدائها فنونهم في التضليل ومحاولتهم التفريق بين الدين والفكر الديني المعتمدة على اجتهادات وتفسيرات البشر للمعاملات الدينية ليبرروا لأنفسهم ولمن يريدون إقصاء الدين عن واقع الحياة، ليبيحوا لأنفسهم ولهم إعمال سكينهم في ذبح الدين وحشره في زاوية الأخلاق والعبادات ليصنعوا إسلاما كهنوتيا لا يختلف كثيرا عن النصرانية التي أقصيت تماما عن الحياة وأفسحت المجال للرأسمالية المنحطة لتذيق البشر وبال أمرهم وتسقطهم صرعى في معركة التنافس على المغانم والمنافع والمتع الجسدية. وما كان للإسلام وعقيدته العقلية التي ينبثق عنها نظام ينظم كل شئون الحياة أن يكون كالنصرانية المحرفة، فهو الدين الخاتم والرسالة العالمية التي جاءت لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم.

وستظل فكرة الخلافة مشروع الأمة العظيم عصية على الكسر والتشويه، برغم السهام المسمومة التي توجه لها صباح مساء من قبل أعداء الأمة وأذنابهم في بلاد المسلمين، ولسوف يبزغ نورها على الدنيا عما قريب لتخرس كل الألسنة التي أرادات أن تُفرغها من مضمونها وتقطعها عن النصوص الشرعية في دين رب العالمين، دين الإسلام العظيم.

إن الأمة اليوم على مفترق طرق، طريق سارت فيه لعقود وما أورثها إلا ذلا وخضوعا وخنوعا في ظل أنظمة علمانية عميلة للغرب الكافر، وطريق سارت فيه لقرون كانت فيها دولتها هي الدولة الأولى في العالم وكانت زهرة الدنيا المتفتحة، وإنها ولا شك ستختار طريقها الذي يحفظ لها دينها ويمكّن له في الأرض. قد يتصور الغرب الكافر أو يظن أنه قد استقر له المقام، وأنه تمكن من إحكام سيطرته على الأمة، وأن هذه الأمة قد ماتت والسلام، وأن سدنته قد استطاعوا أن يطوعوا الناس ويضللوهم، ولكن هذا هو ظن إبليس في الجنة، فتلك الأمة أمة حية، وإنها بفضل الله قد تجاوزت مرحلة الانحطاط والتبعية والانسياق وراء كل ناعق وكل بوق، وهي قد فاقت من سباتها واختارت طريقها وتتوق لليوم الذي تعز فيه بإسلامها في ظل دولة راشدة خلافة على منهاج النبوة تعيدها لسيرتها الأولى خير أمة أخرجت للناس، وإن غدا لناظره قريب.

﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ، وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾ (القصص: ٥-٦)

الثلاثاء ٨ رجب ١٤٤١هـ

الموافق ٣ آذار/مارس ٢٠٢٠م